جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

" أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية إلى العراق "

رسالـــة تقدمت بها

سيماء محمد امين عبد اللطيف الموالي

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة البصرة

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

الاستاذ الدكتور منتظر فاضل سعد البطاط

١٤٤٢هـ _ ٢٠٢٠م

إقرار لجنة مناقشة

نشهد اننا أعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على رسالة طالبة الماجستير (سيماء محمد امين عبد اللطيف) الموسومة ((أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية الى العراق)) وقد ناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وهي جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (جيد جداً).

الأستاذ الدكتور	الأستاذ المساعد الدكتور
منتظر فاضل سعد	احمد جبر سالم
عضواً ومشرفاً	عضواً
الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
جعفر طالب احمد	حسين جواد كاظم
عضواً	رئيساً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة على إقرار لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

العميد

بسم الله الرحمن الرحيم

شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

آل عمران ﴿١٨﴾

الاهــداء

الـــى

_ صاحب الفضل الأول والأخير الهادي الى سواء السبيل . . .الله عز وجل

_ الأميِ الذي علم المتعلمين الى سيد الخلق اجمعين . . .المصطفى محمد (ص)

_ من هم أكرم منا جميعا . . .شهداء حشدنا الشعبي

_ رمز الكفاح ونور الحياة صاحب النفس الأبية، الى الذي بنور وجهه اهتدي . . .(والدي) حفظه الله

_ من جعل الله الجنة تحت اقدامها ولا اسير الا بدعائها . . .(امي) حفظها الله

_ روح الام الثانية والمربية الفاضلة . . . (خالتي) رحمها الله

_ أصحاب القلوب الطيبة الى من ساندني في الصعاب وتحملا معي عبء الدراسة . . .(والد زوجي ووالدته) العزيزين

_ البداية والنهاية في رحلتي الى سر نجاحي من حارب واسهم بالكثير مِن أجلي. . . . زوجي (حسن)

_ سندي وعزوتي وذخري في الحياة . . .اخوتي (علي، عبد الله، جاسم)

_ شمعات دربي والجوهرتين الثمينتين . . . اختيَ (الاء، زينب)

_ من برؤيتهم تسعد عيناي الى ثمرة فؤادي . . .ولديَ العزيزين (رضا ، منة الله)

_ جميع احبتي واهلي واصدقائي وزملاء دراستي والى من فاتني ذكرهم

اهدي هذا الجهد المتواضع

بســـــــاء

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴾ (النمل ٤٠)

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه عدد خلقك ورضا نفسك وزنة عرشك ومداد كلماتك اللهم لك الحمد ولك الشكر حتى ترضى ولك الحمد ولك الشكر عند الرضا ولك الحمد ولك الشكر دائما وابدا على نعمتك.

عرفانا بالجميل واعتزازا بالجهود المخلصة، بعد الانتهاء من هذه الرسالة يسعدني ان اتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور منتظر فاضل سعد البطاط لمساندتي باستمرار طيلة فترة الدراسة فقد كانت لتوجيهاته القيمة دورا بارزا في انجاز هذا البحث كما اتقدم بالشكر والامتنان للسيد عميد كلية الادارة والاقتصاد الاستاذ الدكتور عبد الحسين توفيق شبلي والدكتور عقيل عبد محمد الحمدي رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية للجهود الطيبة التي يقدمانها لطلبة الدراسات العليا والى اساتذة القسم والعاملين فيه كافة.

كما أقدم شكري ومحبتي واعتزازي لأبي وامي واخوتي ولأفراد عائلتي زوجي وابنائي لتحملهم معي الظروف القاسية، والشكر كل الشكر لوالد زوجي ووالدته واخوته لما قدموه لي ووقفتهم معي في اثناء مسيرتي الدراسية، ولكل من مد لي يد العون في اكمال دراستي، والحمد لله اولا واخرا والصلاة والسلام على شفيع الامة ونورها وال بيته الطيبين الطاهرين.

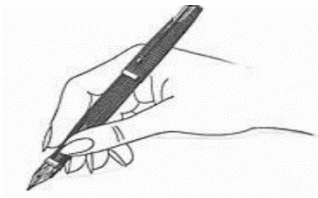

الباحثة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاهداء	١
الشكر والتقدير	٢
قائمة المحتويات	٣-٦
قائمة الجداول	٧
قائمة الأشكال	٨-٩
المقدمة	١٠-١١
الفصل الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة	١٢-٢٧
المبحث الأول: منهجية الدراسة	١٢
المطلب الاول: تحديد مشكلة الدراسة	١٢
المطلب الثاني: أهمية دراسة الموضوع	١٢
المطلب الثالث: أهداف الدراسة	١٣
المطلب الرابع: فرضية الدراسة	١٣
المطلب الخامس: منهج الدراسة	١٣
المطلب السادس: حدود الدراسة	١٤
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	١٥
المطلب الأول: الدراسات العربية	١٥
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	٢٤
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة	٢٦
المطلب الرابع: ما ستضيفه الدراسة الحالية للدراسات السابقة	٢٧

الفصل الثاني: الإطار ألمفاهيمي للبيئة الاستثمارية في العراق وواقع القطاع النفطي	٢٨-٧٣
المبحث الأول: مفهوم الاستثمار والبيئة الاستثمارية	٣٠
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وانواعه	٣٠
المطلب الثاني: أهمية الاستثمار وأهدافه	٣١
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار	٣٢
المطلب الرابع: خصائص الاستثمار	٣٣
المطلب الخامس : البيئة الاستثمارية	٣٥
المطلب السادس: أبعاد البيئة الاستثمارية	٣٧
المطلب السابع: مكونات البيئة الاستثمارية	٣٨
المبحث الثاني: البيئة الاستثمارية في العراق	٤٥
المطلب الاول: الواقع الاستثماري في العراق	٤٥
المطلب الثاني: التشريعات الاستثمارية في العراق	٥٠
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الاجنبي بالعراق	٥٣
المبحث الثالث: واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (٢٠١٤_٢٠١٨)	٥٥
المطلب الأول: واقع الصناعة النفطية	٥٥
المطلب الثاني: الاحتياطي المؤكد	٥٧
المطلب الثالث: الصادرات	٦٠
المطلب الرابع: الاستهلاك	٦٣
المطلب الخامس: صناعة التكرير	٦٥
المطلب السادس: إنتاج النفط	٦٩
المطلب السابع: التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقي	٧١

المطلب الثامن: المنافذ التصديرية	٧٣
الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط العراقي	٧٤-١٠٩
المبحث الاول : واقع الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي	٧٥
المطلب الأول: مفهوم عقود التراخيص	٧٥
المطلب الثاني: خصائص عقود التراخيص	٧٦
المطلب الثالث: جولات عقود التراخيص النفطية في العراق	٧٧
المطلب الرابع: مزايا وعيوب عقود التراخيص	٨٠
المطلب الخامس: مفهوم عقود المشاركة	٨١
المطلب السادس: تاريخ عقود المشاركة	٨٢
المطلب السابع : شروط ابرام عقود المشاركة	٨٤
المطلب الثامن: مبادئ عقود المشاركة في الإنتاج في القطاع النفطي	٨٤
المطلب التاسع: خصائص عقود المشاركة في الإنتاج	٨٥
المطلب العاشر: واقع عقود المشاركة في الانتاج بالعراق	٨٦
المطلب الحادي عشر: النتائج المحتملة لعقود المشاركة في الإنتاج	٨٧
المبحث الثاني: عوائق الاستثمار بالعراق وسبل معالجتها	٩٠
المطلب الأول: عوائق الاستثمار بالعراق	٩٠
المطلب الثاني: سبل معالجة عوائق الاستثمار في العراق	٩٥
المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لقطاع النفط العراقي في ضوء الاستثمار الأجنبي.	١٠١
المطلب الأول: الدروس المستفادة من تجارب دولية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط	١٠٢
المطلب الثاني: تعامل الحكومة العراقية مع الاستثمارات الأجنبية	١٠٥

المطلب الثالث: برنامج مقترح لتطوير سبل التعامل بالعقود النفطية	١٠٧
الاستنتاجات	١١٠
التوصيات	١١٢
المصادر	١١٤-١٢٦
الخلاصة باللغة الإنكليزية	١٢٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	الزيادة المطردة التي شهدها إنتاج وتصدير النفط العراقي بعد هجمات تنظيم داعش للمدة (٢٠١٤_٢٠١٨)	٥٦
٢	حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٥٧
٣	نسبة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من إجمالي حصة الأوابك، والأوبك، وحصة الدول العربية، وحصة العالم بنهاية عام ٢٠١٨م مقارنة مع بعض الدول العربية	٥٩
٤	الصادرات النفطية في العراق مقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٦٠
٥	مقدار زيادة صادرات المشتقات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٦٢
٦	حجم إنتاج وصادرات والاحتياطي النفط العراقي خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨)م	٦٣
٧	استهلاك النفط في العراق مقارنة ببعض الدول العربية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) م	٦٤
٨	طاقة مصافي النفط العاملة في العراق نهاية عام ٢٠١٨	٦٧
٩	الحد الأعلى والأدنى للخسائر عند توقيع العقود وفقاً للنموذجين الروسي والليبي	٨٧

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
١	الزيادة المطردة التي شهدها إنتاج وتصدير النفط العراقي بعد هجمات تنظيم داعش.	٥٦
٢	حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد مقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٥٨
٣	زيادة الصادرات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٦١
٤	مقدار زيادة صادرات المشتقات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م	٦٢
٥	استهلاك النفط في العراق مقارنة ببعض الدول العربية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) م	٦٥
٦	نسبة الطاقة التكريرية في منطقة الشرق الأوسط بنهاية عام ٢٠١٨	٦٦
٧	عدد مصافي النفط في العراق من حيث الحجم مقارنة بباقي الدول العربية بنهاية ٢٠١٨م	٦٨
٨	عدد المصافي في دولة العراق من حيث الحجم مقارنة بباقي الدول العربية بنهاية ٢٠١٨م	٦٨

٩	إنتاج النفط العراقي الشهري خلال عام ٢٠١٧م	٦٩
١٠	توقعات وكالة الطاقة الدولية بنمو الانتاجية لمنظمة أوبك خلال المدة٢٠١٦-٢٠٢٢	٧٠
١١	نمو الإنتاج النفطي في العراق(شامل إقليم كردستان)	٧١
١٢	الرقع التي تتضمنها الجولة الخامسة من تراخيص النفط والشركات المنافسة على استكشافها.	٧٩
١٣	الحد الأعلى والأدنى للخسائر عند توقيع العقود على وفق النموذجين الروسي والليبي	٨٨

المقدمة

يؤدي الاستثمار الأجنبي دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي اليوم، وقد ادى دورًا رئيساً في تعزيز العولمة في الموجة الثالثة يمكن الاستدلال على أهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي من خلال جانبين رئيسين أولاً، من خلال حصتها من تدفقات رأس المال العالمي، وثانياً، من خلال آثارها الإيجابية على الاقتصاديات المضيفة.

كان الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط المصدر الرئيس للتمويل الخارجي في معظم البلدان العجز خلال ٢٠١٢-٢٠١٤. فكل الدول تسعى الى استغلال واستثمار المزايا المتوافرة لديها من بيئة استثمارية مناسبة والتي يمكن من خلالها جذب التكنولوجيا ورؤوس أموال على المستوى المحلي والعالمي ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن للدول إن تزيد من عوائدها وتنميها وتطور إيراداتها مما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة والصراع ، وبهذا ترفع من القدرة التنافسية لها ،حيث إن الدول تميل إلى الاعتماد على الاستثمارات محلية كانت أو أجنبية من اجل إنعاش الاقتصاد وهي لذلك تحاول إن توفر المناخ الاستثماري الملائم والذي يمكن إن يجلب المستثمرين ويشجعهم على إقامة استثماراتهم ،كما إن البنية التحتية السليمة تعزز أيضا جذب الاستثمار الأجنبي وتشمل العوامل الأخرى سعر الصرف ،العمالة الرخيصة ،معدل تضخم مقبول ،وفرة من الموارد الطبيعية ،والاستقرار السياسي.

وتركز الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية على مناقشة التطورات التنموية التي حدثت في المجتمعات المتقدمة، وذلك من خلال بيان الدور الذي يقوم به الاستثمار وإدارته، في الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته وإمكاناته، بوصفه العنصر الرئيس والحيوي والشرط الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، واعتمادا على كون البيئة الاستثمارية في أي مجتمع تعد بمثابة الدعامة الرئيسة لتطوره ورقيه، فأنها تعمل بشكل رئيس على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول ، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية جيدة، وتوفر قدراً من التطور في القطاع المالي .

ويعد الاستثمار الأجنبي في حقول النفط المكتشفة لأغراض التطوير والحديثة فضلا عن الاستثمار في المجالات الأخرى أحد أهم الأدوات لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وخاصة بالبلدان النامية. وذلك بوصفها عنصرا مهما في تنشيط البيئة التنافسية ورفع القدرة للقطاعات الإنتاجية وذلك من خلال إدخال أساليب جديدة من التدريب والتأهيل فضلا عن ارتباطها بأساليب التكنولوجية المتطورة وخلق فرص للعاملين. وقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية ساحة للتسابق الشديد نحو اجتذابها في العديد من الدول النامية، وذلك بعد إن كانت الاستثمارات الأجنبية تمثل مصدر من مصادر الشك والقلق لتلك البلدان. ولعل من أهم أسباب ذلك، التغيرات المستحدثة في تكلفة الاقتراض من المؤسسات، وصعوبة الحصول عليها إلى لجوء الدول إلى وسائل أخرى

للحصول على ما يقلل فجوة رأس المال والاستثمار، فضلا عن التغيرات التي اتخذتها الدول المتقدمة في تطبيق مجالات الدعم المباشر والمساعدات التي تقدمها الدول ذات الفوائض المالية للدول النامية.

كما إن تراكم الديون على هذه الدول جعل من الصعب الحصول على مزيد من المساعدات والقروض، وفي ظل هذه الظروف اتجهت السياسات الاقتصادية في الدول النامية من تمويل العجز المزمن في موازناتها إلى توفير السياسات الاستثمارية الملائمة وغيرها لتحقيق التنمية الاقتصادية والذي تطلب تشجيع الاستثمارات الأجنبية لتوظيفها داخل الحدود الوطنية بعد توفير التسهيلات كافة والحوافز الممكنة لجذب هذه الاستثمارات.

وقد تعددت العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لأي اقتصاد. ويتوقف ذلك على تكامل مجموعة من العوامل المترابطة فيما بينها حيث إن بعض هذه العوامل تكون اقتصادية أو تسويقية. في حيث يعود بعضها الأخر إلى البيئة الاستثمارية وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة والقدرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة فضلا عن المناخ القانوني والتشريعي وعوامل ترتبط بتوفير المناخ الأمني للاستثمارات. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال بيئة تنافسية تقدم التحفيزات والتسهيلات بشكل يفوق المقدمة بالدول الأخرى.

ويعد العراق ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، مما يوفر فرص استثمارية جيدة للمستثمرين الأجانب. ومع ذلك، عانت صناعة النفط العراقية منذ عام ١٩٧٥ من نقص حاد في الاستثمار الاجنبي بسبب سوء الإدارة والعزلة عن الدول الغربية ونقص التمويل بسبب الحروب المتعددة التي مر بها العراق. وقد تعرضت البنية التحتية الاقتصادية والبيئة الاستثمارية في العراق (بما في ذلك النفط) لأضرار جسيمة بسبب حرب الخليج الاولى عام ١٩٨٠ والحرب العراقية الايرانية ومن ثم حرب الخليج الثانية والتحالف الثلاثيني على العراق عام ١٩٩١ ثم تلتها سنوات الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات الدولية على الشعب وليس على القيادة المسببة للحرب دام ١٣ عامًا (١٩٩٠–٢٠٠٣)، ومن ثم الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣، والذي أصبحت البلاد بموجبه ساحة معركة للإرهابيين والمتمردين في معظم أنحاء البلاد . كما ان إعادة بناء العراق وانتعاشه الاقتصادي دون النفط شبه مستحيل.

الفصل الأول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول

تحديد مشكلة الدراسة

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات عدة والتي من بينها عدم توافر البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات والتي تتميز بضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي وسوء البنية التحتية واضطرابات الوضع الأمني والأمر الذي ينعكس سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما دفع الباحثة إلى صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل التالي :

((إلى أي مدى تؤثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية إلى العراق؟))

المطلب الثاني

أهمية دراسة الموضوع

تنطلق أهمية الدراسة من كونه يتناول موضوع حيوي ومهم ويحظى بأهتمام دول العالم جميعا وهو موضوع النفط إذ تلجأ هذه الدول النامية الى جذب الأستثمار الأجنبي المباشر من اجل رفع قدرة الاقتصاد الوطني من خلال استخراج النفط وتصديره للحصول على الموارد التي تؤدي الى تنويع مصادر الانتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وهذا بدوره يؤدي الى زيادة الدخل الوطني لتلك البلدان.

المطلب الثالث

أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى معرفة انعكاس جذب الخبرات للأستثمار الأجنبي المباشرللنفط في بيئة البلدان النامية في وبما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعلاقة بين هذا النوع من الأستثمار والصادرات لتنمية الصادرات العراقية في ظل جذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال الأهداف التالية:

- التعرف على البيئة الاستثمارية واهم عناصرها.
- التعرف على واقع البيئة الاستثمارية في العراق.
- التعرف على واقع قطاع النفط في العراق.
- التعرف على مفهوم الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي.
- التعرف على آثار البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الرابع

فرضية الدراسة

يعتمد البحث على فرضية مفادها أن الصادرات النفطية في الدول المنتجه للنفط تتأثر بشكل كبير بتدفق الأستثمار الأجنبي من خلال إمكانية جذب المستثمر للعمل في داخل البلد بشكله المباشر بتقنياته الحديثة.

المطلب الخامس

منهج الدراسة

أولاً: تتخذ الدراسة الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي في البحث، اذ يتم الاعتماد بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على رصد عناصر الموضوع وتحليلها وإبرازها، وذلك في محاولة لبيان اهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية الى العراق.

المطلب السادس

حدود الدراسة

أولاً: حدود موضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في مناقشة دور البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية.

ثانياً: حدود مكانية: تتمثل الحدود المكانية للدراسة في قطاع النفط في العراق.

ثالثاً: حدود زمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة بالمدة الزمنية (٢٠١٤ – ٢٠١٨).

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

عملت الباحثة على توسيع دائرة البحث لتشمل المواضيع ذات الصلة بجوانب الدراسة الحالية والربط لاحقًا بين هذه الدراسات والدراسة الحالية، وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الدراسات.

١	اسم الباحث والسنة	(شندي، اديب قاسم، ٢٠١٣)
عنوان الدراسة		تأثير الاستثمار الأجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية
أهداف الدراسة		التعرف على مفهوم الاستثمار وأهمية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي. الإجابة عن التساؤلات الآتية: _ هل الاستثمار الأجنبي له دور في تطوير قطاع النفط العراقي؟ وهذا الدور إيجابي أم سلبي؟ _ هل العراق بحاجة إلى استثمارات أجنبية لتطوير قطاعه النفطي، ام أن قدراته الخاصة قادرة على تطوير قطاعه النفطي؟
أسلوب الدراسة		دراسة تطبيقية
طرائق البحث		التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي في واقع الاقتصاد العراقي
النتائج		اهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن للاستثمار الأجنبي (شكل عقود خدمات) دورا في تطوير قطاع النفط العراقي نتيجة توافر الإمكانات المالية والبشرية والإمكانات التكنولوجية الحديثة المناسبة، والتي لا يمكن أن يكون الموظفون الوطنيون قادرين على القيام بهذا التطور بسبب النقص التكنولوجي المطلوب لعملية التطوير. فيما يتعلق بالنتائج التي خلصت إليها الدراسة، يحتل قطاع النفط مكانة مهمة في الاقتصاد العراقي من حيث حجم احتياطيات النفط التي يقدرها بأكثر من (١١٥) مليار برميل، وكذلك (٢١٤) مليار برميل غير

		مؤكد. وأوصت الدراسة بإجراء دراسة شاملة لجميع حقول النفط من أجل الوقوف على جميع المشكلات التي تواجه تلك الحقول وتؤدي إلى انخفاض الإنتاج.
٢	اسم الباحث والسنة	(الجبوري، عبد الخالق دبي، ٢٠١٦)
	عنوان الدراسة	اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي – العراق نموذجا للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣
	نوع الدراسة	بحث أكاديمي صادر عن مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية
	أهداف الدراسة	–تحليل العلاقة بين بيئة الاستثمار والاستثمار الأجنبي كأحد أساليب عمل التخطيط التي يمكنهم من خلالها تشخيص القطاعات الرئيسة لجذب الاستثمار من أجل تحقيق الأهداف المرجوة لتطوير الاستراتيجيات المستقبلية. –تحليل تأثير البيئة الاستثمارية وشمولها من العناصر لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) .
	أسلوب الدراسة	بحث تطبيقي
	طرائق البحث	استخدام المنهج الوصفي، استخدام التحليل الكمي باستخدام النموذج القياسي بالاعتماد على المتغيرات المستقلة في النموذج (معدل الناتج المحلي، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، معدل التضخم) والمتغير المعتمد (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر).
	نتائج الدراسة	واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن ميزان المدفوعات وسعر الصرف لا يعملان، لذلك قمنا باستبعادها من النموذج، كان الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم هي العوامل الاقتصادية المؤثرة في جذب الاستثمار، ولكن ليس على مستوى كبير، لأن هناك متغيرات عشوائية لها تأثير كبير في طرد الاستثمارات، مثل العوامل السياسية والأمن، التي لم تدخل في النموذج، كلاهما يبعدان الاستثمار الأجنبي عن العراق.
٣	اسم الباحث والسنة	(عبد العالي، صباح أمجد، ٢٠١٢)
	عنوان الدراسة	أهمية الاستثمار الأجنبي للقطاع النفطي في العراق
	نوع الدراسة	بحث أكاديمي صادر عن مجلة الكويت الاقتصادية
	أهداف الدراسة	–بيان أهمية الاستثمار الأجنبي للقطاع النفطي في العراق. –بيان كيف ينظم ذلك من خلال القوانين والتشريعات لتوفير بيئة آمنة للمستثمرين وحماية قطاع النفط العراقي من النتائج غير المرغوب فيها.

نتائج الدراسة		اهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها إن الحروب العراقية السابقة والحظر الاقتصادي منذ ١٩٩١ إلى ٢٠٠٣ لهما تأثير سلبي في قطاع النفط العراقي الذي تم استخدامه الأساليب الأقدم، والتكنولوجيا المتخلفة لعمليات مختلفة مثل المنتج والتكرير والمعدات وخطوط الأنابيب ومحطة التحميل والتسويق، لذلك فهو غير قادر على الوصول إلى ٣,٧ ملايين برميل في اليوم، وكان مستوى المنتج في عام ١٩٧٩، واليوم يحتاج قطاع النفط إلى رأس مال ضخم، وتطوير التكنولوجيا، وخبرة عالمية، لذلك كانت الحكومات العراقية ضعيفة تجاه هذا الاستثمار الأجنبي الذي تقدمه إلى قطاع النفط العراقي، فضلاً عن العديد من المزايا والتميز الذي سيتم استيراده إلى الاقتصاد العراقي مثل العمالة، والمنتجات التسويقية، والدخول في تطوير الإدارة.
٤	اسم الباحث والسنة	(حجي، إدريس رمضان، ٢٠١٧)
عنوان الدراسة		البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان العراق وأثرها في جذب الاستثمارات للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦)
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة جامعة التنمية البشرية
أهداف الدراسة		–التعرف على واقع البيئة الاستثمارية ومقوماتها في إقليم كوردستان العراق. تحديد جوانب الجذب والطرد في البيئة الاستثمارية في إقليم كوردستان. –إبداء بعض المقترحات التي تسهم بشكل فعال في تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة وبالتالي تشجع جذب الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في الإقليم.
طرائق البحث		التحليل الوصفي لواقع البيئة الاستثمارية في إقليم كردستان العراق على أساس البيانات المتاحة ودعم المعلومات.

نتائج الدراسة		واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن بيئة الاستثمار في إقليم كردستان العراق ضعيفة وتحتاج إلى الكثير من التغييرات الإدارية والاقتصادية في مجال إنشاء عناصر لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ثم اقتراح عدد من المقترحات من أهمها الحاجة إلى تدخل الحكومة لتبني استراتيجيات واضحة ومناسبة فيما يتعلق بالمكونات الأساسية لبيئة الاستثمار من خلال إعطاء الدور والأولوية للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العام، وإجراء بعض التعديلات في قانون الاستثمار لصالح المستثمرين من جهة، وخصوصية القطاعات في إقليم كوردستان من جهة أخرى.
٥	**اسم الباحث والسنة**	**(الدليمي، سعد عبد الكريم حماد فرحان، و اللهيبي، ذاكر هادي عبد الله، ٢٠١٨)**
		اثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق للمدة ٢٠٠٦ ــ ٢٠١٦
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة تنمية الرافدين
أهداف الدراسة		تحديد البيئة الاستثمارية المحددة للاستثمار الأجنبي وقياس تأثير مؤشرات بيئة الاستثمار الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي في إقليم كردستان العراق باستخدام نموذج التأخر في التوزيع الموزع.
طرائق البحث		استخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الكمي القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي فترات الإبطاء الموزعة.
نتائج الدراسة		واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن هناك علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد) والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي خلال الدراسة. هناك تأثير سلبي ومهم طويل الأجل بين سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي. أظهرت النتائج أيضًا عدم وجود علاقة تأثير طويلة الأجل بين (سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم) والاستثمار الأجنبي. أوصت الدراسة بإصدار مزيد من التشريعات والإجراءات التي تشجع على تهيئة بيئة استثمارية جذابة للاستثمار الأجنبي من خلال تحسين الظروف السياسية والأمنية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي وتطوير البنية التحتية، وتبسيط

		الإجراءات الإدارية في الوزارات والهيأت والمؤسسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
٦	اسم الباحث والسنة	(جعفر، محمد راضي، ٢٠١٧)
عنوان الدراسة		واقع الاستثمار الأجنبي في العراق
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية
أهداف الدراسة		تعريف واستعراض مفهوم وأنواع الاستثمار الأجنبي. التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي في العراق والمشكلات والتحديات التي يواجهها.
نتائج الدراسة		واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها انه بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠ إلا إن هذا القانون لم يستطع جذب الاستثمارات العربية والأجنبية المؤثرة في تحسين الاقتصاد العراقي. وبالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، إلا إن إعداد القانون كان متعجلا وتشوبه الكثير من الثغرات التي حالت دون تفعيلة، وإزالة التعارض القانوني بينه وبين القوانين العراقية الأخرى. فضلا عن عدم تكامل القوانين القائمة مع قانون الاستثمار. التذبذب الحاصل في الوضع الأمني الذي يعد عاملا محددا يحول دون دخول الاستثمار الأجنبي بقوة في الاقتصاد العراقي لتحسين إدارته وفاعليته.
٧	اسم الباحث والسنة	(ألعبيدي، سعيد علي، وفيحان، ممدوح عطا الله، ٢٠١٠)
عنوان الدراسة		السياسة المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة تنمية الرافدين
أهداف الدراسة		دراسة واقع الاقتصاد العراقي والإمكانات والمقومات وعوائق عملية جذب الاستثمار الأجنبي إليه ورسم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق في ضوء المتطلبات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق بوصف الاستثمار الأجنبي احد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم.

نتائج الدراسة		اهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها إن الاقتصاد العراقي يعاني من صعوبات متنوعة تتمثل باختلال التوازن في الهيكل الإنتاجي والميزانية العامة وعجز في الميزانية العامة والميزان التجاري وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي وكل من العوامل التي تقلل من إمكانية جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، ويمتلك العراق مقومات طبيعية وبشرية هائلة يمكن أن تكون عوامل جذب الاستثمار الأجنبي وهذا يتوقف على دور هيأة الاستثمار الوطنية كمؤسسة رسمية تمارس دورها في الترويج والإعلان عن هذه المقومات. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مشروع لإصلاح الاقتصاد العراقي يتم فيه التنسيق بين كل الجهات المعنية بذلك بما يؤدي إلى عدم التضارب بالأهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن إطار زمني محدد وذلك لأن الاستثمار الأجنبي لا يتدفق إلى بلد يعاني اقتصاده جملة من الصعوبات سواء المتعلقة منها بعدم الاستقرار السياسي والأمني أم عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية أم عدم وجود تشريع واضح وشفاف يضمن حقوق المستثمر أو ضعف البنية التحتية المتمثلة بالطرق والجسور والكهرباء.
٨	اسم الباحث والسنة	(ألعبيدي، كوان طه، ٢٠١٧)
عنوان الدراسة		تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٠ ــ ٢٠١٥
نوع الدراسة		بحث أكاديمي صادر عن مجلة **الإدارة والاقتصاد**
أهداف الدراسة		تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي في زيادة الإيرادات، وانعكاساتها على النمو الاقتصادي.
طرائق البحث		استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمقارن لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتم بحث أنماط الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي خضعت لها الثروة النفطية في العراق.
نتائج الدراسة		اهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن أثر عقود تراخيص شركات النفط الأجنبية في النمو الاقتصادي كانت غير مجدية اقتصاديا واجتماعيا، اذ تبين من تحليل الآثار لهذه العقود، بأنها لم تكن سوى السيطرة على الثروة

		النفطية الوطنية من قبل تلك شركات، التي أجيز لها بموجب تلك العقود عملية صنع القرار والرقابة وإدارة العمليات للتطوير والتشغيل للصناعة النفطية بكل مراحلها ولجميع الحقول النفطية المنتجة والمطورة والمكتشفة، وفي جميع الأراضي العراقية وبدون أي رقيب، الأمر الذي جعل الاستثمار الأجنبي للثروة النفطية يتسبب في الآتي: – احتواء الإنتاج الوطني القائم للنفط بالكامل وخاصة للحقول العملاقة، مما جعل العراق يفقد مبالغ طائلة. – احتواء خبرات جميع العاملين في شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب الذين سيتم إلحاقهم ضمن الشركات الجديدة لمدة (٢٠–٢٥) سنة، وبما أن الشركات الجديدة سوف يكون لها استقلالها الإداري والمالي، فسيكون من الصعب جدا عودة هؤلاء العاملين إلى مواقعهم الأصلية في نهاية العقد.
٩	اسم الباحث والسنة	(عليوي، أثير عبد الله، ٢٠١٦)
	عنوان الدراسة	أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة ٢٠٠٠ ــ ٢٠١٤.
	نوع الدراسة	بحث أكاديمي صادر عن المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية
	أهداف الدراسة	التعرف على حالة العراق في مجال جذب وتوظيف تدفقات الاستثمار الأجنبي التي لها أثر على النمو الاقتصادي. تحديد نقاط الضعف والقوة التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي خلال المدة (٢٠٠٠–٢٠١٤).
	طرائق البحث	استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والتحليلي الكمي لاستنباط المعلومات والنتائج بموجب ذلك.
	نتائج الدراسة	واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها تدني تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة من ٢٠٠٠–٢٠٠٣ لكنه أخذ بالتزايد بعد عام ٢٠٠٤ بسبب رفع العقوبات الاقتصادية وانفتاح العراق على العالم الخارجي وإصدار قانون الاستثمار لسنة ٢٠٠٦ إلا أن هذه التدفقات مازالت متواضعة وغالبيتها في القطاع النفطي وكانت لها أثر إيجابي في النمو الاقتصادي بالعراق. وأكدت الدراسة أن هناك علاقة طردية وقوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنمو

		الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، وهذا يوضح مدى أهمية هذه التدفقات في الناتج المحلي الإجمالي.
١٠	اسم الباحث والسنة	(الدلفي، حيدر عبد راضي، ٢٠١١)
عنوان الدراسة		البيئة الاستثمارية وسبل الارتقاء بها في العراق – محافظة واسط دراسة حالة
نوع الدراسة		رسالة ماجستير
أهداف الدراسة		هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتقييم البيئة الاستثمارية في العراق. دراسة البيئة الاستثمارية في البيئة الجديدة للاقتصاد العراقي مع التركيز على التوقعات المستقبلية. تحديد وتسليط الضوء على عناصر الاستثمار في محافظة واسط، مع الإشارة إلى محددات وسياسات الجاذبية.
أسلوب الدراسة		دراسة حالة
منهجية الدراسة		استخدم الباحث البيانات التحليلية الاستقرائية بطريقة منهجية ومتماسكة للواقع الاقتصادي في العراق.
نتائج الدراسة		واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أن محددات وعناصر البيئة الاستثمارية المشجعة باستثناء الاستقرار السياسي والأمن والبنية التحتية والفساد الإداري والمالي يمكن أن تتجنب ذلك التصور في الوقت الحقيقي أو تعليق تطبيق صيغة "مناطق الاستثمار الآمنة" في محافظات العراق، ولاسيما محافظة واسط موضوع الدراسة، والدولة توفر الحماية للمشروعات في هذه المناطق مع توفير خدمات البنية التحتية لهم. تؤكد الدراسة على الحاجة إلى تطوير وتصميم خريطة استثمار العراق، على وفق توقعات واقعية للمستقبل مع إعطاء الأولوية لحسابات القطاعات وحسابات المشروعات اعتمادًا على الموارد والقدرات والخطط الخاصة بالآليات قصيرة المدى وطويلة المدى، وآلية التنشيط وعمل قانون الاستثمار والهيأة الوطنية لهيئات الاستثمار والاستثمار في المحافظات، والحاجة إلى فرص استثمارية في محافظة واسط نظرا لما تتمتع به من أرض خصبة ومخزونات وفيرة من الموارد المائية والمعادن الثمينة والمهمة، واعتماد سياسة التنويع الاقتصادي لتنمية الاقتصاد العراقي وتقليل اعتماده على المورد النفطي فقط.

١١	اسم الباحث والسنة	(الفيصل، إيهاب عباس محمد، ٢٠١٢)
عنوان الدراسة		القطاع النفطي العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية-رؤية مستقبلية
نوع الدراسة		رسالة ماجستير
أهداف الدراسة		تحديد أهم الاقتصاديات الدولية والمحلية متغيرات مع تحليل واقع قطاع النفط العراقي ومحاولة إنشاء آلية أو استراتيجية مقترحة للنهوض بواقعه.
نتائج الدراسة		واهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها إن قطاع النفط في العراق عانى من عدة صعوبات أدت إلى انخفاض وخفض إنتاج النفط وتدهور المصافي ووضع خط أنابيب النقل فضلاً عن ضعف الجانب التكنولوجي وانتشار الفساد المالي والإداري إلى جانب ارتفاع تكاليف إعادة تأهيل قطاع النفط وكذلك المشكلات الإدارية والتنظيمية لا تزال مستمرة. على الرغم من امتلاك العراق لثروة نفطية هائلة، فإنه لم يسمح له بتأدية دور مهم في سوق الطاقة الدولي، خاصة في ظل عدد من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية التي لها تأثير كبير في قطاع النفط ولم يستفد القطاع من هذه المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي في غياب الاستفادة من الإيجابيات، وله تأثير إيجابي إذا تم استغلاله واستثماره في الاتجاه الصحيح.

المطلب الثاني

الدراسات الأجنبية

١٢	اسم الباحث والسنة	(Ghassan, San, Judith, 2014)
	عنوان الدراسة	الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الخارجة من الصراع: حالة قطاعي النفط والكهرباء في العراق
	نوع الدراسة	بحث أكاديمي صادر عن المجلة الدولية لأقتصاديات وسياسات الطاقة
	أهداف الدراسة	تقييم محددات الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة (النفط والكهرباء) العراقي.
	أسلوب الدراسة	دراسة حالة
	نتائج الدراسة	أهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها إن انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي والفساد والسياسات الحكومية غير الكافية تجاه الاستثمار الأجنبي، اذ توجد الأعراض المشتركة ومشاركتها من قبل الدول الأخرى الخارجة من الصراع، استمرار العنف لم ينظر إليه على أنه رادع. اقتصر نشاط الاستثمار الأجنبي في قطاع الطاقة (النفط والكهرباء) على إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم شبه ذاتي و كانت الاستثمارات إما شركات مملوكة بالكامل أو مشتركة. إن الاستثمار الأجنبي في قطاعي النفط والكهرباء في العراق كان صغيراً ومحدوداً على الرغم من إمكانات البلاد القوية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، تقريبا كل الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط موجودة في إقليم كردستان العراق. يوصى بإجراء دراسة كمية مستقبلية لوضع نموذج إحصائي للعلاقة بين المتغيرات المحلية المحددة والاستثمار الأجنبي، وكذلك لاختبارها كمتنبئين لتدفقها.
١٣	اسم الباحث والسنة	(Hossin, Shahin, 2009)
	عنوان الدراسة	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان (شمال العراق)
	نوع الدراسة	رسالة دكتوراه

أهداف الدراسة		التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان (شمال العراق).
أسلوب الدراسة		دراسة حالة
نتائج الدراسة		اهم الاستنتاجات التي توصلت الدراسة إليها أنه على الرغم من أن إقليم كوردستان يقدم فرصاً تجارية جيدة للاستثمار الأجنبي، إلا أن الاستثمار في الإقليم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمخاطر السياسية والسوقية، وهذه المخاطر هي نتيجة لتاريخ العراق الأخير من العنف، والصراع الحالي بين الجماعات العرقية المختلفة على السلطة، والمخاطر السياسية غير المؤكدة على المدى الطويل في المنطقة والتي تؤثر في طرائق دخول الشركات متعددة الجنسيات ومنع الالتزامات بموارد عالية. وتشير النتائج أيضًا إلى أن آراء المشاركين بشأن جاذبية السوق في المنطقة لدراسة الاستثمار الأجنبي تتأثر بتجاربهم الخاصة، وأن المشاركين في هذه الدراسة يؤدون دورًا مشجعًا في قرارات الشركات متعددة الجنسيات بدخول الإقليم.
١٤	اسم الباحث والسنة	(Ahmed, Mazen, 2016)
عنوان الدراسة		الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المصدرة للنفط: المحددات طويلات الأجل والعلاقة السببية مع النمو الاقتصادي
نوع الدراسة		رسالة دكتوراه
أهداف الدراسة		التعرف على المحددات طويلة الأجل للاستثمار الأجنبي في البلدان المصدرة للنفط، والعلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي في هذه المجموعة من البلدان.
أسلوب الدراسة		دراسة حالة
طرائق البحث		استخدم الباحث النموذج الانتقائي ونظرية الدولة الريعية
عينة الدراسة		البيانات في الدراسة ٤٤ دولة مصدرة للنفط على مدارِ ٣٠ عامًا من ١٩٨٤-٢٠١٢.

نتائج الدراسة	واهم الاستنتاجات التي توصلت إليها والمتعلقة بعوامل الاستثمار الأجنبي أن "الانفتاح على التجارة" و "المخاطر المركبة" هما أهم المتغيرات (من بين المحددات الكلية) لتدفقات الاستثمار الأجنبي في البلدان المصدرة للنفط على المدى الطويل، في حين أن "القانون والنظام" هو الأكثر أهمية متغير بين المحددات المؤسسية والسياسية. ويخلص أيضًا إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يسهم في النمو الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

المطلب الثالث

مناقشة الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن توضيح ما قدمته الدراسة الحالية لما سبقها من دراسات، فقد استهدفت دراسة شندي (٢٠١٣) تاثير الاستثمار الاجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي، في حين اختلفت الدراسة الحالية عنها في دراسة اهمية البيئة الاستثمارية على جذب هذا الاستثمار لقطاع النفط. أما دراسة الجبوري (٢٠١٦) فقد حددت اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي بالعراق بعينها تستهدفها دراستنا وتختلف الدراسة الحالية عنها في تناول تخصيص اهمية جذب الاستثمار الى قطاع النفط. كما تؤكد دراسة الدليمي واللهيبي (2018) أهمية تتبع أثر بعض المتغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية في الاستثمار في إقليم كردستان خاصة وتختلف عنها الدراسة الحالية في تناولها اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية الى العراق . وتحدد دراسة جعفر (2017) واقع الاستثمار الاجنبي في العراق والمشكلات والتحديات التي يواجهها، في حين أن الدراسة الحالية اهتمت بواقع البيئة الاستثمارية العراقية واهميتها في جذب الاستثمارات الاجنبية النفطية . وإن كانت دراسة العبيدي وفيحان (٢٠١٠) قد اهتمت بمعرفة السياسة المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، في حين ان

الدراسة الحالية تناولت اهمية البيئة الاستثمارية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية النفطية. وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة حجي (٢٠١٧) في تاثير البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات للعراق، ولكن اختلفت معها في تناول اقليم كردستان، في حين تركز الدراسة الحالية على قطاع النفط العراقي عامة. وأخيرًا فإن دراسة Ghassan, وSan, Judith, 2014)) تتفق مع الدراسة الحالية في تقييم الاستثمار الاجنبي النفطي في العراق، واختلفت الدراسة الحالية عنها في تناول قطاع الطاقة الاخر وهو الكهرباء العراقية . لكن الدراسة الحالية ستكون أكثر تعمقًا في تناول تقييم البيئة الاستثمارية في العراق ومدى اهميتها في جذب الاستثمارات الاجنبية النفطية، كما أنها – أي الدراسة الحالية– تستهدف البيئة الاستثمارية العراقية عامة – وقطاع النفط خاصة.

المطلب الرابع

ما ستضيفه الدراسة الحالية للدراسات السابقة

تتضح قيمة الدراسة الحالية بين الدراسات التي تم استعراضها في كونها سلطت الضوء بشكل شامل على واقع البيئة الاستثمارية في العراق في قطاع النفط والكشف عن اثر التحديات والمشكلات التى تواجهها البيئة الاستثمارية التي تؤثر في تدفق الاستثمارات الاجنبية الى قطاع النفط بالعراق والكشف عن واقع القطاع النفطي في العراق بين المدة (٢٠١٤-٢٠١٨) . وتأمل الباحثة أن تقدم الدراسة الحالية المقترحات التي تساعد على معالجة العوائق والصعوبات التي تواجه الاستثمارات النفطية في العراق، وإثراء الجانب البحثي المتعلق بتأثير البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية لقطاع النفط العراقي.

الفصل الثاني

الإطار ألمفاهيمي للبيئة الاستثمارية في العراق وواقع القطاع النفطي

تمهيد:

تسعى كل الدول إلى استغلال واستثمار المزايا المتوافرة لديها من أجل تهيئة بيئة مناسبة يمكن من خلالها جذب تكنولوجيا ورؤوس أموال على المستوى المحلي والعالمي، ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن للدول أن تزيد من مردوديتها وتنمي عائداتها وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة والصراع، وهي بهذا ترفع قدراتها التنافسية، ولذلك تحاول أن توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي يمكن أن يجلب المستثمرين، ويشجعهم على إقامة استثماراتهم. وتركز الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية على مناقشة التطورات التنموية التي حدثت في المجتمعات المتقدمة، وذلك من خلال بيان الدور الذي يقوم به الاستثمار وإدارته، في الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته وإمكاناته، بوصفه العنصر الرئيس والحيوي والشرط الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، واعتمادا على كون البيئة الاستثمارية في أي مجتمع تعد بمثابة الدعامة الرئيسة لتطوره ورقيه، فأنها تعمل بشكل رئيس على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول ، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية جيدة، وتوفر قدراً من التطور في القطاع المالي .

ويعاني الاقتصاد العراقي منذ عام ٢٠٠٣ من عدم توافر البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات ولأسباب كثيرة تتعلق بعضها بعدم الاستقرار الأمني وتردي البنية التحتية فضلا عن عدم توافر السياسات الملائمة لتنمية القطاع الخاص العراقي، فضلاً عن عدم تناسق السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) وكل ذلك انعكس على قدوم الاستثمارات إلى العراق.

كما يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصاداً ن.امياً قائماً بشكل أساسي على الصناعات النفطية والتي تعد مصدراً رئيساً للدخل القومي في العراق نظراً لتمتعه بميزة نسبية فيه، لذا يعد اقتصاداً ريعياً. وقد شهد الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الداخلية والخارجية أثرت بشكل سلبي في قدرة الدولة على إنتاج النفط وتصديره ولدى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية إذا تم استغلال هذه الثروة استغلالاً أمثل، إلا إن هذا لم يحدث منذ اكتشاف النفط واستخراجه في بداية القرن العشرين بسبب عقبات دولية كسيطرة الكارتل الدولي على ثروة العراق النفطية فضلاً عن استنزاف موارد العراق الاقتصادية والبشرية والطبيعية وغيرها في حروب وصراعات سياسية، وعقبات محلية مثل الحروب الأهلية. وعلى وفق العديد من البيانات الدولية فإن العراق يمتلك احتياطيات نفطية مؤكدة ومحتملة ما يجعله يتصدر التصنيف العالمي في إنتاج وتصدير النفط إذا تزامنت زيادة الطلب الدولي مع نضوب الاحتياطيات النفطية لكثير من البلدان المنافسة.

ومن هذا المنطلق يشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث سيتناول المبحث الأول مفهوم الاستثمار والبيئة الاستثمارية والمبحث الثاني تحدث عن البيئة الاستثمارية في العراق ومكوناتها أما المبحث الثالث فسيتناول واقع القطاع النفطي في العراق.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار والبيئة الاستثمارية

المطلب الأول

مفهوم الاستثمار وأنواعه

مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار إنفاقا يوجّه إلى زيادة أو الإبقاء على رصيد رأس المال ويتكون من جميع السلع والخدمات التي تستخدم في خطوات الإنتاج من أجل إنتاج سلع وخدمات أخرى مستقبلا، او المخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع. (زياد، ٢٠٠٨، ١٣)

وتعرف الباحثة الاستثمار بأنه:" المال والجهد والوقت وما إلى ذلك في شيء لتحقيق ربح أو الحصول على ميزة، أو الأموال والجهد والوقت وما إلى ذلك ".

المفهوم المحاسبي للاستثمار: هو رأس مال ثابت سواء كان منتجا أم غير منتج.

المفهوم الاقتصادي للاستثمار: هو نفقة لامة الإنتاج تثمر التطور الاقتصادي لأنها تنطوي على مبادلة رأس مال حالي مقابل إيرادات مستقبلية يكون مبلغها أكبر، إذ أن خاصية الاستثمار هي الإنتاج (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٠، ١١)

المفهوم المالي للاستثمار: هو نفقة تدر إيرادات على مدة طويلة بحيث يجب أن يكون تمويلها برؤوس أموال دائمة، فالاستثمار هو جدول استحقاق الإيرادات ودخول الأموال وخروجها. وبمعنى آخر أن المالي يهتم بتوازن الموارد والاستخدامات عبر الزمن. (السلامة، ٢٠١٤، ١٧٤)

المطلب الثاني

أهمية الاستثمار وأهدافه

أولاً:أهمية الاستثمار : (الغرفة التجارية، ٢٠١٤، ٢٢٠)

١- يهدف الاستثمار إلى خلق مناصب شغل وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يحقق الرفاهية الاجتماعية.

٢- كذلك أن الاستثمارات هي الصورة المعبرة للنمو والتقدم الوطني التي تعبر عن مدى تحقق المعيشة والرفاهية الاجتماعية ومن خلال هذه الأهمية يمكن اعتبار الاستثمارات كأداة تستعملها الدولة لتعديل الوضع الاقتصادي، وتعد أيضا إحدى الوسائل الأساسية الضرورية لتطوير المنشآت وتوسيعها.

٣- يوفر الاستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجه لمنتجات تم الاعتماد على تصديرها.

٤- النمو بالاستثمار بعد تكوين رأس مال جديد، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وهذا من خلال تنمية فروق الإنتاج وتوسيع مكانتها في السوق.

ومن هنا ترى الباحثة ان الاستثمار يضمن الأمن المالي الحالي والمستقبلي وعلى المدى الطويل ويمكن أن توفر الأموال المتولدة من الاستثمار الأمان والدخل المالي. تتمثل إحدى الطرائق التي توفر بها الاستثمارات، مثل الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المتداولة في البورصة، في توفير الدخل عن طريق توزيع الأرباح. كما إن وجود استثمارات مالية أمر مهم حيث انها يمكن أن تساعد في التغلب على التضخم، فضلاً عن ان الاستثمار هو جزء مهم من إنشاء الأعمال والتوسع. يحب العديد من المستثمرين دعم رواد الأعمال والمساهمة في إيجاد وظائف جديدة ومنتجات جديدة، يستمتعون بعملية إنشاء وتأسيس شركات جديدة وبناءها في كيانات ناجحة يمكنها أن توفر لهم عائدًا قويًا على استثماراتهم.

ويمكن أن يساعدك الاستثمار في تحقيق أهداف مالية كبيرة. إذا كسبت اموال الاستثمار معدل عائد أعلى من حساب التوفير، فستكسب المزيد من المال على المدى الطويل وخلال فترة أسرع. يمكن استخدام عائد الاستثمار هذا في تحقيق الأهداف المالية الرئيسة.

كما ان الاستثمار يمكن أن يسمح لك بتعرض معظم أدوات الاستثمار، مثل الأسهم وشهادات الإيداع والسندات، عوائد على أموالك على المدى الطويل. التي تسمح لهذه العوائد ببناء وخلق ثروة عبر الوقت.

ثانياً: أهداف الاستثمار:(عزت، ٢٠٠٤، ٣٠)

١. تحقيق العائد أو الربح

مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

٢. تكوين الثروة وتنميتها:

يقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك المادي على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

٣. تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة

لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

٤. المحافظة على قيمة المنتوجات:

عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقبلها.

المطلب الثالث

مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجال الاستثمار أكثر شمولا من معنى أداة الاستثمار.

فإذا ما قلنا إن مستثمراً ما يوظف أمواله في الاستثمارات المحلية، في حين يوظف مستثمر آخر أمواله في الاستثمارات الأجنبية فإّن تفكيرنا هنا يتجه نحو مجال الاستثمار. أما لو قلنا بأنّ المستثمر الأول يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف الثاني أمواله في سوق الأوراق المالية، فإنّ تفكيرنا في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار. (مطر، ١٩٩٩، ٦١)

وعموما، وكما تختلف مجالات الاستثمار، تختلف أيضا أدوات الاستثمار المتوافرة في كلّ مجال، وهذا ما يوفر للمستثمر بدائل استثمارية متعددة تتيح له الفرصة لاختيار ما يناسبه منها.

ويمكن تبويب مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة، ومن أهمها نوعان هما:

أ- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار

ب- المعيار النوعي لمجالات الاستثمار.

I -١- المعيار الجغرافي لمجالات الاستثمار:

تبوب الاستثمارات من زاوية جغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية أو أجنبية.

أ- الاستثمارات المحلية:

تشمل مجالات الاستثمار المحلية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة مثل: العقارات، الأوراق المالية والذهب، والمشروعات التجارية.

ب- الاستثمارات الخارجية أو الأجنبية:

تشمل مجالات الاستثمار جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد والمؤسسات المالية إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر.

I --٢- المعيار النوعي لمجال الاستثمار:

تبوب مجالات الاستثمار من زاوية نوع الأصل محل الاستثمار إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية.

أ- الاستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:

يعد الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار، السلع، الذهب...الخ. والأصل الحقيقي يقصد به كل أصل له قيمة اقتصادية في حدّ ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو على شكل خدمة مثل العقار. أمّا السهم، فهو أصل مالي، ولا يمكن عدّه أصلاً حقيقياً لأنه لا يترتب لحامله حق الحيازة في أصل حقيقي، وإنما لمالكه حق المطالبة بالحصول على عائد.

وعموما فإنّ جميع الاستثمارات المتعارف عليها عدا الأوراق المالية، هي استثمارات حقيقية، لذا يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح الاستثمار في غير الأوراق المالية، كما يطلق عليها آخرون مصطلح استثمارات الأعمال والمشروعات (زياد، ٢٠٠٨، ٣٩-٤٢).

ب- الاستثمار المالي:

ويشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية اذ يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم، أو سند، أو شهادة إيداع...الخ.

والأصل المالي: يمثل حقا ماليا لمالكه أو لحامله، المطالبة بأصل حقيقي، ويكون عادة مرفقا بمستند قانوني، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية. وما يحدث في السوق الثانوية من عمليات بيع أو شراء للأسهم أو السندات فيعد نقل ملكية الأصل المالي، اذ يتخلى البائع عن ملكية لذلك الأصل (سهم، السند...) مقابل حصوله على المقابل، فخلال عملية التبادل هذه لا تنشأ أيّ منفعة اقتصادية مضافة للناتج الوطني.

لكن هنا حالات استثنائية يترتب فيها على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، وذلك في حالات التمويل للمشروعات الجديدة، أو التوسع في النشاط.... (مطر، ١٩٩٩، ٧٥-٧٧)

المطلب الرابع

خصائص الاستثمار

للاستثمار عدة خصائص وهي: مصاريف الاستثمار، التدفقات النقدية، مدة حياة الاستثمار، القيمة الباقية .

١- **مصاريف الاستثمار:** عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار وتحوي كل من التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.

أ- **تكاليف استثمارية:** وتتمثل في التكاليف الضرورية لإقامة الاستثمار وهي كالتالي:

- تكاليف خاصة لإعداد الأصول الثابتة كالاجهزه الخاصة بأستخراج النفط **كالمضخات وأجهزة قياس الأمان وأجهزة قياس الجاذبية الأرضية وأجهزة قياس المغناطيسية.**

- تكاليف خاصة بالأصول الثابتة كالأراضي.
- تكاليف متعلقة بالتصميمات والرسومات الهندسية للاستثمار.

ب- التكاليف التشغيلية:

هي تكاليف ضرورية لاستغلال طاقات الاستثمار الإنتاجية وذلك بعد وضع الاستثمار في حالة التشغيل، ومن أمثلة ذلك تكاليف المواد اللازمة للإنتاج والمصـــاريف المتعلقة بها كمصـــاريف النقل وأجور العمال. (العنزي، ٢٠١٤، ٢٥٣-٢٥٥). وهي كالتالي:

- تكاليف إجراء التجارب
- التكاليف الاستخراجية
- تكاليف الإنتاج
- التكاليف التشغيلية
- تكلفة التخزين
- تكاليف النقل

٢-التدفقات النقدية:

يقصـــد بها ذلك الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية ســـواء من خلال التجهيز أم الإنشـــاء حتى العمر المتوقع، وهي كمثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا، اذ تحسب هذه النفقات بالعلاقات التالية:

- التدفق النقدي الإجمالي= نفقات الاستثمار-مداخيل الاستثمار
- التدفق النقدي الصافي = التدفق النقدي الإجمالي – (الضرائب +مستحقات الغير)

التدفق النقدي الصافي= المبلغ المنتظر بعد طرح جميع المستحقات على الاستثمار (كرم، ٢٠٠٦، ٧٥-٧٧)

٣-مدة حياة الاســـتثمار: هي المدة التي يكون فيها الاســـتثمار في حالة عطاء أي التي يحقق فيها إيرادات صافية، أي المدة المقدرة للتدفقات النقدية الموجبة، ونميز في مدة حياة الاستثمار عمراً اقتصادياً الذي نقصد به المدة التي يكون فيها تشغيل الاستثمار اقتصاديا أي تحقيق أقل تكلفة مع وجود عائد وعمر إنتاجي والذي هو عبارة عن الفترة التي ينتظر أن يكون من خلالها الاستثمار صالحا للإنتاج.

٤-القيمة الباقية: وهي تمثل الجزء الذي لم يســتهلك من التكلفة الأولية للاســتثمار. (عبد المطلب، ٢٠٠٨، ٨-٩)

المطلب الخامس

البيئة الاستثمارية

تعد البيئة الاستثمارية من المقومات الأساسية في دعم الاقتصاد المحلي والقومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ان البيئة الاستثمارية أحد أكثر القضايا الاقتصادية الكلية لجذب الاستثمارات حيث تعتمد درجة تطور أي بلد على حجم تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية الوافدة وعلى كفاءة الاستثمار، ومن هنا تسعى العديد من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة وجذابة والتي بدورها تسهم بشكل واضح في نمو الاستثمار واتساعه (حجي، ٢٠١٧، ١٦٠).

وتوفر البيئة الاستثمارية مستلزمات الاستثمار والتي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرص استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الإقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار أو عوامل مؤثرة بشكل سلبي في عملية الاستثمار عموما فإن ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة، إذ لا يمكن أن تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الإقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول وكذلك فإن التأثر والتأثير يصبح متبادلاً ولكن الدول الأقوى سياسيا واقتصاديا تكون مؤثرة في الطرف الآخر بشكل أكبر وقد يكون التأثير إيجابياً أو سلبياً وبالتالي فإن القرارات السياسية وبالتالي الاقتصادية سيكون لها الأثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٦، ٢٤-٢٦).

كما تمثل البيئة الاستثمارية في أي مجتمع الحجر الرئيس لتطوره ورقيه، حيث تعمل بشكل رئيس على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وصولًا إلى المسار الذي توصلت إليه الدول المتقدمة، ولكي يتحقق هذا الهدف المنشود لابد من وجود إدارة سليمة للاقتصاد الكلي، وبنية أساسية معقولة، وحد أدنى من رأس المال البشري، وقدر من التطور في القطاع المالي (المعموري وشويع، ٢٠١١، ١١٦).

ويعرف (حميد، ٢٠١٧، ١٢٩) البيئة الاستثمارية بأنها: مجموعة القوانين والسياسات والإجراءات الاقتصادية والهيآت التي تعزز ثقة المستثمر وإقناعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر.

ويعرفها (Kristina Levišauskait, 2010, 11) بأنها: أدوات الاستثمار الموجودة في السوق المتاحة للمستثمر وأماكن المعاملات مع هذه الأدوات الاستثمارية.

كما عرفها (المعموري وشويع، ٢٠١١، ١١٦) بأنها: مجموعة العوامل الخاصة بموقع معين والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتاح للشركات الاستثمارية في العمل بصورة منتجة.

وعرفها (حلبوب:,١٢٠،٢٠٠٨) بأنها: مجموعة العوامل والظروف المحيطة بالاستثمار في منطقة معينة من كافة الجوانب، السياسة والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتنظيمية والإدارية وغيرها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر سلبا وإيجابا في الاستثمار.

وعرفتها (عمر، ٢٠٠٥، ٤٦) بأنها: البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الموازنة العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات ومعدلات بسيطة للتضخم وسعر صرف غير مغالى به وبيئة سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط التجاري والمالي والاستثماري.

وعرفتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٢، ٤) بأنها: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الظروف إيجابيًا أو سلبيًا في فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وعلى حركة واتجاهات العملية الاستثمارية.

وقد يتضمن مفهوم البيئة الاستثمارية عدداً من العناصر لا حصر لها كالتالي (داوي،٢٠١١، ٨):

- استقرار سياسي واجتماعي للدولة المضيفة.
- استقرار اقتصادي كلي واستقرار سعر العملة الوطنية.
- فرص استثمارية مغرية ومربحة.
- حرية التنقل وحرية التصدير، وتوفر الشريك المحلي من الدولة المضيفة.
- حكم راشد (إدارة وحكم جيدة) وقضاء عادل.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- بنية تحتية متطورة، وتسهيلات مالية وضريبية مشجعة.
- بيئة اجتماعية صديقة للاستثمار.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المطلب السادس

أبعاد البيئة الاستثمارية

يتوقف قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى على مدى توافر بيئة ملائمة للاستثمار في الدول التي يستثمر فيها، اذ ينصرف مفهوم البيئة الاستثمارية للبلد وما يتصف به من استقرار أو اضطراب والتنظيم الإداري للبلد المضيف، وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديموغرافية وتوفر عوامل الإنتاج وما يمتلكه البلد من بنى تحتية، فضلاً عن برامج الدولة وموازناتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل متوازن مع الخارج، وطبيعة الأسواق السائدة في البلد وآلياتها والتشريعات والقوانين ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها بما ترتب عليها من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية، إذ تعد هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض (شلغوم، ٢٠١٢، ٨٠-٨١).

تعد البيئة الاستثمارية مرآة تعكس مجموعة من الأبعاد التي توضح طبيعة البيئة ومناخ الاستثمار بالتفصيل. لذلك، يجب معالجة الأبعاد الأساسية التي تشكل هذه البيئة الاستثمارية لتحقيق مزيد من الاستيعاب لما تشير إليه هذه الأبعاد (البديري، ٢٠١٠، ١٤٥-١٤٧)، ويمكن تلخيصها كالاتي:

١- البعد الاقتصادي:

يشمل سياسات الاقتصاد الكلي والتي تكون بصور وأشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة واضحة ومرنة وغير متضاربة في الأهداف وتعمل بكفاءة وفعالية وتتناغم مع المتغيرات والتحولات على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول العالمي فإنها تكون جاذبة للاستثمار والعكس هو الصحيح فعلى سبيل المثال فإن السياسة التجارية تكون جاذبة إذا كانت تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي وإلغاء الرسوم والقيود الكمية، وكذا السياسة المالية التي تحمل في طياتها الحوافز المالية وتكون مؤشرات مستقرة هي الأخرى تكون جاذبة للاستثمار وهكذا لبقية السياسات الأخرى (Unctad, 1998, 106-107). تؤدي مجموعة العناصر الاقتصادية والمتمثلة بحجم السوق الداخلي إلى جانب توافر البنية التحتية ونوعية النسيج الصناعي ومدى تطور القطاع المالي دورًا كبير في التأثير بقرارات المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات في الدخول، وهناك عناصر أخرى ذات طابع اقتصادي مكونة من هذا المناخ مثل وجود العمالة والكفاءات وتكلفة العمل وأهمية البحث والتطوير.

٢- البعد السياسي والمؤسساتي:

يتمثل البعد السياسي في الاستقرار السياسي والأمني، تعد العوامل السياسة من أكثر العوامل التي تؤثر في القدرات الاستثمارية، فالمستثمر ينظر دائما للمخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في شؤونه ومصادرة حقوقه، فمهما كان حجم المغريات والحوافز عاليا فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من انعدام الأمن، وعليه فكلما كان النظام السياسي ديمقراطيا فإنه يحقق الاستقرار الأمني المنشود بوجود الشفافية العالية للمعلومات فيكون لصالح البيئة الاستثمارية، ويحدث العكس في حالة التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فإن البيئة تكون طاردة للاستثمار.

ويمثل البعد المؤسساتي النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار المنظم له وبيروقراطية النظام الحكومي والفساد المالي والإداري، فكلما كانت المؤسسات الحكومية تتمتع بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات والعوائق الإدارية التي تكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كانت البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد وصعوبة الإجراءات والبيروقراطية والتخلف المصرفي وغير ذلك (شكري، ٢٠٠٤، ٧).

٣- البعد القانوني:

يتمثل البعد القانوني في مجموع القواعد التي ينص عليها قانون الاستثمار في الدولة، المضيفة وفي القانون الدولي فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار والتي لها تأثير كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن بين أهم هذه القواعد، نظام حماية المستثمرين الأجانب، حماية الملكية الفكرية، ونظام الجمارك والتشريع الضريبي، نزع الملكية والضمانات في تأمين الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية وتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار، وقد تكون القوانين محفزات أو قيود حقيقية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر (Zurawicki, 2002, 378).

المطلب السابع

مكونات البيئة الاستثمارية

١-التطورات السياسية:

تتمثل التطورات السياسية بما يشهده البلد من أوضاع داخلية لها أثرها المباشر في عملية جذب الاستثمار أو طرده وتتمثل في مجمل الحروب والانقلابات والتوترات الداخلية من عمليات الاغتيال والتفجير واضطرابات تمثل بمجموعها عوامل طاردة وذات اثر سلبي في بيئة الاستثمار ،وكذلك عمليات الانتخاب والمشاركة السياسية وأوضاع السلام والمواثيق وعمليات الإصلاح

السياسي والاجتماعي والحفاظ على حقوق الإنسان كل ذلك وغيره مما يكون له اثر إيجابي في تحسين بيئة الاستثمار في بلد معين .

ويمثل الاستقرار السياسي والذي يعني حالة من الهدوء وعدم التذبذب في القرارات السياسية وكذلك مدى استقرار النظام السياسي للبلد والظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير في مجمل الإحداث في البلد المضيف حيث أن أي بلد لن يتمكن من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا كان نظامه السياسي يتسم بالاستقرار السياسي حاضرا ومستقبلا(عبد الحسن ،١٩٩٨، ١٦) ،لان المستثمر الأجنبي يقدم على الاستثمار في حالة توفر الاستقرار السياسي،لما يوفره ذلك الاستقرار من ضمان بشأن رأسماله الذي يوظفه ومستقبل أرباحه وعدم خوفه من أي حالة استثنائية سياسية مؤثرة ،وهذا يفسر عدم نجاح العديد من الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي على الرغم من توافر الحوافز وعناصر الجذب المهمة الأخرى،وعلى العكس من ذلك فأن عدم الاستقرار السياسي أو وجود المخاطر السياسية التي تعرف بأنها حدوث تغير في سياسة الدولة المضيفة من شأنه أن يؤثر على أداء الشركة الأجنبية المعنية (رسن،٢٠٠٦، ١٦٢)والعلاقة عكسية بين حجم المخاطر السياسية وجاذبية البلد للاستثمارات الأجنبية .

ويمكن تعريف الخطر السياسي بأنه مجموعة العوامل السياسية التي تؤثر في أرباح الشركات الأجنبية عن تحقيق أهدافها ويتركز الخطر السياسي على تحديد التغيرات البيئية التي يصعب توقعها ،ومن الأمثلة التي شاع استخدامها في هذا المجال انتخاب الحكومة التي يكون ضمن إستراتيجيتها وأهدافها هو التدخل في قطاعات الأعمال وبخاصة الأجنبية منها ،مثل تحديد عمل الشركات الأجنبية أو منعها من العمل تماما أو تأميمها اوتقليص المشاركات أو وضع الشروط المحددة لأنشطة تلك الشركات وغيرها،ويعتقد البعض أن الخطر السياسي يرتبط بالدول النامية أو الدول ذات الحكومات غير المستقرة ولكن مفهوم الخطر السياسي يمتد إلى اكثر من ذلك ليشمل الدول النامية والمتقدمة على حد سواء(جميل ،٢٠٠١، ١٢٩) .

وتشير الدراسات الحديثة إلى إن شركات الاستثمار على الرغم من تأكيدها ضرورة توافر الاستقرار السياسي كعامل مهم في استقطاب الاستثمار إلا أن سلوك هذه الشركات لا يدل على ذلك إذ توصلوا إلى نتيجة مفادها أن الاستقرار السياسي لا يؤثر في التوزيع العام للاستثمارات الأجنبية أو بعبارة أخرى اكدو أن قرار الاستثمار يتأثر بالاستقرار السياسي للبلد المضيف ولكن ليس في تحديد حجم ومكان الاستثمار وإنما في تحديد العائد المطلوب من هذا الاستثمار .أو بمعنى آخر إن الدولة التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي تقوم بمحاولة الاستثمار في المشاريع

التـي يتسـم المـردود فيهـا بالسـرعة وبكبـر حجمـه وذلـك مـن اجـل اسـتعادة المبـالغ المسـتمرة بأسـرع مـا يمكن على وفق معيار (فترة الاسترداد).(الزبيدي، ٢٠٠٨، ١٩٧).

ويـرتبط الاسـتقرار السياسـي بمـا يعـرف بالفسـاد السياسـي الـذي يـؤدي إلـى انعـدام المنافسـة الحـرة والسـليمة وعـدم وضـوح القواعـد ممـا يـؤدي إلـى عـدم أمكـان اتخـاذ القـرارات الاقتصـادية فـي إطـار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة (البيبلاوي وآخرون ،٢٠٠٥، ١٧٩).

ويظهـر الأثـر السـلبي و الايجـابي للتطـورات فيمـا تـوفره مـن إحسـاس بالأمـان لـدى المسـتثمر وكـل مـا يتعلـق بعنصـر المخـاطرة التـي قـد تـزداد أو تـنخفض تبعـا لنـوع هـذه التطـورات واتجاهها والتـي لهـا أثـر مباشـر فـي التكلفـة والعائـد علـى الاسـتثمار ،فـإذا كـان البلـد المعنـي يعـاني مـن عـدم اسـتقرار فـأن هـذا مـن شـأنه أن يـؤدي إلـى تراجـع الحـافز لـدى المسـتثمرين لأتحـاذ القـرار الاسـتثماري فالسـلامة قبـل الـربح وهـذا هـو المبـدأ الأساسـي الـذي يحكـم الاسـتثمار وقراراتـه، فقـد شـهد العـالم العديـد مـن الحـروب والاضـطرابات التـي أدت فـي معظمهـا إلـى إجـراءات تـأميم لمشـاريع تعـود إلـى مسـتثمرين أجانـب كمـا حـدث فـي تـأميم قنـاة السـويس وتـأميم شـركات الـنفط فـي العـراق خـلال ١٩٧٢،وعليـه فـأن عنصـر المخـاطرة فـي ظـل هـذه الأوضـاع يكـون مرتفـع جـدا ممـا يـؤدي إلـى عـدم اتخـاذ القـرار الاسـتثماري حتـى مـع كـون الأربـاح مرتفعـة نظـرا لكـون بيئـة الاسـتثمار غيـر مسـتقرة ،وعلـى خـلاف ذلـك فـأن عمليـات الانتخـاب والمشـاركة السياسـية وعمليـات الإصـلاح السياسـي والاجتمـاعي والحفـاظ علـى حقـوق الإنسـان كـل ذلـك وغيـره يـؤدي إلـى تحسـين بيئـة الاسـتثمار بمـا يـؤدي إلـى قيـام المسـتثمر باتخـاذ القـرار الاسـتثماري نظـرا لتحسـين البيئـة الاسـتثمارية فـي البلـد المعنـي ،وانخفـاض عنصـر المخـاطرة وعـدم اليقين .

كمـا يـدخل ضـمن ذلـك التطـور علـى صـعيد العلاقـات مـع الـدول الأخـرى التـي تسـهم هـي الأخـرى فـي جـذب الاسـتثمار، إذا مـا سـارت بالاتجـاه الـذي يـدعو إلـى حسـن الجـوار والتعـاون، وعليـه يشـكل الجانـب السياسـي والأمنـي جـزءا مهمـا مـن البيئـة الاسـتثمارية التـي مـن شـأنها أن تسـهم فـي جـذب الاستثمار أو طرده سواء كان الاستثمار محليا أو أجنبيا .

٢. التطورات التشريعية:

وتتضـمن هـذه التطـورات بالتحسـينات التـي تطـرأ علـى البيئـة التشـريعية مـن إصـدار تشـريعات و قـوانين مرتبطـة بالاسـتثمار وبيئتـه والتـي تسـهم فـي حمايـة كـل مـن الاسـتثمار والمسـتثمر بمـا يسـهم فـي توفير بيئة ملائمة للاستثمار تؤدي بشكل مباشر إلى جذب المزيد من الاستثمارات.

علاوة على ذلك يجب أن تتمتع البيئة التشريعية بالاستقرار القانوني، الذي يجب التركيز عليه فيما لو أريد أن يتمتع البلد المعني ببيئة تكون جاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي، فإذا لم تكن هناك ضمانات باستمرار الحماية للاستثمار (المحلي والأجنبي) ،فأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال المحلية وعدم اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،٢٠٠٥ ، ١٥٩).

ويضمن ذلك نظام قضائي فعال ومستقل يسهم في حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ في هذا المجال ،مع ملاحظة أن وجود القوانين التي تعمل على تشجيع الاستثمار وحدها لا تكفي لجذب الاستثمار وإنما يجب أن يكون القانون ذا فاعلية أي أن السلطات المعنية لها القدرة على تطبيقه على أتم وجه ،ولما كان رأس المال المحلي أو الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار التشريعي لذلك فأن الإطار القانوني لجذب الاستثمارات الأجنبية يجب إن يتسم بالتطور والمرونة فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية ،إذ إن المقصود بالشفافية هنا هو الشعور بأن التنافس شريف وسلامة الإجراءات وعدم اللجوء إلى التحايل والرشوة واستغلال النفوذ هو الطريق لخروج المشروع الاستثماري إلى الوجود (السامرائي ،٢٠٠٦، ٧٩).

٣.التطورات الاقتصادية :

وتتمثل هذه التطورات بما يحققه البلد من معدل نمو حقيقي ،حيث يسهم ذلك في جذب رؤوس الأموال ،إذ يعكس معدل النمو الحقيقي مستوى التطور الاقتصادي من جهة والطاقة الإنتاجية المحلية من جهة أخرى ،وبما ينطوي عليه ذلك من إمكانات على تحقيق التراكم الرأسمالي ،وما يؤدي إليه هذا التراكم من تحقيق تقدم مستمر في مستوى الإنتاج والإنتاجية ،إذ يمثل النمو الاقتصادي إحدى الركائز الأساسية لعملية متعددة الإبعاد ،هي عملية التحديث المستمرالتي تهدف إلى إحداث تحول جذري في طبيعة المجتمع ونقله من مجتمع متخلف إلى مجتمع متطور ،وذلك بالاستناد إلى مجموعة عمليات ليست اقتصادية فحسب وإنما هي سياسية واجتماعية وثقافية (د. محمد ، ٢٠٠٨،ص٤٦).

كما تشتمل التطورات الاقتصادية الاستثمار، عدد من العناصر تتمثل في الاستقرار النقدي والاقتصادي، إذ يعد الاستقرار النقدي للبلد من أهم العناصر التي تسهم في تهيئة وتوفير بيئة اقتصادية محفزة على جذب الاستثمار نظرا لما ينطوي عليه من اثر ايجابي على أداء الاقتصاد وبالتالي توفير بيئة استثمارية يمكن معها إعداد الدراسات وتقييم المشاريع بشكل أكثر دقة ووضوح (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٦، ٥).

فعندما يعاني الاقتصاد للبلد المعني من حالة تضخم فأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتحويل استثماراتهم إلى ذلك البلد بسبب الآثار السلبية لظاهرة التضخم وانعكاساتها على الصادرات وعلى القيمة الحقيقية للعملة الوطنية وما ينجم عن ذلك من فقدان الثقة في اقتصاد البلد، كلها عناصر من شأنها أن تسهم وبشكل كبير في زعزعة الثقة لدى المستثمرين التي تؤدي إلى عدم الاستثمار في هذا البلد.

وقد أوضحت البحوث التطبيقية الخاصة بمحددات الاستثمار الأجنبي أن الغالبية العظمى من الشركات المتعددة الجنسية، تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر في تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر (المسلم، ٢٠٠١، ٢٢).

ويمكن القول أن ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي والنقدي يعد احد المحددات الرئيسية التي تسهم بشكل فاعل في تحجيم البيئة الاستثمارية الجيدة ،ويتضمن ذلك أيضا أسعار العملة حيث تعد أسعار الصرف احد العناصر الرئيسية التي تؤثر في بيئة الاستثمار لما يعكسه من وضع للعملة المحلية واثر ذلك في الصادرات، وتعد أسعار الصرف احد المؤشرات الأساسية التي تعكس المخاطر الاقتصادية في مؤشر التنافسية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٤، ٥٦).

وقد استخدم الاقتصاديون مؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في قياس القدرة التنافسية بين الدول وتقدير أسعار الصرف التوازنية (د. الصادق ،ود. لطيفة، ١٩٩٧، ٣٥).ولذلك فأن اسعار صرف العملة تعد احد ابرز المكونات الاقتصادية للبيئة الاستثمارية .

٤.البنية التحتية :

تشمل البنية التحتية على (الطرق ،الجسور ،الموانئ ،المطارات ،شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية ،ومدى توافر الطاقة وكفاءتها) ،حيث تؤثر البنية التحتية للبلد المضيف تأثيرا كبيرا في تكلفة الإنتاج والنقل ومدى كفاءتها ، الأمر الذي يستدعي الحفاظ على هذه البيئة بصورة حديثة ومتطورة من اجل أن تسهم في جذب الاستثمار بشقه المحلي والأجنبي ،إذ إن البلدان التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة تواجه صعوبات في جذب الاستثمارات الأجنبية (Unctad, 1998,p108).

٥.الموارد الطبيعية والبشرية :

يعد توافر الموارد الطبيعية والبشرية احد العناصر المهمة المكونة لبيئة الاستثمار التي تشكل عناصر جذب مهمة الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر ،إذ يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر طرديا مع وفرة الموارد الطبيعية في البلدان المضيفة وذلك من اجل تخفيض تكلفة الإنتاج إلى اقل ما يمكن لغرض زيادة الإرباح (ارشيج ،٢٠١٠، ٢١) .

فضلا عن ذلك فأن توافر الموارد البشرية والأيدي العاملة الرخيصة تشكل دافعا للاستثمار لان انخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات الأجنبية وخصوصا تكاليف عنصر العمل لذلك تسعى تلك الشركات إلى تأسيس المصانع في الدول النامية للاستفادة من انخفاض معدلات الأجور ويحث ذلك في العديد من الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عال مثل صناعة المنسوجات والملابس.

٥. الاقتصاد الجديد أو الرقمي :

يتضمن الاقتصاد الجديد كل التطورات التي تطرأ في مجال المعلومات ويطلق عليه أحيانا اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلوماتية ،وما يمكن إن يتضمن أو يدخل ضمن ذلك من برامج الحكومة الالكترونية والتعليم الالكتروني والتجارة الالكترونية وكذلك اعتماد التوقيع الالكتروني ...الخ ،مما يسهم في تسهيل العمليات التجارية وتوفير بيئة متطورة يمكن أن تستقطب رؤوس الأموال (اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤ ، ٤٢).

٧. أسواق المال:

تسهم أسواق المال وأداؤها الاقتصادي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة من خلال وسيلتين هما:(بلبل وعمران ، ٢٠٠٣، ٣٠-٣١).

أ . من خلال مزيد من الاستثمارات القائمة على توضيف الأسهم .

ب . بشكل غير مباشر من خلال استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة بالنسبة للأداء الاقتصادي المستند إلى ارتفاع في أسعار الأسهم.

الجهود ينبغي التركيز على تطوير الأسواق المالية بما يسهم في تهيئة وتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات وبالأخص الاستثمار الاجنبي المباشر ،إذ أن الأداء الجيد لهذه الأسواق يسهم في استقطاب رؤوس الأموال طالما كانت التوقعات تشير إلى الأداء الجيد لهذه الشركات .

٨ .الجهود الترويجية للأستثمار

وتتضمن الجهود كافة التي تروج للاستثمار من مؤتمرات وندوات ومعارض ..الخ .ومن شأن ذلك أن يسهم في توفير قاعدة بيانات ومعلومات تسهم في زيادة حدة التنافس بين الدول المتقدمة والنامية لاستقطاب حصص متزايدة من تدفقات الاستثمار وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر ،ومما زاد من حدة التنافس ظهور أنماط جديدة للاستثمار ، وتتفاوت القدرة على التكيف مع المستجدات العالمية وتطوير استراتيجيات الهيئات المعنية بالترويج وأولوياتها بحيث تتلاقى مع الأهداف الخاصة للبلد (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٥ ، ١٥٥).

٩. قانون الاستثمار والقوانين المكملة

وتشمل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ بالإضافة إلى القوانين والتشريعات المكملة منها قانون النقد والضرائب والكمارك وغيرها وجميع هذه المستجدات والاحتياجات المتنامية فضلا عن ملائمتها للشفافية ووضوح الرؤيا (جريدة الوقائع العراقية ، ،٢٠٠٦، ٤-١٩) .

المبحث الثاني

البيئة الاستثمارية في العراق

المطلب الاول

الواقع الاستثماري في العراق

تســـعى الحكومة المركزية والحكومات المحلية بالعراق نحو تحقيق هدف تحســـين البيئة الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والسياسي والأمني، بوصفه احد أهم مناطق القصور في ضمان بيئة استثمارية مستقرة في العراق، وذلك باتجاه تأسيس الحريات العامة والاقتصادية وتوفير أجواء من المنافسة في الاقتصاد الوطني بما يضمن مشاركة كافة أطراف العملية الاستثمارية ، وذلك بإزالة العوائق أمام دخول السوق وإقامة المشروعات الاستثمارية وتطوير البني التحتية وتأمين شبكة الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والفئات الفقيرة (كريم، ٢٠١٢، ٢٣-٤٩).

وفيما يتعلق بالاستثمار المحلي و تشغيل النشاطات الاقتصادية نجد أنه في المدة من منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات، قد تم بقيادة القطاع العام العراقي، في ظل سياسة تهميش القطاع الخاص، ولكن في الفترة التي تلت منتصف الثمانينات كان الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وذلك في ظل الحاجة إلى الموارد المالية، ومع ذلك لا تزال مساهمة القطاع الخاص محدودة في إجمالي تكوين رأس المال ، اذ بلغت نحو ٥,١٣% من إجمالي رأس المال الثابت عام ١٩٩٩ ثم أصـــبحت ٩,١٢% عام ٢٠٠٤ ثم ٧% عام ٢٠٠٦ (الراوي، ٢٠١٠، ٣٢٦) ، وبلغت ١٠,١% في عام ٢٠١٠، ولم تختلف النســـبة كثيرا في السنوات القليلة الماضية.

وقد استقطب الاقتصاد العراقي خلال الحقبة الماضية تدفقات هائلة من الاستثمار الأجنبي في قطاعات استثمارية عديدة، تقع ضمن العوائد المرتفعة، مثل قطاع الاتصالات و القطاع النفطي ، اذ أتاحت للعديد من الشركات الدولية إمكانية الاستثمار في استخراج النفط العراقي ، والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وجهودا استثنائية، وذلك في مقابل توسيع قاعدة المشاركة عند توزيع الإيرادات مما يساعد في تنشيط دورة النقد والتخلص نهائيا من معدلات الفقر المرتفعة التي نجمت عن السياسات الخاطئة في العقود السابقة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨، ٢٨).

ويتوقف نجاح أي دولة في اســـتقطاب قدر كافٍ من الاســـتثمار الأجنبي يحقق الاســـتقرار الاقتصادي، على عدة عوامل منها: إتباع سياسة استثمارية تضمن تحقيق بيئة مستقرة داخل اقتصاد الدولة

وتؤدي إلى تخفيض معدلات الفساد المالي والإداري، وتضمن تحقيق الاستقرار السياسي الأمني والقانوني (حسن، ٢٠٠٩، ٥٦).

وبتتبع واقع الاستثمار في العراق خلال الفترة الماضية، نجد انه في فترة ما قبل الثمانينات، كانت تفرض العديد من القيود والإجراءات المعقدة والضرائب المالية على الاستثمارات الأجنبية، خاصة المباشرة منها ، ومع بداية الثمانينات تم إتباع سياسات أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات، وعلى الرغم من انه قد تم تفعيل هذه السياسات والإجراءات التي تؤثر في تدفقات ال FDI بداية من عام ٢٠٠٣ ، إلا أن العراق لم يسجل تدفقات استثمارية حتى عام ٢٠١٠ تصل إلى مستوى التطلعات للاقتصاد العراقي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ٢٠١٠، ١٤)، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ترتبط بعدم تحقق الاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة ، فضلا عن انتشار الفساد الإداري والمالي ، مما يخلق بيئة استثمارية متوترة ، وبالتالي تتذبذب معها التدفقات الاستثمارية إلى داخل الاقتصاد العراقي.

ومع تركز الاستثمارات الأجنبية المتدفقة في قطاعات محددة في الاقتصاد العراقي، فقد أدى ذلك إلى توفير مصدر متجدد وبشروط جيده للحصول على الموارد المالية او رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية اذ يعاني العراق من معضلات مالية واقتصادية تعود الى تركة الحروب والحصار الدولي والفساد المالي والإداري وتنامت هذه العوامل خلال السنوات القليلة الماضية (العزاوي، ٢٠١٦، ١٨٣).

وتظهر إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لعام ٢٠١٦، أن التوزيع القطاعي للاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب التكلفة الاستثمارية المتدفقة إلى داخل الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١١– ٢٠١٥) قد تركزت بصفة خاصة في قطاع العقارات بقيمة (٤,٨٩٦,٣) مليون دولار، وقطاع الفنادق والسياحة بقيمة (١,٢١٨,٧) مليون دولار، وقطاع التعدين و النفط الخام (٦٨٩,٢) مليون دولار ، ثم يأتي في المرتبة الأخيرة قطاع الخدمات المالية بقيمة (٤٩٤,٤) مليون دولار (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، ٢٠١٦ ، ص١٤٣) ، ويتم على هذا الأساس حساب تكلفة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفي ظل معاناة الاقتصاد العراقي من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وتردي البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة عامة وسيادة الفساد الإداري ، فانه قد لا يكون للتشريعات الضريبية التي يتضمنها قانون الاستثمار العراقي مهما كانت شدتها او اغراؤها أثر في الاستثمارات الأجنبية (إبراهيم، ٢٠٠٩، ٧٣) ، وذلك لم ينطبق فعليا على الواقع العراقي للاستثمارات ، إذ شهدت هذه الاستثمارات تركزا في قطاع النفط، شملت عدداً (١٨) من الحقول النفطية والغازية ، وقد تم العمل بها من قبل الشركات الأجنبية العالمية المتعاقدة بمبالغ مالية ضخمة تسدد على فترات زمنية متقاربة جدا، وذلك من خلال اتفاقيات تراخيص عقود

الخدمة النفطية على مدى ثلاث سنوات للجولة الواحدة ، بدأت الجولتان الاولى والثانية منها عام ٢٠١٠، تلتها الجولة الثالثة بداية من عام ٢٠١١، ثم جاءت بعد ذلك الجولة الاقتصادية الرابعة بداية من عام ٢٠١٢.

ويؤخذ على هذه الجولات انها لم تربط بشكل واقعي مستحقات الشركات المقاولة بسعر بيع الوزارة للنفط المستخرج في دولة مثل العراق يعاني من سوء الادارة المالية للدولة باعتماد موازنتها المالية السنوية على العائدات النفطية بنسبة عالية جدا عندما تنخفض الأسعار الى مستوى حرج لا تكفي فيه العائدات لتسديد هذه المستحقات (العطار، ٢٠١٦، ٣).

وتشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة طردية بين متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في الدول المضيفة لتلك الاستثمارات، الا انه في العراق تظهر دراسة كمية عدم تأثر القطاع الصناعي في العراق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الدولة وكانت العلاقة عكسية، ويعتقد أن السبب يعود الى ان الاستثمارات الأجنبية لم تركز على تنمية القطاع الصناعي وانما ركزت على تنمية القطاعات التي تجعل الدولة تعتمد بالأساس على استيراد السلع الصناعية من الخارج، الأمر الذي يسبب بانخفاض تنافسية السلع المصنعة داخليًا (العزاوي ، ٢٠١٦، ١٨٣).

وبالتالي يمكن الجزم بفشل السياسات المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التنويع بالصادرات وفي مصادر الدخل ومن هنا تبرز اهمية التنويع القطاعي للاستثمارات الأجنبية في العراق والترويج للفرص الاستثمارية خارج قطاع المحروقات مع تقديم تحفيزات استثنائية للقطاعات الاخرى وتوجيه دعوات كبرى للمؤسسات العالمية للاستثمار في قطاعات تهدف الى تغطية احتياجات القطاعات الصناعية والزراعية المحلية ومن ثم بهدف التصدير (فهد & جاسم، ٢٠١٧، ٣٧٢-٣٩٨).

المطلب الثاني

التشريعات الاستثمارية في العراق

منذ سقوط النظام السابق في عام ٢٠٠٣ ومع تطور العملية السياسية أخذت مسألة الاستثمار المباشر مساحة واسعة من اهتمامات السياسيين والجمهور في العراق الجديد على حد سواء، ويراد من الاهتمام بعملية الاستثمار هو الانتقال بالأنشطة الاقتصادية من حالة السكون وفي أوضاع تحولية إلى مستوى الفاعلية المطلوبة. واتساقا مع سبق لاحت إلى الأفق أشارات من قبل القادة السياسيين، ترجح تبني الفلسفة الاقتصادية الحرة والاتجاه نحو نظام السوق، وعلى الرغم من طغيان الوضع الأمني، ألا أن ذلك لم يمنع من تجربة الرغبات السياسية في حقائق وخطوات تلبي البداية السليمة في التحرك نحو الاستثمار، وتضافرت الجهود في صياغة قانون الاستثمار المرقم (١٣) والصادر عام ٢٠٠٦ في أجواء من الديمقراطية (البديري، ٢٠١٠، ٦).

ويعد قانون الاستثمار العراقي لعام ٢٠٠٦ بمثابة الهيكل التشريعي الأساسي والدليل الاستثماري الشامل للقطاع الخاص في أدارة الحياة الاقتصادية، بوصف أن هذا القانون لا يمكن أن يقف عند نقطه زمنية معينة، بل يمكن البناء فوقه وتصحيحه على وفق متطلبات المرحلة الاقتصادية التي يمر بها العراق لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي.

ويضم قانون الاستثمار المرقم (١٣) مجموعة من الأهداف العامة كما في المادة (٢)، وذلك بتشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات مما يعزز من ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق، وقابل ذلك بذكر الوسائل في المادة (٣) والتي يمكن وصفها بالملائمة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات والتي تدخل في إطار السياسات الاقتصادية (المالية والتجارية) اذ تضمنت هذة المادة منح المشاريع التي تشملها احكام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستمرارها وتطويرها من خلال تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشاريع في الاسواق المحلية والأجنبية، منح المشاريع الحاصلة على اجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في هذا القانون.

. ألا أن الأمر الذي يستوجب التوقف عنده في غياب الأدوات الأساسية للوسائل المحددة في المادة (٣) لتحقيق الغايات التي نصت عليها المادة (٢) من تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة وتوفير فرص عمل وغيرها مما يحدث أخلالا أو فراغا في بعض بنود المادة (٤) والمادة (٩). ويحدد القانون في المادة (٤) البند أولاً، مهام ومسئولية الهيأة الوطنية للاستثمار

ووضع الخطط والأنظمة والضوابط ومراقبة تنفيذها مما يجعل من هيأة الاستثمار مقاربة في مهامها إلى مجلس الأعمار الذي تأسس في الخمسينات. اما المادة (٩) فقد تضمنت تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها و تبسيط اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها و تسهيل الحصول على العقارات اللازمة لاقامة المشاريع بالشكل الذي تحدده هيأة الاستثمار تشجيع المستثمرين العراقيين و الأجانب بالمشاركة مع العراقيين من خلال توفير قروض و تسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية و المؤسسات المالية الاخرى على ان يراعى انجاز المستثمر نسبة ٢٥% من المشروع وبضمان منشات المشروع و تمنح قروض ميسرة بالنسبة للمشاريع السكنية و للمستفيد النهائي على أن يراعى استخدام أيدي عاملة تتناسب و حجم القرض .

يعمل توسيع قاعدة المشاركة في إدارة هذه الهيأة وانضمام ممثلين من صناع السياسة النقدية والمالية يعمل على تحفيز الاستثمار دون تنشيطه والكشف بصورة حقيقية عن الفرص الاستثمارية الجديدة وتطوير الفرص الاستثمارية الجديدة القائمة والمشتقة من الحاجات الفعلية وتحليل الأسواق، من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي وتبني استراتيجية أحلال الاستيرادات. وهذا البند يمكن أن يساعد في عملية الكشف عن الفرص الاستثمارية، بما يعرف ببيوت الخبرة بوصفها من الوحدات الساندة للهيأة الوطنية والهيآت الإقليمية والتي يمكن تشكيلها من الاختصاصات الاقتصادية والهندسية وغيرهم. (تويج & الزاملي،٢٠١٢، ١٢٤-١٤٣).

وبالعودة إلى القانون (١٣)، فإنه وفي المادة (٩) نتلمس مرة أخرى عدم كفاية الأدوات لتحقيق الأهداف العامة والأساسية للقانون، وذلك بمنح الهيأة الوطنية والهيآت الإقليمية الصلاحيات اللازمة في عمل ما هو لازم لجذب الاستثمارات التي تجلب معها التقنية والتكنولوجيا وزيادة الجانب المهاري لفئة الشباب وتفضيل هذه الفئة لأغراض الاستثمار الإنتاجي.

وفي ضوء السياسة المالية فأن قانون الاستثمار العراقي قد بين في المادة (١٥) عن مجموعة من التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمر كتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الضرائب و الرسوم لمدة (١٠) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل انشاء المشروع و لا يشمل الاعفاء من الرسوم الكمركية مع مراعاة البندين (اولا و ثانيا) من المادة (١٧) من القانون الذين تضمنا اعفاء الموجودات المستوردة للمشروع على ان يتم ادخالها العراق خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح الاجازة وواعفاء الموجودات المستوردة لاغراض زيادة الطاقة التصميمية على ان يتم ادخالها خلال الثلاث سنوات من تاريخ اشعار الهيأة بالتوسع او التطوير كذلك تضمنت المادة (١٥) اعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز و رسوم التسجيل العقاري و بضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين (الرسوم العدلية)

،ولمجلس الوزراء اقتراح مشاريع قوانين لتمديد او منح اعفاءات بالاضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة او تقديم حوافز او ضمانات او مزايا اخرى لاي مشروع او قطاع او منطقة والمدد والنسب التي يراها مناسبة وفقا لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي ومدى مساهمته في تشغيل الايدي العاملة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لاعتبارات تقتضيها المصلحة الوطنية ،وللهيئة الوطنية لاستثمار زيادة عدد سنين الاعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي في المشروع لتصل الى (١٥) خمسة عشر سنة اذا كانت نسبة شراكة العراقي في المشروع اكثر من ٥٠%.

ومن الملاحظ على قوانين الاعفاء الضـريبي انها متشـتتة في عدة قوانين وعدم تركزها في قانون واحد مما يؤدي الى عدة مشكلات مثل التناقض والتعارض في بنود التشريع الضريبي وفقدان النظام الضريبي أهم عناصره الا وهو الوضوح والاستقرار في المراكز القانونية لأفراد المجتمع الضريبي ،كما اهملت سياسة الاعفاء الضريبي تأثير ارتفاع الاسعار مع بقاء نسب الاعفاء الضريبي ثابتة تقريبا اذ لا تتناسب مع التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم والتي قادت الى تناقص القيمة الحقيقية للإعفاءات والحوافز الضريبية ،وقد ولدت سياسة الاعفاء الضريبي حافزا قويا للتهرب وذلك عن طريق التحايل الضريبي من خلال استفادة المكلف من بعض الاعفاءات الضريبية كقيام بعض الشركات بتغيير الهيكل الظاهري لعملها ليتناسب مع الاعفاء للاستفادة منه ،ونتيجة للظروف التي عاشها العراق خلال المدة الماضية _اي بع د سقوط النظام السابق الى الان _فقد زاد الانفاق الاستهلاكي بشكل كبير على حساب الانفاق الاستثماري ولم يكن للسياسة الضريبية دور واضح في تكيف ذلك الانفاق وسحب جزء من الفائض النقدي للتأثير في انماط الاستهلاك السائدة وتوجيهها وفقا لمتطلبات المرحلة بالشكل الذي يخدم عملية تعبئة المدخرات القومية والذي يحول دون ارتفاع الاسعار ،كما ان الاجراءات الضريبية المتعلقة بتحفيز الاستثمار لم تأتي جدواها لأنها اتخذت بمعزل عن الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك علما ان العنصر الاساسي لتفعيل وجذب الاستثمار هو الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي بانتفائه تنتفي معظم الحوافز والتسهيلات الضريبية (كاظم ،٢٠٠٦، ٧٩-٨٢).

ولم يشر القانون رقم (١٣) إلى عمليات التأمين والاعتمادات (استخدام الفيزا كارت)، ولكن تبعه إصدار القرارات التي يراد منها استكمال الهيكل التشريعي والتي قد تنجم عن التطبيقات العملية لقانون الاستثمار رقم (١٣) وتعديلاته، مما يسهم في ترسيخ الثقة لدى المستثمرين ومعالجة مشاكلاتهم، وذلك بتخفيض الكلفة والوقت والأحكام في استخدام أسلوب النافذة الواحدة.

ولغرض التحقيق من مهنية المستثمر وتوفير الإرادة والقدرة على تنفيذ المشروع الاستثماري فكان لابد من التأكيد على حساباته النقدية قبل منحه الأجازة الاستثمارية من قبل المستثمر، وذلك بإيداعه ١٠ % من قيمة المشروع الاستثماري لدى احد المصارف المحلية بصورة خطاب ضمان دون أن يكون هناك حق

للمستثمر التصرف بهذه المبالغ دون أشعار من هيأة الاستثمار، ومن وجهة نظرنا فمن الضروري خفض نسبة الإيداع إلى ٥ % وعدم استرداد هذه الوديعة إلا بعد استكمال ٨٠% من تنفيذ المشروع، وبذلك تضغط الأعباء الأولية على المستثمر وتتوافر الضمانات اللازمة للجانب الحكومي من تنفيذ المشروع الاستثماري وبالسرعة المناسبة وبإشعار من هيأة الاستثمار، وفي بند آخر يحق للمستثمر نقل ملكية المشروع بعد استكماله ١٠٠%، وفي هذا البند نرى ضرورة التشديد على عملية نقل ملكية المشروع لمدة معينة (سنة أو سنتين)، لأغراض حماية تلك الأصول من المضاربات واستقرار العمالة (جريدة الوقائع النجفية، ٢٠١٠ ، ٤٠).

ومن جانب آخر هناك تمييز بين المشروعات الاستثمارية في مسألة تحديد بدلات الإيجار وحسب نوعية تلك المشروعات والمرغوب توطينها، وكما لم يحدد القرار في مجمله المعايير التي يتم بها تخصيص الأراضي وبعدها عن المركز، وكما لا يتضمن القرار موضوع الآثار البيئية للمشروع على المنطقة، ولم يوضح الأسس التي اعتمدها في مسألة عودة مشيدات المشروع الاستثماري الثابتة والمتحركة إلى المنطقة بعد انتهاء مدة الإجازة الاستثمارية. والبديل المقترح هو تحويل نسبة الوديعة ال(٥ %)إلى حساب المحافظة التى يعمل فيها في حالة حصول فشل لتنفيذ المشروع الاستثماري، وكما نشير إلى ضرورة نقل مهمة تحريات التربة إلى دوائر المحافظة المعنية كجزء مكمل من عملية تخصيص الأراضي (تويج & الزاملي،٢٠١٢، ١٢٤-١٤٣).

وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية استهداف المستثمرين من خلال المنطقة والصناعة، فبدلا من استهداف الاستثمار من جميع ارجاء الدول ومختلف اشكالها، على استراتيجية السياسة الاستثمارية ان تطبق طرائق مختلفة لتقليص مجالات جهودها من خلال اختيار أقاليم وقطاعات محددة والتركيز عليها، والقطاعات التي تحتل اغلب الاهتمام في قطاعات الصناعات التقليدية مثل صناعات الملابس والأقمشة والصناعات شبه المصنعة (UNICTAD , 2013, 26).

وقد نصت المادة (٩/سابعًا) من قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على اقامة مناطق استثمارية آمنة بموافقة مجلس الوزراء **(قانون الاستثمار العراقي ١٣ لسنة ٢٠٠٦)**، ويبدو أن غاية المشرع العراقي من ذكر مصطلح "المناطق الآمنة الوارد ذكره ضمن القانون هو العمل قدر الامكان على تجاوز العوائق الأمنية التي رافقت مرحلة تشريع القانون والظروف التي يمر بها العراق. بدأت الهيأة الوطنية للاستثمار خطة عمل لإعداد "استراتيجية" إنشاء المناطق الاستثمارية في العراق على أن تأخذ هذه الاستراتيجية بنظر الاعتبار – على وفق جدول زمني – انشاء المناطق الاستثمارية في العراق وتهيئة الأطر القانونية والإجرائية التي تسهل تنفيذ هذه المناطق على ارض الواقع. وتتبع اسباب اقامة المناطق الاستثمارية في العراق من الآتي (حسن ، ٢٠٠٩، ١٥٠):

- تمثل انطلاقة حقيقية لعمل الشركات الأجنبية في العراق بسبب المخاوف الأمنية التي تقف عائقا دون مباشرة الكثير منها حتى الآن.
- توفر إمكانية اكبر لمراقبة التزام الشركات العاملة فيها بكل الضوابط التي تفرضها القوانين العراقية.
- خلق تجمعات اقتصادية جديدة تتمتع ببنية تحتية متطورة مستقلة إلى حد كبير عن البنى التحتية الموجودة حاليًا في المدن.
- تقلل الإجراءات البيروقراطية والروتين ومفاصل الفساد الإداري.

ولقد أخذت الهيأة الوطنية بوضع إستراتيجية جديدة للمناطق الاستثمارية بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية التي ستستند إلى مجموعة من الأسس وهي (منظمة التنمية والتعاون والتنمية الاقتصادية ،٢٠١٠، ٩):

- إعطاء الأولوية للمناطق الاستثمارية المرتكزة على السوق المحلية والتي تمنح مجموعة من الحوافز المبنية على جودة البنية التحتية والأمن وتبسيط الإجراءات الإدارية بدلا من الحوافز الضريبية والجمركية.
- استعمالها لأشكال أبسط للشراكات بين القطاع العام والخاص كنموذج (بناء- تشغيل نقل). ترخيص لمشاركة القطاع الخاص في إدارة المناطق وذلك من خلال وجوده في الهيكل الإداري والمؤسسي ومجالس إدارة تلك المناطق.

ولإنشاء مثل هذه المناطق سيكون أمام الهيأة الوطنية للاستثمار الاختيار بين ثلاثة سيناريوهات اولها قيام الهيأة بتحديد الأماكن لإنشاء تلك المناطق بالاعتماد على دراسات جدوى تفصيلية وتأسيس البنية التحتية الملائمة من كهرباء وطرق والنقل والمستودعات وباقي خدمات الاتصال، والخيار الثاني هو قيام القطاع الخاص بإنشاء المناطق الاقتصادية على أساس (إنشاء-إدارة نقل)، والخيار الثالث إنشاء تلك المناطق بالاستناد إلى الشراكة بين القطاع العام والخاص (INIC , 2010, 10).

المطلب الثالث

تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق

توجد العديد من العوامل التي من شـــأنها تحديد حجم الاســـتثمار الأجنبي المتدفق والخارج من اقتصـاد دولة ما ، وتتباين هذه العوامل في تأثيرها اعتمادا على نوع القطاع الاسـتثماري الذي يتعلق بها. ولعل من اهم هذه العوامل، قيمة الضـرائب المباشـرة وغير المباشـرة ارتفاعا وانخفاضـا المفروضـة على الاسـتثمارات الاجنبية، وتكاليف هذا الاسـتثمار التي يمكن أن يتحملها المسـتثمر في سـبيل حصـوله على رخصـة مزاولة النشـاط الاقتصـادي وإجراءات التأسـيس ومدى توافر البنية التحتية الأسـاسـية، فضـلا عن مجموعة العوامل المرتبطة بالمؤشـرات الكلية للاقتصـاد الوطني مثل معدل النمو والتضـخم الاقتصـادي وأسـعار الفائدة واسـتقرار ســعر الصـــرف وأنظمة العمل ودور النقابات في تحريك القوى العاملة (الدليمى & اللهيبي، ٢٠١٨، ١٣٧-١٦٠).

وقد أتاح قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ المجال في عدد من فقراته إلى المفاضلة في ســبيل توظيف تلك الاســتثمارات وتوجيهها بالشــكل المطلوب من خلال منح المســتثمر الأجنبي بعض الامتيازات الإضـافية في قطاعات معينة ، مثل الاسـتثمار في قطاعات البنية التحتية أو القطاع الصـناعي أو الزراعي أو الخدمي ، خاصــة تلك التي توظف أيدي عاملة محلية كبيرة أو تتميز بمســتوى تكنولوجي عالٍ أو دخول الاســتثمار الأجنبي المباشــر في شــراكات مع القطاع المحلي. وعلى وفق إحصــائيات البنك المركزي العراقي فإن أسـعار النفط قد شـهدت ارتفاعا ملحوظًا أبتداء من الثلث الأخير لسـنة ٢٠٠٩ كما تحسـن الوضـع الأمني والسياسـي في العراق بعد إجراء الانتخابات الرئاسـية وبدء العمل الفعلي لهيأة الاسـتثمار الوطنية وهيآت المحافظات التي تمكنت من اســتقطاب اســتثمارات أجنبية مباشــرة بعد إن كانت تدفقات الاســتثمار الأجنبي المباشـــر في عام (٢٠٠٣) بقيمة (٢٠) مليون دولار، أصـــبحت في عام (٢٠٠٤) بقيمة (٩٠) مليون دولار أمريكي وذلك بســبب انفتاح الاقتصـــاد العراقي على العالم وإنهاء العقوبات الاقتصـــادية، ليرتفع بعد ذلك إلى (٣٠٠) مليون دولار عام (٢٠٠٥) أي بمعدل نمو (٢٣،٣%) عن العام السـابق ثم ارتفع في العام ٢٠٠٦ الى (٣٩٤) ليســجل معدل نمو (٠,٣١%) وهذا نمو بطيء والذي يمكن تبريره بالتدهور في الوضــع الأمني خلال تلك الفترة، وفي عام (٢٠٠٧) ارتفعت تدفقات هذا الاســـتثمار لتكون (٩٧٢) مليون دولار وبمعدل نمو (١٤٦،٧%) عن العام السابق.

كما شـــهدت تدفقات الاســـتثمارات الأجنبية الداخلة إلى الاقتصـــاد العراقي في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ انخفاضًــا ملحوظا ، إذ ســجلت قيمة (١,٥٩٨) و(١,٣٩٦) مليار دولار، وبالتالي فإن الاســتثمارات

الأجنبية المباشـــرة عرفت انكماشـــا ظاهرا ، ونتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي جعلت من ضـــعف الجهاز المصرفي العراقي ملاذا لرؤوس الأموال الفارة من الأزمات المالية ليستعيد الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاته الايجابية من جديد في الأعوام ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ ليســـجل ٤٩,١% و٦٣,٣% و٥٠,٩% على التوالي، نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي، فضلا عن تحسن الوضـع الأمني والسياسـي في العراق، وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ثم انخفضـــت هذه الاســـتثمارات بمعدل نمو ســـالب (٦,٨%) في عام (٢٠١٤) نتيجة تردي الأوضـــاع الأمنية والحرب ضد الإرهاب في العديد من المحافظات العراقية.

وبالرغم من الدور الذي قام به قانون الاستثمار في توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي ، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من المحددات كان لها الأثر في تقييد تدفقات الاســـتثمار الأجنبي إلى داخل الاقتصاد العراقي، يمكن إيجازها فيما يلي (الهيأة الوطنية للاستثمار ، ٢٠١٦، ١٢):

- وجود البيروقراطية وضـعف في إجراءات بعض الدوائر الحكومية وعدم الاسـتجابة السـريعة من قبلهم لتزويدنا بالأراضي المتاحة مما أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ودقيقة لقطع الأراضي الشاغرة في المحافظات لعرضها كفرص استثمارية.
- ضعف النظام المالي والمصرفي فيما يتعلق بإقراض المستثمرين وانعكاسه على تشجيع الاستثمار.
- قلة التخصيصات في الموازنة الاستثمارية لغرض إنشاء البنى التحتية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية.
- عدم ملاءمة التصـميم الأسـاسـي في بعض المحافظات مع متطلبات البناء الحديث، كما إن التغيير من جنس إلى أخر يحتاج إلى مدة طويلة لمصادقة الجهات ذات العلاقة.

المبحث الثالث

واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (٢٠١٤ – ٢٠١٨)

المطلب الأول

واقع الصناعة النفطية

يمتلك العراق ثروة ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ستوفر مستوى عالياً من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية إذا تم استغلالها بمثالية اقتصادية ، لكن هذه الثروة لم تستخدم بشكل أمثل منذ اكتشاف واستخراج النفط في أوائل القرن العشرين بسبب عوامل دولية، مما أدى إلى سيطرة الكارتل النفطي على تلك الثروة حتى سبعينات القرن العشرين، وبعدما سيطرت الدولة عليه شهد العراق العديد من الحروب التي دمرت موارد تلك الثروة (موسى، ٢٠١٠، ٢).

ولقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة بصدمتين كبيرتين هما (١) هجمات تنظيم داعش وما نتج عنها من فرض ضغوط على الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات العسكرية والاجتماعية، فضلاً عن تهديد أمن واستقرار الحقول النفطية. (٢) هبوط أسعار النفط العالمية، مما أثر بشكل سلبي في الاقتصاد العراقي نظراً لكونه اقتصاداً نفطياً من الدرجة الأولى ويفتقر للتنوع في أنشطته الانتاجية، فالنفط يمثل المصدر الوحيد للصادرات العراقية.

يمتلك العراق احتياطيات هائلة من النفط الخام المؤكدة، ويعد من أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، فالعراق ثاني أكبر منتج للنفط بعد السعودية في منظمة أوبك، كما أنه لديه إمكانية لزيادة مساهمته في إمدادات النفط العالمية، نتيجة لعدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر: وجود العديد من المناطق في العراق التي لم يتم التنقيب فيها بالقدر الكافي ووجود مناطق لم يتم التنقيب فيها نهائياً بسبب كثرة النزاعات عليها وقلة استقرار المنطقة. فضلاً عن انخفاض تكلفة إنتاج النفط في العراق بالمقارنة بنظيرها من الدول المنتجة للنفط وذلك يرجع إلى الطبيعة الجيولوجية وقرب مواقع النفط من الموانئ البحرية ووجود حقول نفطية عملاقة (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٢).

تعد مناطق تواجد النفط ميزه نسبيه للمدينه والبلد الذي يتواجد فيه وقد تركزت مناطق النفط في العراق في المنطقة الجنوبية بنسبة عالية تفوق ال٧٠%من حصة الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الجنوب التي تشتمل على أكثر من خمسة حقول للنفط وهي (مجنون – ونهر عمر– والرميلة – والزبير – وغرب القرنة) وتشارك هذه المنطقة في ٧٥٪ من صادرات النفط العراقية. في حين يتركز حولي ١٧٪ من الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الشمال، أما بقية الاحتياطيات فتتركز في وسط العراق (شرق بغداد) وغربه (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٢).

على الرغم من تحديات الوضع الأمني في العراق بعد هجمات تنظيم داعش الارهابي إلا أن تقديرات حصة القطاع النفطي الإجمالي من الناتج المحلي الحقيقي في العراق ارتفعت إلى ٥٣٪ في نهاية ٢٠١٤م. وأنتج العراق في المدة نفسها ٣,١١ ملايين برميل نفط خام يومياً في نهاية ٢٠١٤ ، كما ارتفعت صادرات النفط الخام خلال المدة نفسها من٢,٣٩ مليون برميل يومياً إلى ٢,٥٢ مليون برميل يومياً (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٤) ، كما هو موضح في الجدول(١) والشكل البياني (١):

الجدول (١) الزيادة المطردة التي شهدها إنتاج وتصدير النفط العراقي بعد هجمات تنظيم داعش للمدة (٢٠١٤_٢٠١٨) (مليون برميل/ يومياً)

السنة	٢٠١٠٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
إنتاج النفط	٣,١١٠	٣,٧٤٤	٤,١٦٤,٠	٤,٤٦٩,٠	٤,٤١٠,٠
صادرات النفط	٢٥٧٨,٧	٣١٠٩,٦	٣٣٧٠,٢	٣٣٨٤,١	٣٥٥٢,٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت

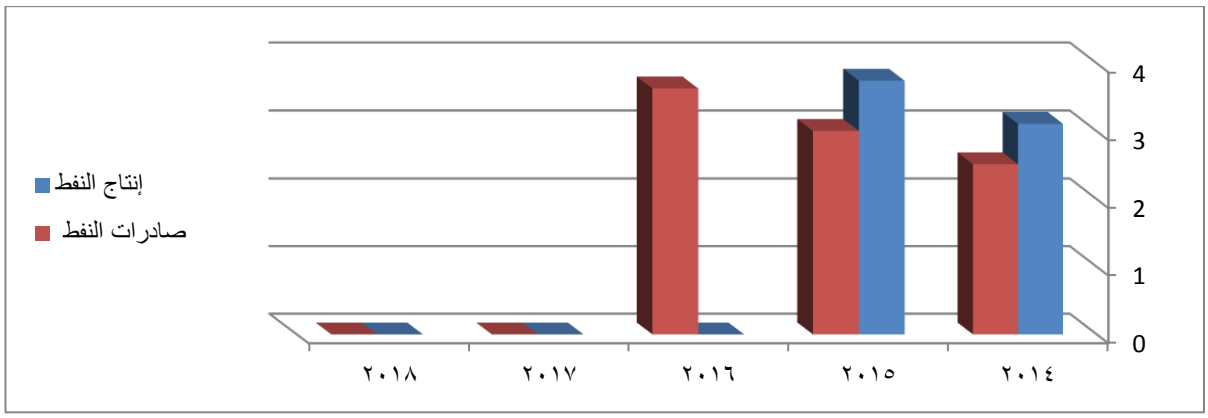

الشكل (١):الزيادة المطردة التي شهدها إنتاج وتصدير النفط العراقي بعد هجمات تنظيم داعش.

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجدول السابق.

وظلت آسيا هي الوجهة الرئيسة لصادرات النفط العراقية خاصة بعد طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تخفيض طلبها على النفط من منظمة الأوبك، فضلاً عن قرب العراق جغرافياً من دول أسياً خاصة الصين والهند اللتين يمثل طلبهما على النفط نسبة كبيرة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. وأصبح العراق أهم مصدر للنفط في الصين مما دفع الصين إلى زيادة استثماراتها في القطاع النفطي العراقي لضمان إمدادها بالنفط (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥، ٥).

المطلب الثاني

الاحتياطي المؤكد

على المستوى المحلي، عانى الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من تذبذب خلال خمسة الأعوام الأخيرة، إذ بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد ١٤٥ مليار برميل من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي بنهاية عام ٢٠١٨م، ١١,٦٢٪) في الأعوام التالية: (٢٠١٤– ٢٠١٥– -١١,٨٪ - ١١,٦٤٪ – ١١,٩٤ - أي بنسبة (١٠,٢٤٪ .على التوالي (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول (الأوابك،٢٠١٩، ٨))٢٠١٦ – ٢٠١٧– ٢٠١٨ وهذا مايوضحه الجدول (٢) والشكل البياني الذي يليه لعرض حجم الاحتياطي العراقي المؤكد بالنسبة للدول العربية، مع العلم ان هناك مناطق في العراق لم يجري مسحها ويعتقد وفق التقارير انها غنية بالنفط.

الجدول(٢) حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م (مليار برميل/ يومياً).

السنة / الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعودية	٢٦٦,٦	٢٦٦,٥	٢٦٦,٢	٢٦٦,٣	٢٦٧,٠
الإمارات	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨
قطر	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢	٢٥,٢
مصر	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٣,٣	٣,٢
العراق	١٤٢,٨	١٤٢,١	١٤٨,٤	١٤٧,٢	١٤٥,٠
الجزائر	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢
البحرين	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
ليبيا	٤٨,٤	٤٩,٥	٤٨,٤	٤٨,٤	٤٨,٤
الكويت	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥
تونس	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤
سوريا	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ٨.

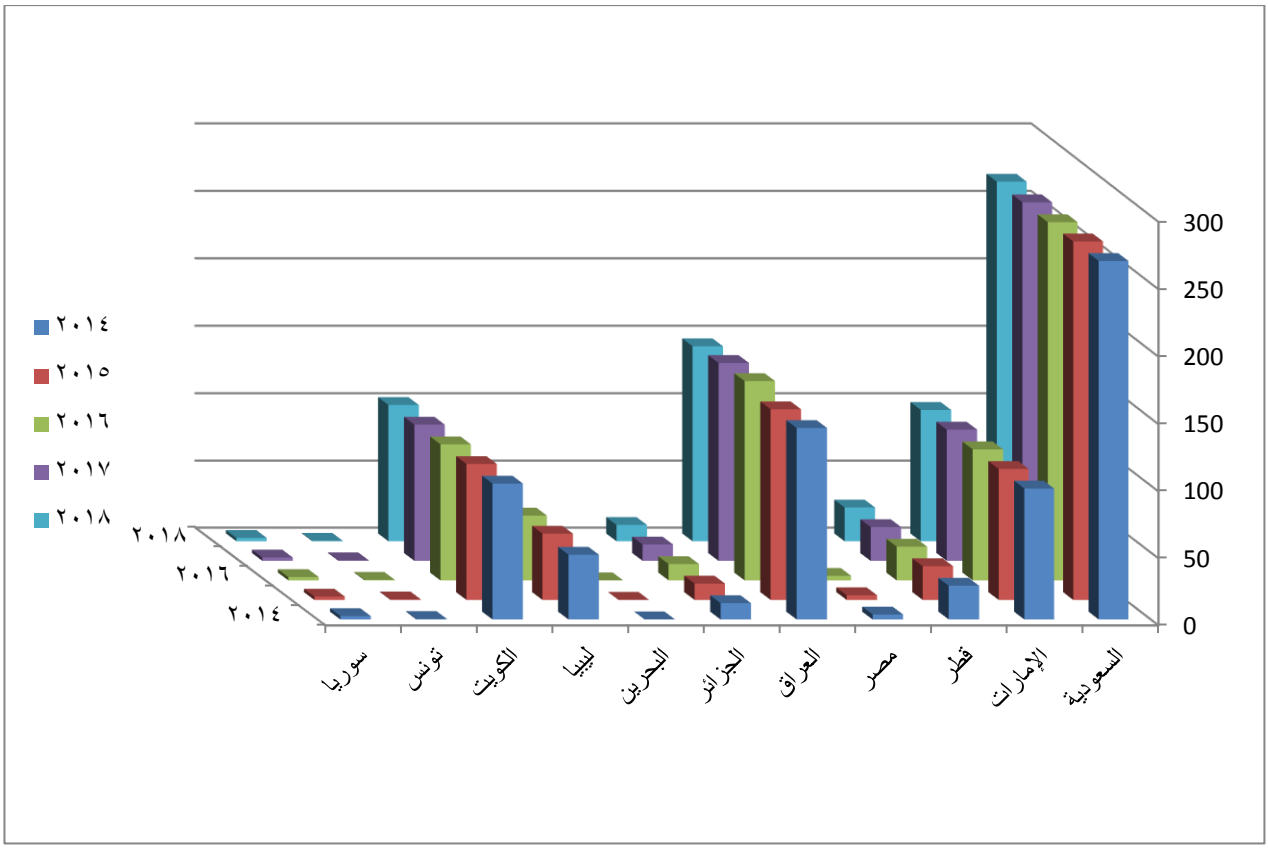

الشكل (٢): حجم الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد مقارنة مع بعض الدول العربية للفترة من (٢٠١٤ ـ ٢٠١٨) م.

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق .

بينما على المستوى الإقليمي والعالمي، بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته ٢٠,٦٢٪ من إجمالي احتياطيات دول أوابك (OAPEC)، في حين بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من إجمالي الاحتياطيات النفطية في الدول العربية ما نسبته ٢٠,٣٦٪، بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته ١١,٦٢٪ من إجمالي احتياطيات العالم، في حين بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته ١٥,٢٠٪ من إجمالي احتياطيات دول أوبك (OPEC) (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ١٢). كما هو موضح في الجدول (٣) التالي:

الجدول (٣)

نسبة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من إجمالي حصة الأوابك، والأوبك، وحصة الدول العربية، وحصة العالم بنهاية عام ٢٠١٨م مقارنة مع بعض الدول العربية (مليون برميل/ يومياً).

السنة / الدولة	بيانات لعام ٢٠١٨ (الحصة بالمليار برميل)	الحصة من دول أوابك	الحصة من إجمالي الدول العربية	الحصة من الدول العربية في أوبك	الحصة من دول أوبك	الحصة من إجمالي العالم
السعودية	٢٦٧,٠	٣٧,٩٦	٣٧,٤٩	٣٨,٣٠	٢٧,٩٩	٢١,٣٩
الإمارات	٩٧,٨	١٣,٩٠	١٣,٧٣	١٤,٠٣	١٠,٢٥	٧,٨٤
قطر	٢٥,٢	٣,٥٩	٣,٥٤	٣,٦٢	٢,٦٥	٢,٠٢
مصر	٣,٢	٠,٤٥	٠,٤٥	–	–	٠,٢٦
العراق	١٤٥,٠	٢٠,٦٢	٢٠,٣٦	٢٠,٨٠	١٥,٢	١١,٦٢
الجزائر	١٢,٢	١,٧٣	١,٧١	١,٧٥	١,٢٨	٠,٩٨
البحرين	٠,١	٠,٠١	٠,٠١	–	–	٠,٠١
ليبيا	٤٨,٤	٦,٨٨	٦,٧٩	٦,٩٤	٥,٠٧	٣,٨٧
الكويت	١٠١,٥	١٤,٤٣	١٤,٢٥	١٤,٥٦	١٠,٦٤	٨,١٣
تونس	٠,٤	٠,٠٦	٠,٠٦	–	–	٠,٠٣
سوريا	٢,٥	٠,٣٦	٠,٣٥	–	–	٠,٢٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ١٢.

المطلب الثالث

الصادرات

تطورت صادرات النفط العراقية في آخر خمس سنوات كما مبينة في الجدول (٤) فقد زادت الصادرات النفطية العراقية من (٢٥٧٨,٧) ألف برميل يومياً في نهاية ٢٠١٤م إلى (٣٥٥٢,٢) ألف برميل يومياً في نهاية ٢٠١٨م أي بزيادة ٩٧٣,٥ ألف برميل يومياً على مدار خمس سنوات (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ٩٢).

الجدول(٤) **الصادرات النفطية في العراق مقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م (الف برميل/ يومياً).**

السنة / الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعودية	٧١٥٣,٠	٧١٦٣,٠	٧٤٨٣,٠	٦٩٦٨,٠	٧٣٧١,٦
الإمارات	٢٥٥٧,٠	٢٥٠١,٥	٢٤٠٧,٨	٢٣٧٩,٠	٢٢٩٦,٥
قطر	٤٧٤,٠	٢٥٦١,٨	٥٠٨,٨	٤٥٢,٤	٥٣٦,٢
مصر	٢٣٩,٠	٢٤٧,٩	٢٣٦,٤	٢١٧,٢	٢١٠,٧
العراق	٢٥٧٨,٧	٣١٠٩,٦	٣٣٧٠,٢	٣٣٨٤,١	٣٥٥٢,٢
الجزائر	٤٨٣,٢	٥١٩,٥	٥٤٢,٧	٥٢٩,٨	٤٣٥,٤
البحرين	١٥٥,٠	١٤٩,٠	١٥٥,٠	١٥٣,٨	١٥٤,٨
ليبيا	٣٤١,٢	٣٦١,٣	٣٥٠,١	٧٩٢,١	٩٩٨,٦
الكويت	١٩٩٤,٨	١٩٦٧,٦	٢١٢٨,٢	٢٠٠٢,٢	٢٠٥٠,٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ٩٢.

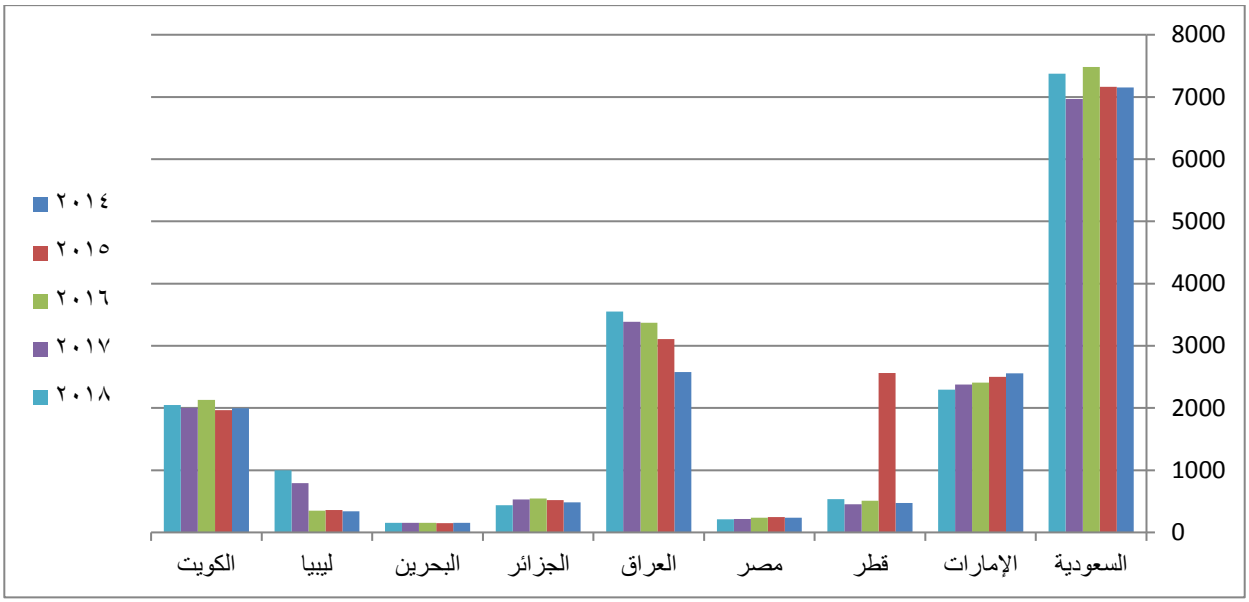

الشكل (٣): مقدار زيادة الصادرات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

أما بالنسبة لصادرات المشتقات النفطية، فنلاحظ في الجدول (٥) زيادة هائلة في حجم صادرات المشتقات النفطية في العراق وذلك في آخر خمس سنوات حيث سجلت ٨,٥ ألاف برميل يومياً بنهاية عام ٢٠١٤م في حين سجلت ٤٨,١ ألف برميل يومياً أي بزيادة تقدر بـ ٣٩,٦ ألف برميل يومياً على مدار خمس سنوات وهذه زيادة هائلة (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ٩٤).

لذا ترى الباحثة أنه يجب على الحكومة العراقية تشجيع صناعة المشتقات النفطية بأنواعها كافة من البوتان ،الديزل ،البنزين ،الكيروسين وغيرها من المشتقات الاخرى حيث اذ كما هو معروف هناك عدة استعمالات مهمة للمشتقات النفطية مثل صناعة الاسمدة الزراعية والاسفلت وكذلك زيادة تصدير هذه المشتقات بدلاً من الاعتماد على تصدير النفط في صورته الخام حتى تقلل من أثر صدمة التغيرات في أسعار النفط العالمية.

الجدول (٥) **مقدار زيادة صادرات المشتقات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م** (الف برميل/ يومياً).

السنة / الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعودية	٩٨٧,٨	١١٥٤,٧	١٥٠٦,٧	١٨٠٢,٧	١٩٧١,٢
الإمارات	٩٠٥,١	١٠٤١,٤	١٣٨١,٧	٧٩٠,٤	٧٨٥,٧
قطر	٢٧٠,٨	٢٦٠,٦	٢٧٦,٣	٦٦٤,١	٧٢٢,٥
مصر	٤٠,٧	٦٢,١	٤٩,٣	٦٠,٧	١٢١,٣
العراق	٨,٥	١٤,٢	١٢,٤	٢٢,١	٤٨,١
الجزائر	٦٠٦,٣	٥٩٨,٨	٥٨٠,٦	٥٥٦,٧	٥١٣,٢
البحرين	٢٣٤,٦	٢٣٣,٦	٢٢٠,١	٢٣٩,٣	٢٣٣,٤
ليبيا	٢٦,٠	٢٨,٤	٢٣,١	٢٣,٥	٢٥,٤
الكويت	٧٥١,١	٧٤٧,٤	٦٦٧,٢	٥٨٧,٨	٥٨٤,٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ٩٤.

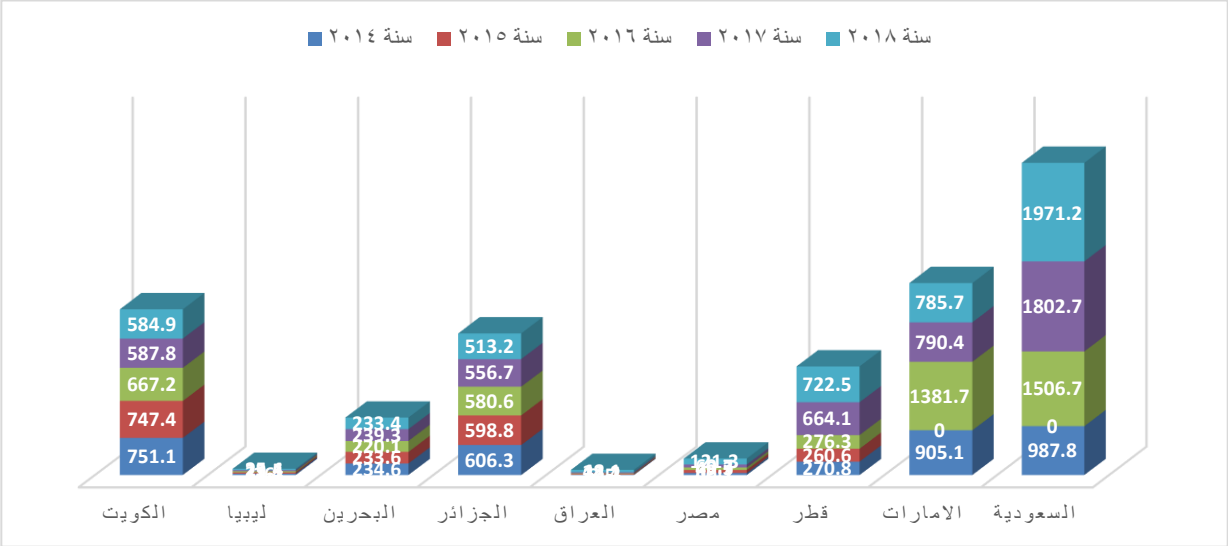

الشكل (٤): مقدار زيادة صادرات المشتقات النفطية في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية للمدة من (٢٠١٤ _ ٢٠١٨) م.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات السابقة

الجدول (٦)

حجم إنتاج وصادرات واحتياطي النفط العراقي خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٨)م (بالمليون برميل/يومياً)

السنة	احتياطي النفط	إنتاج النفط	صادرات النفط
٢٠١٤	١٤٣,٠٦٩	٣,١١٠	٢,٥١٥,٥
٢٠١٥	١٤٢,٥٠٣	٣,٧٤٤	٣,٠٠٤,٩
٢٠١٦	١٤٣,٤٦٩	٤,١٦٤,٠	٣,٦٣٠
٢٠١٧	١٤٧,٢	٤,٤٦٩,٠	٣٣٨٤,١
٢٠١٨	١٤٥,٠	٤,٤١٠,٠	٣٥٥٢,٢

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٦)، (٢٠١٨)، (٢٠١٩).

المطلب الرابع

الاستهلاك

نلاحظ في الجدول (٧) زيادة ملحوظة في استهلاك المجتمع العراقي للنفط الخام في صورته المباشرة وللمشتقات النفطية على مدار خمس السنوات الماضية، فقد زاد من ٦٣٦,٦ ألف برميل مكافئ يومياً بنهاية عام ٢٠١٤م إلى ٧٣١,٢ ألف برميل يومياً بنهاية عام ٢٠١٨م أي زيادة في الاستهلاك بمقدار ٩٤,١ ألف برميل يومياً على مدار خمس السنوات، كما يحتل العراق من حيث استهلاك النفط ومشتقاته المركز الثالث عربياً بعد السعودية ومصر بنهاية عام ٢٠١٨م (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ٦٦).

الجدول (٧)

استهلاك النفط في العراق مقارنة ببعض الدول العربية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨) م (الف برميل/ يومياً).

السنة / الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
السعودية	٢٤٢٣,٤	٢٥٤٨,٢	٢٤٣٨,٥	٢٣٩٨,٨	٢٣٤٧,١
الإمارات	٤٣٦,٤	٤٤٧,٢	٤٧٩,١	٥٣٤,٧	٤٩٥,٤
قطر	١٣٦,٨	٢٢٧,٢	٢٤٨,٣	٢٥٥,١	٢٥٩,٧
مصر	٨٣٩,٣	٨٤٣,٦	٨٦٨,٥	٨١١,٣	٧٤٣,٩
العراق	٦٣٦,٦	٦٤٣,٣	٦٧٩,١	٧٥٠,١	٧٣١,٢
الجزائر	٤١٦,٤	٤٣١,٥	٤١٧,٧	٤١٥,٧	٤٢٩,٣
تونس	٩٨,٥	٩٢,٠	٩٣,٦	١٠٢,٩	١١٣,٣
البحرين	٢٩,٣	٣٠,٥	٣١,١	٣١,٦	٣٢,٨
ليبيا	٢٥٦,٨	٢٢٠,٦	٢١٧,٠	٢١٧,٠	٢٢٤,٥
الكويت	٣٨٨,٧	٣٩٦,٩	٣٨٠,٠	٣٧٥,١	٣٧٩,٤
سوريا	١٤٦,٢	١٣٤,١	١٤٤,٣	١٦٠,٧	١٥٠,٤

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك، (٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ٦٦.

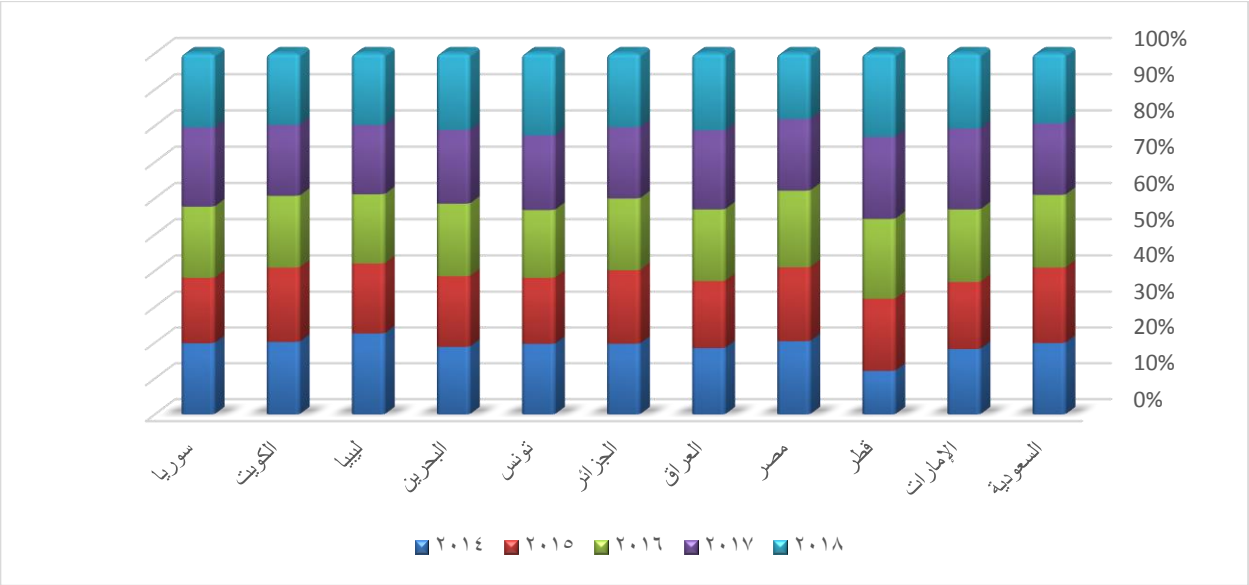

الشكل (٥) : استهلاك النفط في العراق مقارنة ببعض الدول العربية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٨)م.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

المطلب الخامس

صناعة التكرير

تواجه صناعة تكرير النفط العديد من الصعوبات والتحديات في العالم، وفي مقدمتها انخفاض الطلب على المشتقات النفطية في بعض مناطق العالم، وزيادة الأعباء في تلبية متطلبات التشريعات البيئية للحد من الملوثات الناتجة عن المحروقات وتحسين جودة المنتجات النفطية بما يتواءم مع البيئة، وزيادة تكاليف عملية تطوير المصافي وتحسين أدائها. تبلغ الطاقة التكريرية في دول منطقة الشرق الأوسط ما يعادل ١٠٪ من إجمالي الطاقة التكريرية في العالم، وعدد المصافي ٤٩ مصفاة نهاية عام ٢٠١٨. يبين الشكل (٢) توزع نسب الطاقة التكريرية في دول منطقة الشرق الأوسط نهاية عام ٢٠١٨ (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ١٨١).

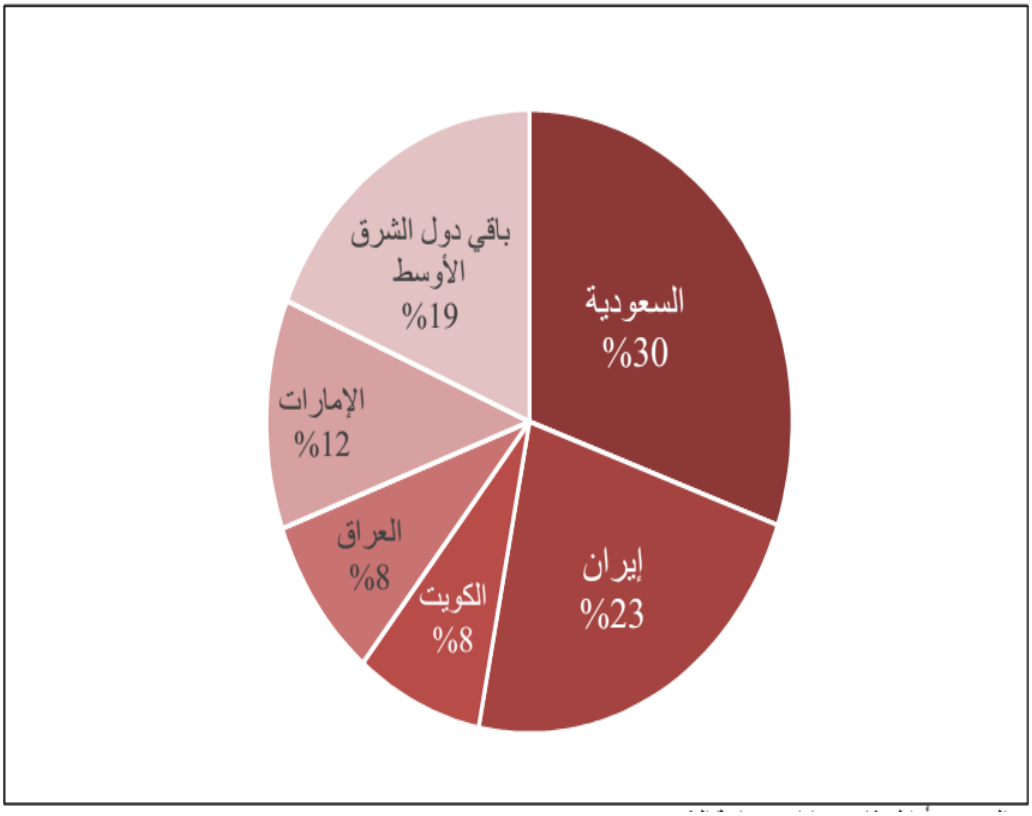

الشكل(٦): **يوضح نسبة الطاقة التكريرية في منطقة الشرق الأوسط بنهاية عام ٢٠١٨.**

المصدر: أوبك – قاعدة بيانات صناعة التكرير.

يحتل العراق المركز الرابع بطاقة تكريرية قدرها ٨٠٢ ألف ب/ي ، أي بنسبة ٨٪ من إجمالي الطاقة التكريرية في منطقة الشرق الأوسط، وبها عدد مصافٍ يقدر بـ ١٢ مصفاة. يوضح الجدول (٨) طاقة مصافي النفط العاملة في العراق، وتاريخ إنشائها، ومؤشر درجة تعقيدها بنهاية عام ٢٠١٨ (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ١٨٤).

الجدول(٨): **طاقة مصافي النفط العاملة في العراق نهاية عام ٢٠١٨ (ألف ب/ي)**

اسم المصفاة	الطاقة التكريرية	تاريخ الإنشاء	مؤشر نيلسون*
البصرة	٢٨٠	١٩٧٥	٢,٤٨
الدورة	١٣٥	١٩٥٥	٥,٠٠
أربيل	٨٠	٢٠٠٩	١,٧٥
بيجي	٧٠	١٩٨٢	١,٠٠
كركوك	٥٦	١٩٧٣	١,٠٠
النجف	٣٦	٢٠٠٥	١,٦٢
بايزان	٣٤	٢٠١٤	١,٠٠
السماوة	٣٠	١٩٧٨	١,٠٠
الناصرية	٣٠	١٩٨١	١,٥٧
الصينية	٢٧	١٩٩٢	١,٠٠
القيارة	١٤	٢٠٠٥	٥,٨١
حديثة	١٠	١٩٧٦	١,٠٠
الإجمالي	٨٠٢	–	٢,٤٠

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الأوبك (قاعدة بيانات صناعة التكرير)، ومنظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ١٨٤.

*مؤشر نيلسون Nelson Complexity Index: وهو قياس لمقارنة القدرة التحويلية الثانوية لمصفاة النفط مع قدرة التقطير الأولية

لقد صممت مصافي النفط في العراق كدولة مصدرة للنفط بشكل أساسي لتلبية احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية. يوضح **الشكل** (٨) حجم الطاقة التكريرية لعدد المصافي في العراق.

ومن خلال الجدول (٨) ترى الباحثة انه اعلى طاقة تكريرية هي في مصفى البصرة بطاقة تكريرية قدرها (٢٨٠)الف ب/ي تليها الدورة ب (١٣٥)الف ب/ي ،ثم اربيل ب(٨٠) الف ب/ي .

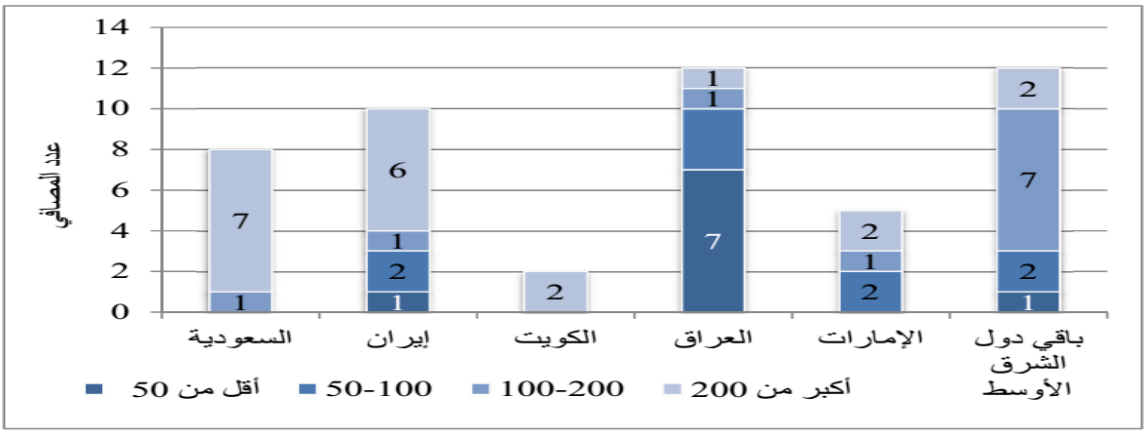

الشكل(٧) : عدد مصافي النفط في العراق من حيث الحجم مقارنة بباقي الدول العربية في عام ٢٠١٨.

المصدر: الأوابك – قاعدة بيانات صناعة التكرير.

وترى الباحثة من خلال **الشكل** (٧) أن العراق يمتلك ٧ مصافٍ صغيرة للنفط لا تزيد طاقتها التكريرية على ٥٠ ألف ب/ي في حين يمتلك ٣ مصافٍ ذات طاقة تكريرية ٥٠-١٠٠ ألف ب/ي)، في حين يمتلك مصفاة واحدة ذات الطاقة التكريرية ١٠٠-٢٠٠ ألف ب/ي، ومصفاة واحدة ذات طاقة تكريرية أعلى من ٢٠٠ ألف ب/ي.

أما عن مصافي النفط في العراق حسب النوع، فإن عدد المصافي التي تحتوي على وحدة تقطير بلغت (٦) مصافي، في حين بلغ عدد المصافي التي تحتوي على وحدة معالجة هيدروجينية (٤) مصافٍ، في حين بلغ عدد المصافي التي تحتوي على وحدات تحويلية (٢) مصفاة، وذلك بنهاية عام ٢٠١٨، كما هو موضح في **الشكل** (٨) التالي (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،٢٠١٩، ١٨٩):

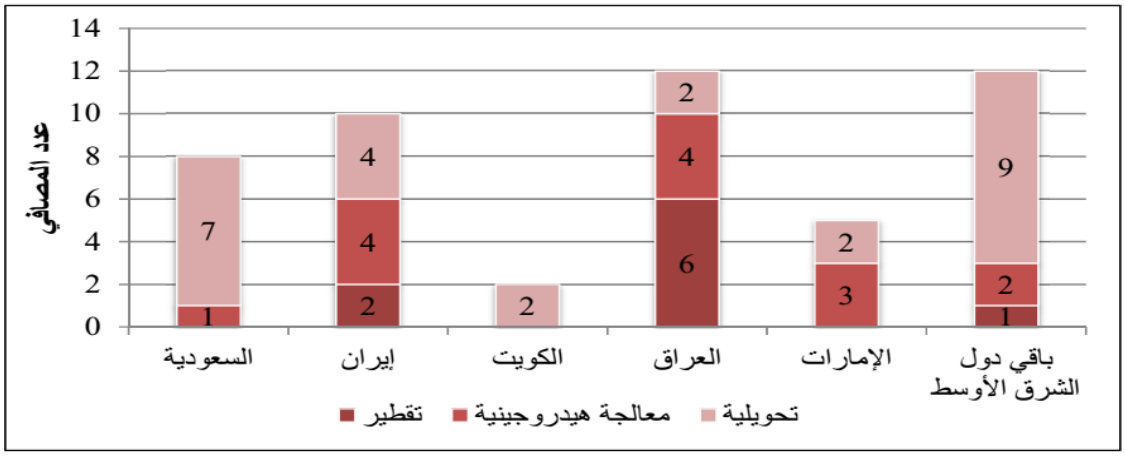

الشكل(٨): عدد المصافي في العراق من حيث الحجم مقارنة بباقي الدول العربية في عام ٢٠١٨م

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير النفط في العالم، الكويت، ١٨٩.

تعاني صناعة تكرير النفط في العراق من ضعف التشريعات البيئية التي تنظم مواصفات المنتجات النفطية، وهذا يرجع إلى غياب ملكية دور القطاع الخاص وملكية معظم المصافي لشركات القطاع العام، فضلاً عن ضعف القدرة التمويلية لتطوير المصافي بما يتماشي مع المعايير البيئية العالمية (جودة & جعفر، ٢٠١٩، ٤٠).

وترى الباحثة أنه يجب على الحكومة العمل على إعادة تأهيل المصافي القديمة التي خرجت عن العمل منذ عام ٢٠١٤، خاصة بعدما تمكنت من إعادة تشغيل بعض المصافي الصغيرة مثل (الصينية – حديثة – الكسك – قيارة) ومصفاة (البصرة)، وذلك لتلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات النفطية العراقية. كما يجب ألا تكتفي الحكومة بهذا فقط بل يجب عليها إنشاء مصافٍ جديدة في كربلاء وكركوك وميسان وغيرها.

المطلب السادس

إنتاج النفط

بدأت الشركات الاحتكارية تأخذ دورها في الإنتاج بموجب جولات التراخيص منذ عام ٢٠١١ مما أدى ذلك الى زيادة كميات انتاج النفط في العراق اذ ارتفع إنتاج النفط العراقي الاتحادي، إلا أنه تم تقييد إنتاج العراق للنفط كما هو موضح في الشكل (٩)، على إثر الالتزام باتفاقية أوبك (OPEC)، مما تسبب في تخفيض الانتاج في محافظة كركوك، ومع ذلك بلغ الانتاج النفطي ٢،٤٢ مليون برميل يومياً على وفق ما نقلته وزارة النفط العراقية (تقرير النفط الشهري لمنظمة أوبك،٢٠١٧، ٤٥-٤٧).

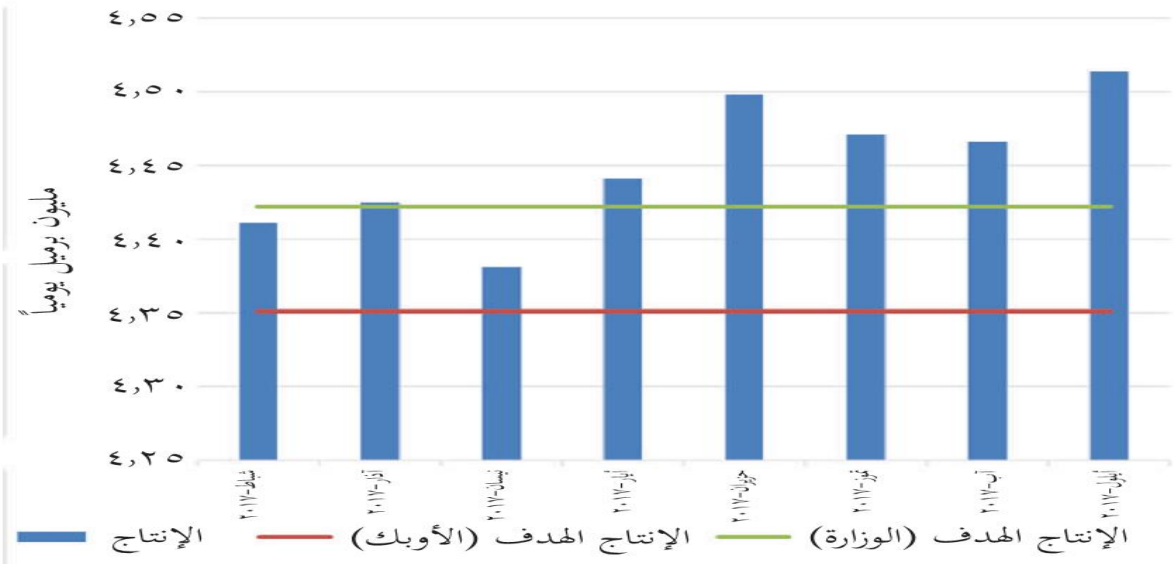

الشكل (٩): **إنتاج النفط العراقي الشهري خلال عام ٢٠١٧م.**

المصدر: تقرير النفط الشهري لمنظمة أوبك، وزارة النفط العراقية

ويرجع هذا النمو الذي شهده قطاع الصناعات النفطية إلى استمرار تطوير الحقول الكبيرة في جنوب العراق، وإحياء منطقة كركوك مجدداً لإنتاج ما يعادل ٧٠٠ ألف برميل يومياً، بما يعزز القدرة الإنتاجية التي انخفضت بسبب بعد سيطرة الحكومة الاتحادية على المحافظة. تهدف وزارة النفط إلى زيادة إنتاج حقل "مجنون" من ٢٣٥ ألف إلى ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وباستثناء إحياء منطقة كركوك ولا تخطط الحكومة لتطوير أماكن أخرى، إلا إنه باستثناء قرار إعادة تطوير كركوك، لا يبدو أن هناك قراراً محدداً لتطوير أماكن أخرى على الرغم من وجود العديد من المناطق الغنية بالحقول النفطية وبحاجة ماسة إلى تطويرها مثل المحافظات التي تحررت من تنظيم داعش مؤخراً والمناطق التي استعادتها الحكومة من القوات التابعة لحكومة إقليم كردستان (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ٢٠١٨، ٢٥-٢٩).

يساعد تطوير هذه الحقول تطوير البنية التحتية وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية وتوفير النفط الخام للمصافي المحلية والغاز لتوليد الطاقة وتصدير فائض النفط المنتج والاستفادة من حصيلة التصدير في تمويل تنمية باقي القطاعات الاقتصادية في الدولة، كل هذا من شأنه تنويع التنمية الجغرافية في العراق وفائض النفط المنتج، يمكن إنتاج أكثر من ٩ ملايين برميل يومياً استناداً إلى الحقول التي تتعرض حالياً للتطوير.تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يترأس العراق نمو إنتاج منظمة أوبك الذي سيزداد من ٠,٧ مليون برميل إلى ١,٥ مليون برميل يومياً كما هو موضح في الشكل البياني التالي وذلك إذا استطاع العراق تحقيق استقرار سياسي ومالي والاستمرار في تطوير حقول كركوك وحقول أخرى (International Energy Outlook, 2017, 35-37).

الشكل (١٠) توقعات وكالة الطاقة الدولية بنمو الإنتاجية لمنظمة أوبك خلال المدة ٢٠١٦- ٢٠٢٢.

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، سلسلة تقارير السوق، ٢٠١٧.

ويوضح الشكل (١١) البياني نمو الإنتاج النفطي في العراق (شامل إقليم كردستان) بمعدل بطيء مقارنة بالمعدلات التي تحققت خلال ست سنوات للمدة (٢٠١٠ -٢٠١٦) بمتوسط نمو يقدر بـ ١٢٠ ألف برميل يومياً كل عام حتى عام ٢٠٢٢، لكن هذا النمو مقيد بانخفاض الاستثمار في الحقول الجنوبية بسبب القيود المفروضة على الموازنة الحكومية، والمشكلات الجيولوجية والمالية في إقليم كردستان العراق.

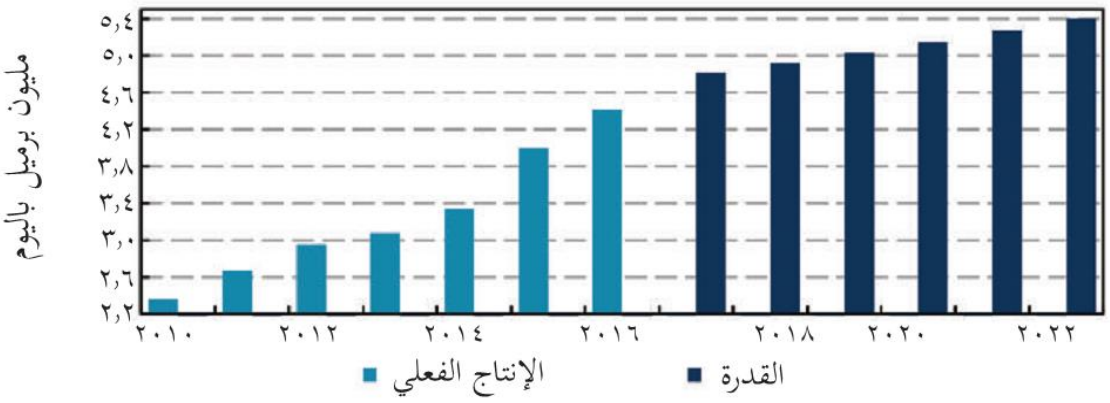

الشكل (١١): نمو الإنتاج النفطي في العراق (شامل إقليم كردستان)

المصدر: وكالة الطاقة الدولية، سلسلة تقارير السوق، (٢٠١٧).

المطلب السابع

التوزيع الجغرافي لحقول النفط العراقية

في العراق يوجد النفط في المنطقة الجنوبية والوسطى في صخور رملية وكلسيه على عمق يتراوح بين (٢٥٠٠-٤٠٠٠) متر بينما المنطقة الشمالية يوجد النفط بها على عمق ١٠٠٠ متر. يحوي العراق حوالي ٥٣٠ تركيبا جيولوجيا بها احتياطيات نفطية هائلة، يوجد ثمة ١١٥ تركيباً جيولوجياً تم حفرها حتى الآن، تقدر احتياطياتها بنحو ٣١١ مليار برميل من النفط، فضلاً عن ٤١٥ تركيباً جيولوجياً لم يتم اكتشافها بعد فيها احتياطيات تقدر بنحو ٢١٥ مليار برميل. على الرغم من القدرة الإنتاجية التي تمتلكها هذه التراكيب والتي تقدر بنحو ٤,٥ ملايين برميل يومياً إلا أن الإنتاج الفعلي يقدر بنحو ٢-٢,٥ مليون برميل يومياً بسبب القيود المفروضة على الإنتاج بسبب اعتبارات سياسية واقتصادية (الحسيني،٢٠١٣، ١).

تتراوح أحجام الحقول النفطية التي يمتلكها العراق من حقول عملاقة وحقول فوق العملاقة وحقول ضخمة وحقول متوسطة وحقول صغيرة. يمتلك العراق حوالي (٥) حقول فوق العملاقة، تتوزع الحقول النفطية على المساحة الجغرافية للعراق بشكل متفاوت ومتباين، اذ توجد في كل المحافظات حقول نفطية باستثناء محافظات (بابل – الديوانية– الأنبار – السليمانية بكوردستان) وهذا يرجع إلى عدم التنقيب بهذه المحافظات وليس لعدم وجود النفط فيها بشكل مطلق، تقع أغلب حقول النفط التي تحتوي على احتياطيات نفطية هائلة في الجنوب خاصة (البصرة – ميسان – ذي قار)، إذ يوجد في البصرة فقط ١٥ حقلا منها ١٠ حقول منتجة ٥ حقول ما زالت تنتظر التطوير والإنتاج. وتحتوي على احتياطي نفطي يقدر بأكثر من ٦٥ مليار برميل، أي بنسبة ٥٩%

تقريبا من إجمالي الاحتياطي النفطي العراقي . ويشكل الاحتياطي النفطي لمحافظات البصرة وميسان وذي قار مجتمعة حوالي ثمانين مليار برميل، أي نسبة ٧١% من مجموع الاحتياطي العراقي.

ومن أبرز حقول الجنوب العراقي :

١- حقل الرميلة الشمالي :عملاق الحقول العراقية وتاسع اكبر حقل نفطي عالمي تحوي طبقاته أجود أنواع النفط. تزيد آباره عن ٦٦٣ بئرًا منتجاً يتم استخراج النفط من حقول الرميلة تحت إشراف شركة نفط الجنوب في البصرة. وقد تعطل إنتاج حقل الرميلة في أثناء الحرب العراقية الإيرانية واتهم العراق جارته دولة الكويت باستخراج نفط الرميلة .

٢- حقل الرميلة الجنوبي : وهوالامتداد الى حقل الرميلة الشمالي المحاذي لدولة الكويت وكان سبب الخلاف بين العراق ودولة الكويت هو بسبب الحفر المائل واستخراج النفط ويشتمل على عدة حقول منها حقول قبة صفوان ،خضر الماي،والشامية .

٣- حقل مجنون النفطي :وهو حقل عملاق وينتج حالياً حوالي ١٠٠ ألف برميل يوميا على الرغم من أن طاقته الإنتاجية لو طورت لبلغت ٦٠٠ ألف برميل يوميا .

٤- حقل نهر عمر: إنتاجه الحالي متواضع يقدر بـ ١٠٠٠ برميل يومياً على الرغم من امتلاكه لمكامن عديدة غير مطورة تصل طاقته بعد التطوير إلى ٥٠٠ ألف برميل يوميا .

٥- حقل غرب القرنة :من أكبر حقول النفط العراقية، ويعد الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالي، ينتج ٣٠٠ ألف برميل يوميا ويمكن لو طور أن يصل إلى حدود ٧٠٠ ألف برميل يوميا .

بالنسبة لحقول النفط الوسطي والشمالية: (كركوك – باي حسن – جمبور – شرق بغداد– نفط خانة– صفية – القيارة – بطمة – خبار – عين زالة – عجيل – ديالي– تكريت – بلد) يقدر الاحتياطي النفطي الموجود في كركوك بحوالي ١٣ مليار برميل، أي أنه يشكل حوالي ١٢% من إجمالي الاحتياطي العراقي من النفط . بالنسبة لإقليم كردستان: يحوي احتياطي نفطي يقدر بنحو ٤٥ مليار برميل.

المطلب الثامن

المنافذ التصديرية

تعد المنافذ التصديرية من أساسيات صناعة النفط، ومن الضروري أن تتناسب مع حجم إنتاج الدولة من خلال الوسائل المتاحة للنقل البحري أو البري باستخدام الصهاريج أو النقل بالأنابيب، ويحتوي العراق على عدة منافذ للتصدير نذكر منها ما يلي:

١- النقل بالأنابيب: في عام ١٩٢٧م، بدأ العراق كأول دولة عربية تستخدم الأنابيب في نقل النفط خاصة بعد اكتشاف حقول كركوك، وبدأ العراق بتصدير النفط عبر الأنابيب إلى الدول المجاورة كفلسطين ولبنان والأردن وسوريا إلا أن هذه الأنابيب لم تعد صالحة للاستعمال فمثلاً تم بيعها كخردة في الأردن اما في فلسطين فتم إهمالها بينما خط الأنابيب الموصل بين العراق وسوريا توقف بسبب توتر العلاقة بين البلدين وكذلك خط الانابيب بين العراق والسعودية والذي تم الاستيلاء عليه من قبل السعودية بعد عام ١٩٩٠ (الراوي،٢٠١١، ٢٢١).

٢- النقل البحري: أحد أهم المحاور الرئيسة في الاقتصاد عامةً وفي قطاع النفط خاصة بسبب وجود بعض المناطق التي يصعب الوصول إليها بالأنابيب والصهاريج، ترتبط الحقول النفطية (البصرة – ميسان – ذي قار) لتوصيل النفط باستخدام الأنابيب لتوصيلها إلى المنافذ التصديرية كالفاو والبصرة والعميق.

أ- ميناء الفاو: تم إنشاؤه في أربعينات القرن العشرين، عند اكتشاف حقل الزبير من قبل شركة نفط البصرة، ينقل إليه النفط بالأنابيب.

ب- ميناء العميق: يأخذ هذا الميناء شكل جزيرة، تم استخدامه عام ١٩٥٢م، لتلبية الاحتياجات التصديرية خاصة بعد زيادة إنتاج حقول الرميلة والزبير، اذ يستقبل ثلاث ناقلات ضخمة تصل حملاتها إلى ١٢٠ ألف طن، وتقدر طاقته بنحو ١,٦ مليون برميل يومياً (عبد الرضا،٢٠١٠، ٢١٠).

ت- ميناء البصرة: من أهم الموانئ وأحدثها تم تشغيله عام ١٩٧٥م، يحتوي على أربعة مرافئ ثلاثة منها تستقبل الناقلات ذات ٣٥٠ ألف طن كحد أقصي والمرفأ الرابع يستقبل ناقلات أكثر من ٣٥٠ ألف طن، ينقل إليه النفط بالأنابيب.

تقدر الطاقة التصديرية لموانئ العراق بـ ٣,٥ ملايين برميل يومياً وتم إنشاء ٥ منصات تحميل تبلغ طاقتها ٩٠٠ ألف برميل/يومياً بدأ استخدامها في ٢٠١٥ (عبد الرضا،٢٠١٠، ٢٢٠).

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط في العراق

تمهيد

لقد زاد اهتمام الاقتصاد العالمي بالاستثمارات الأجنبية منذ أواخر القرن العشرين. إذ تؤدي الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً في الدول المضيفة ولاسيما الدول النامية منها، فهي أهم وسائل التمويل، كما أنها وسيلة ناجحة في استغلال الموارد الاقتصادية المعطلة في الدول النامية وجلب وسائل الإنتاج والتكنولوجيا الحديثة لها، كما أنها تعمل على كسر حلقة الاحتكار المحلي وتقليص معدل البطالة بزيادة فرص التوظف ، كما أنها تعزز القدرة التنافسية الوطنية في الأسواق العالمية، كل هذا وأكثر يصب في مصلحة الدولة المضيفة مما يعزز من نموها الاقتصادي. لذلك تتنافس الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم عملية النمو والتنمية الاقتصادية ويرفع من مستوى معيشة أفرادها .

على الرغم من سباق الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية ودورها المهم في التنمية الاقتصادية إلى أن الاستثمارات ألأجنبية وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، فلا بد من توافر العديد من المعطيات في الدولة المضيفة بجانبه لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدولة المضيفة مثل استقرار مكونات الاقتصاد الكلي، وتوفير البنية التحتية الملائمة، والاستقرار السياسي، وتوافر بنية إدارية وتشريعية محفزة للاستثمار ومرنة، واستقرار أسعار الصرف وغيرها.

يسعى العراق كغيره من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإعمار ما دمرته الحرب من بنية تحتية وإنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة لتقليل معدل البطالة وتحسين البنية التحتية وسد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات في موازنة الدولة وزيادة حصيلة الصادرات وتحسين مستوى معيشة الشعب العراقي. ونظراً لأن دولة العراق تتمتع بميزة نسبية طبيعية في النفط فإن جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال استخراج وتكرير النفط من الأهمية بمكان وذلك لاستغلال هذه الميزة النسبية التي تتمتع بها لتمويل مشروعاتها التنموية.

لذا، سنستعرض في هذا الفصل وضع الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط العراقي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي.

المبحث الثاني: عوائق الاستثمار بالعراق وسبل معالجتها

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لقطاع النفط العراقي في ضوء الاستثمار الأجنبي.

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي

أصبح العالم أجمع مدركاً حقيقة امتلاك العراق لثروة نفطية هائلة، مما لفت أنظار العالم وخاصة الدول الغربية إلى الاستثمار في قطاع النفط العراقي، والسيطرة عليه إن أمكن في ظل تزايد الطلب على النفط عالمياً، لقد مرت الصناعة النفطية العراقية بالعديد من المراحل بدأت بهيمنة الشركات الأوروبية، مروراً بتأميم الشركات الغربية واستعاد العراق هيمنته على الصناعات النفطية مرة أخرى وفي بداية التسعينات التي شهدت توقف عمليات التنقيب واستخراج النفط وتصديره، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وفُرضت على العراق عقوبات اقتصادية وحصار دام ثلاث عشرة سنة، كل هذا من شأنه أدى إلى ضرورة توافر الامكانات الفنية والمالية العالية لإعادة تأهيل الحقول النفطية العراقية القائمة واكتشاف حقول نفطية جديدة، وذلك من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية. وانقسم تعامل الشركات الاستخراجية الأجنبية بين إبرام عقود شراكة في الإنتاج وبين إبرام عقود التراخيص مقابل حصص يتم الاتفاق عليها. لقد أثارت هذه العقود جدلاً واسعاً، فمنهم من يرى أنها تجعل الحقول النفطية العراقية رهن للشركات الأجنبية، وهناك من يُقر بضروريتها لإعادة تأهيل الحقول النفطية.

المطلب الأول

مفهوم عقود التراخيص

بعد عام ٢٠٠٣م، لجأت وزارة النفط العراقية إلى اعتماد أسلوب التراخيص النفطية كأحد أساليب العقود النفطية حداثة واعتمدته الدول المتقدمة في أمريكا بغرض النهوض بالقطاع الاقتصادي النفطي كون النفط وما يصاحبه من غاز أحد مصادر الإيرادات الأساسية التي تعتمد عليه الموازنة العامة للدولة في تغطية نفقاتها. وبعد ما شهده العراق من تدمير للبنية التحتية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وغيرها من الصدمات ورغبتها في تطوير القطاع النفطي بشكل خاص والنهوض بالعراق بشكل عام، أطلقت حزمة من عقود التراخيص في عام ٢٠٠٣ م، إلا أنها دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٨ م بسبب حالة عدم الاستقرار التي شهدها العراق (عذافة & عطية ، ٢٠١٢، ٣٢).

وتُعرف عقود التراخيص النفطية بأنها: " عقد يبرم بين طرفين أحدهما الدولة المنتجة والهيآت والمؤسسات التابعة لها والطرف الآخر تمثله الشركة الأجنبية صاحبة الامتياز أو الترخيص" (المرتضى، ٢٠٠٧، ٥٨).

وتعرف الباحثة عقود التراخيص بأنها: "العقد الذي يتم بموجبه منح الشركة الوطنية الدولة المنتجة للنفط مشروع عام أو خاص لمستثمر أجنبي للقيام بالأنشطة اللازمة للبحث في حقول النفط واستغلالها لصالح

الشـــركة الوطنية مع الاحتفاظ ببقاء الملكية الكاملة للدولة المتبقية وهذا العمل يتم خلال مدة محددة مقابل أجر محدد وحصـــــة من الإنتاج وبتنفيذ العمل والحصـــول على الربح وتنتهي صـــلة الشـــركة الأجنبية المتعاقدة بالمشروع".

المطلب الثاني

خصائص عقود التراخيص

تتمتع عقود التراخيص بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها من العقود، من أهم هذه الخصائص ما يلي (سدحان & المحمداوي، ٢٠١٩، ١٦-١٨):

١- تتسم عقود التراخيص النفطية بمحدودية النطاق خاصة المساحة، مدة عقد التراخيص النفطية من ٢٠سنة فقط قابلة للتجديد لحد أقصى خمس سنوات أخرى.

٢- تلزم العقود النفطية الشركات الأجنبية بتدريب الأيدي العاملة العراقية داخل العراق أو خارجه، كما تتمتع شركات النفط العراقية بصلاحية تشغيل ٨٥٪ من خلال قسم العمليات الحقلية.

٣- تتحمل الشركات الأجنبية النفطية كافة الأعباء المالية والمخاطر لحين اكتشاف النفط بكميات تجارية، فإذا اكتشفت نفطاً وغازاً طبيعياً مصاحباً بكميات تجارية أسهمت الدولة العراقية في تحمل تكاليف عملية الاستخراج والتنقيب وغيرها مع الشركة الأجنبية أما إذا لم ينتج عن الشركة الأجنبية نفط بكميات تجارية تتحمل الشركة الأجنبية الخسارة وحدها.

٤- تختار الدولة من الشركات الأجنبية الراغبة في التنقيب عن النفط العراقي بناءً على مدى امتلاكها للخبرة الفنية اللازمة وما تملكه من رأس مال كافٍ من خلال عروض تقدمها الشركات الأجنبية، اذ تقوم الحكومة العراقية بتشكيل لجنة لفحص عروض الشركات الأجنبية وتختار العروض الأنسب.

٥- تلتزم الشركات الأجنبية على وفق العقد بإعطاء منحة أي مبلغ مالي متفق عليه في العقد إلى الدولة سنوياً، إذ نصت المادة ٣/٢٦ على قيام الطرف الأجنبي بدفع مبلغ مالي كحد أدنى ٥٠ مليون دولار سنوياً لتمويل صندوق التدريب والتقنية والبعثات الدراسية.

٦- من الممكن أن يدخل شريك وطني كشريك في الشركة الأجنبية بحصة لا تقل عن ٢٥٪.

٧- تتم الرقابة على نشاط الشركات الأجنبية من خلال إنشاء لجنة تضمن ٤ من الشركات الوطنية من ضمنها رئيس اللجنة و٤ من الشركات الأجنبية، تتولي هذه اللجنة مهام الرقابة على عملية الإنتاج، وتجتمع هذه اللجنة ٤ مرات سنوياً.

٨- من أهم سمات عقود التراخيص أنها تجعل الدولة محتفظة بملكيتها للنفط والغاز المصاحب ولها الحق في بيعه أو تصديره أو تخفيض نسبة تصديره لدولة معينة أو منع تصديره لدولة أخرى، وبالتالي تحتفظ الدولة بجميع عوائده المالية، أما بالنسبة للشركة الأجنبية فستحصل على أرباحها عيناً يحسب على أساس سعر النفط السائد أو نقداً، هذه الأرباح تحددها الدولة النفطية، هذا على عكس ما يحدث في باقي عقود الاستثمار الأخرى.

٩- الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط على وفق عقود التراخيص لا يتطلب إنشاء شركة وسيطة بين الدولة والشركة الأجنبية إنما تتولى الشركة الأجنبية تنفيذ العمليات النفطية بنفسها مباشرة، كما أنها يفرض عليها ضريبة دخل بنسبة ٣٥٪ من أرباحها في العراق.

١٠- التخلي: تشترك عقود التراخيص وعقود المشاركة في الانتاج في خاصية التخلي، فعلي الشركة الأجنبية التخلي عن المساحة الأرضية التي استكشفتها ولم تخرج منها كمية تجارية من النفط ويتم تقليص هذه المساحة في العقد المبرم وأيضا يجب أن تتخلى الشركة الأجنبية عن المساحات التي لم تكتشفها خلال مدة زمنية معينة وأيضا التخلي عن المناطق التي لم يتم التوصل إلى أجور ربحية فيها.

يتم الاستثمار الأجنبي في النفط على وفق عقود التراخيص عندما تعلن الدولة النفطية في الصحف المحلية والعالمية عن فتح باب التأهل للشركات العالمية مع تقديم شرح مختصر، وتبدأ اللجنة في تلقى العروض وفحصها والاختيار بما يتوافق مع الضوابط والمعايير القانونية والمالية والبيئية والفنية والتدريبية والسلامة.

المطلب الثالث

جولات عقود التراخيص النفطية في العراق

أصدر العراق خمس جولات لعقود التراخيص أول هذه الجولات كان في عام ٢٠٠٩م وأخرها كان في عام ٢٠١٨م، سنتناول كل جولة على حدة في النقاط التالية:

الجولة الأولى: أصدرت وزارة النفط العراقية في يونيو عام ٢٠٠٩م أول جولة لعقود التراخيص، وتسلمت الوزارة عروضاً استثمارية في ستة حقول نفطية من أكبر حقول النفط العراقية ، وهي (عذافة ، ٢٠١٧، ٧٣) :

١. حقل الرميلة: أكبر الحقول النفطية العراقية بطاقة احتياطية تقدر بنحو ١٧ مليار برميل، هذا الحقل كان من نصيب شركة النفط البريطانية BP والشركة الحكومية الصينية CNPC.

٢. حقل غرب القرنة: كانت طاقته الانتاجية ٢٦٠ ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الإنتاجية إلى ٢٣٢٥ ألف برميل يومياً.

٣. حقل كركوك: ينتج هذا الحقل ٣٥٠ ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط رفع طاقته الإنتاجية إلى ٨٥٠ ألف برميل يومياً.

٤. حقل ميسان: تقدر قدرته الانتاجية بنحو ١١٨ ألف برميل يومياً، وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الإنتاجية إلى ٤٥٠ ألف برميل يومياً.

٥. حقل الزبير: ينتج فعليا ١٩٥ ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط رفع طاقته الإنتاجية إلى ١١٢٥ ألف برميل يومياً.

٦. حقل باي حسن: ينتج هذا الحقل ٦٩ ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الانتاجية إلى ٣٩٠ ألف برميل يومياً.

وذلك بمشاركة ٣٢ شركة عالمية تمثل ١٨ بلداً في مزاد علني، تقدر قيمة الاحتياطي النفطي المؤكد في ستة الحقول مجتمعة بأكثر من نصف الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق، كما تنتج هذه الحقول نحو ٨٥٪ من نفط العراق، وتقدر الطاقة التطويرية لحقول الجولة الأولى إضافة ٦,٣٧٣ ملايين برميل يومياً (الراوي، ٢٠١١، ٢٢٣).

الجولة الثانية: أصدرت وزارة النفط الجولة الثانية بتاريخ ١٢ ديسمبر عام ٢٠٠٩م، طرحت في هذه الجولة (١٠) حقول نفطية هي (حقول مجنون – حقل الحلفاية – حقل الغراف – مجموعة حقول الكفل – حقل مرجان – حقل بدرة – حقل خشم الأحمر – حقول قمر والقيارة والنجمة) وحقل غاز طبيعي يضم حقول مكتشفة وغير مطورة، تنافست عليها (٤٥) شركة أجنبية من (٣٢) دولة. تم التوقيع في هذه الجولة على تطوير (٧) حقول من أصل (١٠) تم طرحها للشركات النفطية العالمية (عذافة، ٢٠١٧، ٧٤).

الجولة الثالثة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الثالثة من عقود التراخيص النفطية في عام ٢٠١٠م، على (٣) حقول من الغاز الطبيعي فقط، وهي كالتالي (عذافة، ٢٠١٧، ٧٤):

(١) حقل عكاز (يحتوي على١٥٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

(٢) حقل المنصورية (يحتوي على ١٣٠ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

(٣) حقل السيبة (يحتوي على ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

الجولة الرابعة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الرابعة من عقود التراخيص في ٤ مايو عام ٢٠١٢م، أصدرت وزارة النفط العراقية ١٢ رقعة استكشافية تحتوي على ٥ للغاز طبيعي و ٧ للنفط، تنافست عليهم ٤٧ شركة عالمية من ضمنها شركة أكسون موبيل، هذه الرقع الاستكشافية موزعة بين عدة محافظات بابل والنجف وديالى و الأنبار ونينوى والديوانية والمثنى وذي قار.

الجولة الخامسة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الخامسة من عقود التراخيص في ٢٦ ابريل عام ٢٠١٨م، تضمنت هذه الجولة ١١ رقعة على حدود العراق مع إيران والكويت منها ٧ رقع استكشافية، و ٤ رقع مشروعات تنموية تشمل حقول نفط وغاز طبيعي بكميات تجارية (ميلر & الخطيب، ٢٠١٨، ٩). ويوضح الشكل (١٢) الرقع التي تضمنتها الجولة الخامسة.

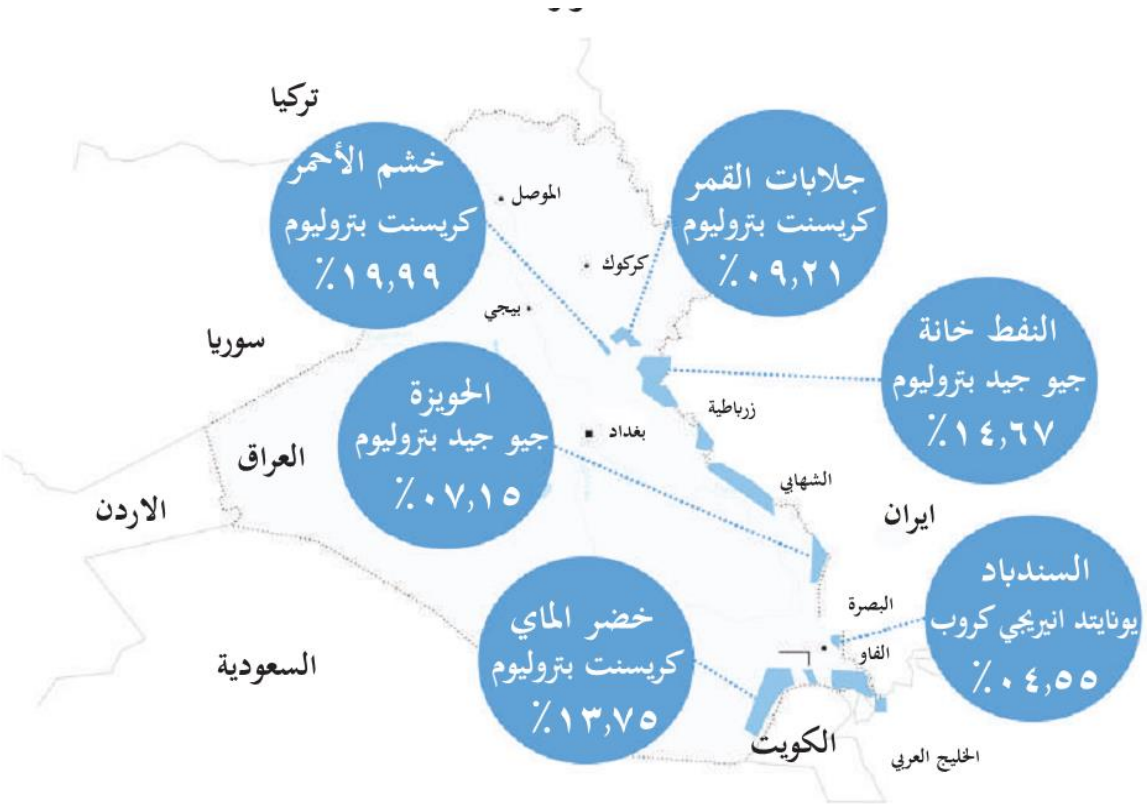

الخريطة من إعداد معهد العراق للطاقة

الشكل (١٢) يوضح الرقع التي تتضمنها الجولة الخامسة من تراخيص النفط والشركات المنافسة على استكشافها.

المصدر: ميلر & الخطيب. (٢٠١٨)، "تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٩.

المطلب الرابع

مزايا وعيوب عقود التراخيص

أولاً: مزايا عقود التراخيص

لقد اختلفت الآراء حول جولات عقود التراخيص، فهناك من يعدها بداية صحيحة لتطوير الصناعة النفطية في العراق، وهناك من يعدها جعل ثروة العراق النفطية رهناً في أيدي الشركات الأجنبية. وفي كلتا الحالتين يبقى لهذا النوع من الاستثمار مجموعة من المزايا، وعليه مجموعة من السلبيات، فمن أهم مزايا عقود التراخيص النفطية يمكن توضيحها بالآتي (الراوي، ٢٠١١، ٢٢٥) :-

١- تعد عقود التراخيص أفضل ما تضمنته مسودة قانون النفط والغاز، التي ناقشها البرمان العراقي بوصفها عقود خدمة، إذ تتقاضى الشركات الفائزة بالعقود رسوم انتاج محددة عن كل برميل نفط يتم أنتاجه.

٢- نجحت تجارب العراق في جولات التراخيص النفطية في السبعينات، على سبيل المثال تطور الاحتياطي العراقي من قبل شركة برازيلية قفزت بمعدلات الإنتاج إلى مستويات عالية.

٣- زيادة طاقة العراق الإنتاجية على مستوى العالم ما يجعلها تتجاوز الطاقة الانتاجية للسعودية وإيران، مما يزيد من القوة الاقتصادية للعراق إقليمياً ودولياً.

٤- قلة الكوادر الفنية في العراق وقدم وسائل الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة بسبب تعطل العراق عن الإنتاج النفطي لعقدين من الزمن، إذ هناك حاجة ضرورية لتطوير الكوادر الوطنية بجانب تطوير الحقول النفطية وهذا لا يتم بمعزل عن الشركات الأجنبية، لأن النهوض بالصناعة النفطية وتجهيز الكوادر المحلية على مستوى عالٍ من الكفاءة يتطلب استخدام تكنولوجيا متقدمة ورؤوس أموال طائلة.

٥- إن جذب شركات متعددة الجنسية تتمتع بخبرات كبيرة في مجال الاستثمارات النفطية، في العراق لاستثمار حقول نفطية بالقرب من حقول دول الجوار كإيران والكويت، وللعراق مشكلات حدودية معها يعد أمراً ذا بعد استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي. وقد تكون سببا لمنع التجاوزات على الحقول النفطية من قبل تلك الدول.

٦- إن إبقاء حقول النفط المتضمنة في عقود التراخيص تحت السيطرة الوطنية للعراق يمثل أحدى الركائز الأساسية للأمن الوطني والاقتصادي.

ثانياً: عيوب عقود التراخيص.

على الرغم من إن جولات عقود التراخيص تمتاز بهذه المميزات المهمة، إلا إن هناك سلبيات لعملية جولات عقود التراخيص لا يمكن تجاوزها أو إغفالها، ومن الضروري وضع معالجات مناسبة لها، ومن أهم هذه السلبيات ما يأتي (مشعان، ٢٠٠٩، ١٦):

١- يعتقد بعض الباحثين أن إبرام عقود تراخيص مع شركات أجنبية يكون بمعزل عن بعض القوانين المنظمة لاستثمار الثروة النفطية. مثل قانون حماية الثروة الهيدروكاربونيه رقم 84 لسنة 1985 وقانون 97لسنة ١٩٦٧ وقانون ٢٢ لسنة ١٩٩٧.

٢- يعتقد بعض الباحثين أن عقود التراخيص قانونيتها غير مكتملة لأنها لم تخضع لمصادقة البرلمان العراقي.

٣- استحوذت جولات التراخيص على أهم واكبر الحقول النفطية المنتجة في العراق منذ الثلاثينات، فالحقول النفطية المعروضة في جولة التراخيص الأولى تحتوي على أكثر من ٥٠٪ من احتياطي النفط المؤكد في العراق، وتنتج أكثر من ٨٥٪ من اجمالي الانتاج النفطي للعراق. ومن الغريب أن كوادر النفط العراقية تعرف هذه الحقول بشكل جيد وقادرة على إدارتها وتطويرها. وكان بإمكانهم عرض حقول أخرى أولى بالتطوير.

٤- تعد عقود التراخيص عقود خدمة، في حين يراها بعض الباحثين أنها عقود مشاركة لأنها تجعل من حق الشركة الأجنبية المشاركة في إدارة وملكية الإنتاج، والتحكم في معدلات الإنتاج.

٥- ستتحكم الشركات الأجنبية النفطية المرخصة بتطوير حقول النفط بسياسات الانتاج والتسويق لتلك الحقول ولمدة طويلة لا تقل عن عشرين عاما قابلة للزيادة، وليس من حق الجانب العراقي التأثير على تلك السياسات.

٦- تبدأ الشركات الأجنبية بزيادة الإنتاج بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع عقود الترخيص وبنسبة ١٠٪ فقط سنويا، في حين تستطيع الكوادر النفطية الوطنية زيادة الإنتاج بمعدل أسرع إذا تهيأت لها الظروف الفنية والإدارية.

٧- عند حدوث أي ظرف طارئ في منطقة الشرق الأوسط، لن تستطيع الشركات النفطية الأجنبية البقاء في العراق أو إن تدير الإنتاج وسوف يخسر عندها العراق ما يترتب على ذلك تعاقدياً.

المطلب الخامس

مفهوم عقود المشاركة

يُعرف عقد المشاركة بأنه: "اتفاق بين الدولة المنتجة للنفط أو الشركة الوطنية التي تمثلها من ناحية وبين الشركة الأجنبية المستثمرة من ناحية آخرى، إذ تقوم الشركة المنتجة بعمليات الاستكشاف والتنقيب والانتاج مقابل حصولها على نسبة معينة من النفط الاحتياطي والمنتج" (علوان، ١٩٨٢، ٩٩). هذا النوع من العقود يحرم العراق من كمية كبيرة من العوائد النفطية بسبب حصول الشركة المنتجة على جزء من هذه العوائد، كما أن هذه العقود تعوق وتقيد حرية الدولة في التصرف بنفطها كيفما تشاء، على وفق عقود المشاركة فإن الشركة الأجنبية المنتجة هي التي تتحكم في كمية النفط المستخرجة وكيفية التصرف فيها، بينيما كل ما تملكه الحكومة العراقية هو التصرف في حصتها النفطية التي تُحدد على وفق عقود المشاركة.

يطلق على عقود المشاركة بأنها عقود احتكارية، تحجم منفعة الدولة النفطية من الاستفادة من المنفعة الاقتصادية بمواردها كاملة، فهي عقود تضع المستقبل الاقتصادي للدولة النفطية مرهوناً بوضع أسواق النفط العالمية، ومن المعروف أن هذه الأسواق شديدة الحساسية، لذا يجب على الدولة النفطية المضيفة للشركات الأجنبية أن تضع مصلحة الدولة أهم أولوية عند إبرام هذه العقود وألا تلجأ لإبرام هذه العقود إلا للضرورة القصوى وعدم توافر أي بدائل لها بسبب ما ينتج عنها من استغلال للدولة النفطية المضيفة، كما يجب تحديد نسبة العمالة المحلية عند إبرام هذه العقود وتحديد تخصصاتهم الوظيفية، واشتراط تدريب الكوادر الوطنية من الدولة المضيفة، ومن الدول النفطية التي أبرمت مثل هذه العقود على سبيل المثال دولة انجولا عند استضافتها للشركات متعددة الجنسية الايطالية والبريطانية والأمريكية في مجال استخراج النفط (عبد العالي، ٢٠٠٨، ١-٢).

المطلب السادس

تاريخ عقود المشاركة

بدأت حكومات الدول المنتجة للنفط في إبرام عقود المشاركة مع الشركات المستثمرة الأجنبية، في النصف الثاني من القرن العشرين، كما قاموا بإبرام العديد من الاتفاقيات مع منظمتي الأوابك والأوبك وبين حكومات الدول المنتجة للنفط بعضها مع بعض. كما أصبحت الدول المنتجة للنفط تطالب الشركات الأجنبية بنصيب أكبر في مشاركة الأرباح والإدارة، وذلك عن طريق امتلاك الدول المنتجة للنفط نسبة من أسهم الشركات المستثمرة. وفي عام ١٩٥٧م ، تم إصدار أول تشريع نفطي في دول الشرق الأوسط، نص هذا التشريع على أنه من حق الحكومة الإيرانية امتلاك ٣٠ ٪ من رأس مال الشركة المستثمرة في نفطها (أبو زيد، ٢٠٠٤، ٦٧).

ومن هنا اعتمدت منظمة الأوابك هذا الأسلوب في إبرام العقود المشاركة، هناك بعض الدول اتجهت لتأسيس شركات مشتركة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية بنسبة مشاركة ٥٠٪ في الأرباح وممارسة النشاط الإداري لكل طرف بشرط المساواة بين الكوادر الوطنية والأجنبية في الحقوق كافة من أجر وتوزيعات للأرباح ومستحقات وحوافز وتوزيع المراكز الإدارية.

بعد انتشار الصناعات النفطية على نطاق واسع، وأصبح الشغل الشاغل للدول العربية عامة والعراق خاصة هو استكشاف النفط ومع زيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة سعي الدول للنهوض بالقطاع الصناعي الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط ومع عدم توافر الخبرات الفنية في استخراج النفط من الدول العربية بل وجهلهم بنظام التنقيب والاستخراج والتكرير والتخزين والنقل وغيره من مراحل انتاج النفط، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الشركات الأجنبية التي تملك التكنولوجيا الحديثة والخضوع لشروطها وعدم رغبة الدول العربية في تحمل المخاطر الناتجة عن استخراج النفط مثل تحمل نفقات هائلة في عملية التنقيب وعندما تبدأ عملية الاستخراج تكون كمية النفط المستخرجة غير تجارية، من هنا ظهرت الشركات الأجنبية بحيلة عقود المشاركة

بأن تقوم بعملية استخراج النفط وتحمل المخاطر الناتجة عنه في المقابل تحصل على حصة لها في الكمية المستخرجة يتم الاتفاق عليها عند إبرام عقود المشاركة.

تم ابتكار عقود المشاركة وغيرها لإرضاء الدول النفطية المضيفة مع احتفاظ الشركات الأجنبية بحصتها وأيضاً تمتعها بامتيازات تسمح لها بالتأثير في السياسات النفطية للدولة المضيفة. لا تمنح هذه العقود للشركات الأجنبية حصتها من النفط المتفق عليها في عقود المشاركة وهو تحت الأرض بل لابد من استخراجه وبيعه ومن ثم تحصل الشركة الأجنبية على حصتها المتفق عليها. ومن هنا يأتي تبرير المدافعين عن هذه العقود بأننا بدون هذه النوع من العقود وحتى ولو بها استغلال لثروة البلد فإن بها مصلحتها أيضاً بل أن المصلحة الناتجة عنها تغلب على الجزء المستغل. ويضيف المدافعون عن مثل هذا النوع من العقود أن الشركات الأجنبية تعمل وتتصرف كمالك للنفط وبالتالي تنشر حجم ما لديها من مخزون، وكلما زاد حجم المخزون من النفط زادت أسعار أسهم هذه الشركات في البورصة وهذا حق الشركات الأجنبية ولها أن تدافع عن هذا الحق إذا لم تحاول حكومة الدولة المضيفة أن تتصرف بشكل ينتقص منه (عبد العالي، ٢٠٠٨، ٨).

في يناير عام ٢٠٠٦ م أصدرت وزارة التخطيط والتعاون العراقية إستراتيجية التنمية الوطنية، تضمنت هذه الإستراتيجية هدف رفع مستوى الإنتاج من النفط الخام إلى ٣,٥ ملايين برميل يومياً وأيضاً زيادة إنتاج الغاز الطبيعي، ولن يتم ذلك إلا من خلال جذب الشركات الأجنبية للعمل على تطوير حقول للنفط والغاز على وفق عقود المشاركة في الإنتاج. وبررت وزارة التخطيط إبرام هذه العقود بحاجة القطاع النفطي لها لإعادة تأهيل الحقول القديمة واكتشاف حقول جديدة ودمج الشركات النفطية الوطنية مع الأجنبية، توظيف المزيد من العمالة الوطنية، تدريب الكوادر الفنية الوطنية. صدرت في عام ٢٠٠٧ مسودة مشروع قانون النفط والغاز، يهدف هذا المشروع إلى تطوير القطاع النفطي العراقي بالشراكة مع المستثمرين الدوليين والمحليين الذين يتمتعون بمهارات علمية وخبرات إدارية على وفق شروط محددة لضمان شراكة فعالة بين الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب (عبد العالي، ٢٠٠٨، ٩). وكان الترويج لعقود المشاركة التي يتم إبرامها مع شركات النفط الأجنبية باسم عقود النفط والإنتاج، هذا الترويج تم من قبل استراتيجية التنمية الوطنية الصادرة في عام ٢٠٠٦م، ومسودة قانون النفط والغاز الجديدة.

ما يميز عقود المشاركة عن عقود الإمتيازات هو أن عقود الامتيازات: هي عقود تسمح للشركات الأجنبية في ملكية النفط ،في المقابل تقوم بتقديم تعويضات عنه للدولة النفطية المضيفة، أما عقود المشاركة: فهي عقود تنص على ملكية الدولة النفطية قانونياً للنفط فهي تعوض استثماراتها في الحقول النفطية بالاتفاق مع الدولة المستثمرة في الحصول على نسبة معينة من حصة النفط المنتجة، هذه النسبة تخضع للتفاوض بينهما، لذا يعد من مميزات عقود المشاركة في الانتاج أنها تحفظ حق الدولة قانونياً في ملكية الاحتياطيات النفطية، لكن من مساوئ هذه العقود أن الشركات الأجنبية هي التي تتحكم في تحديد مستوى الانتاج وحصة المشاركة فيه

وتحديد حجم النفقات التشغيلية والاستثمارية أي تعد هي المسيطر فعليا على الاحتياطيات النفطية بينما الحكومة العراقية تكون محتفظة بحق ملكية النفط على الورق فقط (عبد العالي، ٢٠٠٨، ١٠).

المطلب السابع

شروط إبرام عقود المشاركة في الانتاج

لإبرام عقود المشاركة في الانتاج عدة شروط نذكر منها ما يلي (خنجر، ٢٠١٦، ١٦):

١- أن تكون إمكانية استكشاف حقول النفط غير مؤكدة.

٢- أن تكون الحقول النفطية المتعاقد عليها صغيرة الحجم مقارنة بالاحتياطي النفطي الكبير.

٣- أن تكون تكاليف التنقيب والاستخراج وغيرها من عمليات انتاج النفط مرتفعة.

٤- ارتفاع عامل المخاطرة نتيجة التكوينات الجيولوجية المعقدة أو الطبيعة الجغرافية الصعبة للحقول النفطية محل التعاقد.

٥- أن تكون الدولة النفطية التي تبرم هذا النوع من العقود لا تملك احتياطيات نفطية ضخمة ولا تنتج النفط بشكل تجاري.

المطلب الثامن

مبادئ عقود المشاركة في الإنتاج في القطاع النفطي

طالما الحاجة لإبرام عقود المشاركة في انتاج النفط العراقي، فلا بد أن يتم إبرام هذه العقود على وفق المبادئ التالية (العلي، ٢٠١٤، ٢٦٥):

١- لابد من وضع حد أقصى لحصة الشركة الأجنبية من الإنتاج النفطي يتم إثباته في العقد، وذلك بغرض تغطية النفقات التشغيلية واسترجاع النفقات الاستثمارية الناتجة عن كل مرحلة من مراحل إنتاج النفط وتسمى نفقة التكلفة.

٢- تتسلم الحكومة العراقية حصة مستمرة من النفط في بداية عملية الانتاج بدافع حق الملكية وتكون نسبة ثابتة من الكمية المنتجة.

٣- يتم تحديد الأسعار ونسبة كل طرف بالاعتماد على المفاوضات بين الطرفين (الدولة والشركة).

٤- يتم فرض ضريبة دخل على حصة الشركة الأجنبية من الأرباح.

٥- يجب تحديد مدة لعقد المشاركة في النفط ولا يكون مدى الحياة.

٦- ما تبقى من النفط بعد تسليم حصة الحكومة العراقية (النسبة الثابتة) يتم تقسيمه بين الحكومة والشركة المنتجة حسب النسبة المحددة في العقد لكن هذا يعتمد على طبيعة الحقل النفطي وحجم الاستثمار المطلوب.

قد تضع الشركة الأجنبية بنداً في العقد يقتضي بموجبه تحجيم قدرة الدولة في المستقبل من تغير معدلات الضرائب أو سن قانون يؤثر في الشركة، ومن هنا يظهر لنا أن أسلوب عقد المشاركة في النفط لا يتناسب مع طبيعة القطاع النفطي العراقي لعدة أسباب منها (خنجر، ٢٠١٦، ٢٠):

١- يمتلك العراق احتياطيات نفطية ضخمة سواء كانت مؤكدة أم غير مؤكدة.

٢- الجدوى الاقتصادية العالية لحقول النفط في العراق لقرب طبقتها الجيولوجية من سطح الأرض.

٣- عدم توافر عنصر المجازفة لدى الحكومة العراقية.

٤- تكلفة انتاج برميل النفط العراقي من أدنى المستويات على مستوي العالم.

٥- لا يجوز اعطاء الأراضي العراقية التي لم يتم عمل مسوحات فيها للشركات الأجنبية بعقود مشاركة لوجود احتمال كبير أن اكتشافها يكون بمعدلات تجارية مربحة.

المطلب التاسع

خصائص عقود المشاركة في الإنتاج

تتميز عقود المشاركة في الإنتاج بعدة خصائص من أهمها ما يلي (سدحان & المحمداوي، ٢٠١٩، ٧):

١- مدة العقد: تتراوح مدة صلاحية عقد المشاركة في الإنتاج من ٢٥ – ٣٠عاماً مع إمكانية تجديد المدة.

٢- الحدود المكانية: يتضمن العقد تحديد مساحات محددة من الأراضي العراقية من أجل التنقيب عن النفط، ولا يحق للشركة الأجنبية تجاوز هذه المساحة.

٣- تعدد أطراف العقد: تتم عقود المشاركة في الانتاج بين طرفين أحدهما الدولة النفطية وما يمثلها من شركات نفطية وطنية والطرف الأخر الشركة الأجنبية، إذ يتم إنشاء شركة جديدة لتنفيذ عمليات جميع مراحل العمليات النفطية بالنيابة عن طرفي العقد، هذه الشركة الجديدة تتمتع بجنسية الدولة النفطية وتخضع لقوانينها.

٤- التخلي: في حالة عدم العثور على النفط أو الغاز بكميات تجارية في أحد المساحات التي يتضمنها عقد المشاركة فإنه يجب على الشركة الأجنبية التخلي عنها وتقليص المساحات في العقد تدريجياً بعد مرور مدة معينة.

٥- العوائد المالية: بعد إتمام عملية الانتاج تحصل الدولة من الشركة الأجنبية على حصتها من النفط والغاز التي يجب أن تكون بنسبة ٥٠٪ من إجمالي الكمية المنتجة مع فرض ضرائب دخل على أرباح الشركة الأجنبية بنسبة

٢٥٪ من إجمالي أرباحها، وبالتالي تحصل الدولة النفطية على ٧٥٪ من احتياطياتها من النفط والغاز. لم تفرض الدولة النفطية ضريبة الدخل على أرباح الشركات الأجنبية التي تعمل على وفق عقود المشاركة في الإنتاج إلا في خمسينات القرن الماضي، لذا تتمتع عقود المشاركة في الإنتاج بنظام ضريبي متوازن.

المطلب العاشر

واقع عقود المشاركة في الانتاج بالعراق

الشركات التي تعمل في العراق بنظام عقود المشاركة في الإنتاج كالتالي (عقراوي، ١٩٦٨، ١٢):

١- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج مع شركتين فرنسيتين لتطوير ثلاثة حقول وهما حقل (مجنون –ابن عمر – الناصرية).

٢- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج لتطوير حقل في شرق بغداد مع شركتين إيطالية وأسبانية.

٣- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج مع ائتلاف هندي إندونيسي جزائري لتطوير حقل الطوبة في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

٤- في عام ٢٠١١م تم ابرام مشاركة في الانتاج بين شركة غاز الجنوب وشركة شل الأمريكية وذلك للاستثمار في الغاز الطبيعي المصاحب في حقول النفط، وفرضت ضريبة على أرباح هذه الشركة بنسبة ٣٥٪ (نبيه، ٢٠١٠، ٢٥).

اعتمد بشكل أساسي قانون النفط والغاز في إقليم كردستان العراق لسنة ٢٠٠٧م، على عقود المشاركة في الانتاج وبموجب هذا القانون تم تأسيس مجموعة الشركات الوسيطة بين الحكومة العراقية وبين الشركات الأجنبية بهدف تطوير حقول النفط والغاز بإقليم كردستان العراق، وتختص هذه الشركات الوسيطة في إدارة عمليات الإقليم وتتمتع باستقلال مالي وإداري ، ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بها بقرار من مجلس الوزراء ويصادق على هذا القرار أعضاء البرلمان بالأغلبية (المنايلي، ٢٠١٤، ٣٩). ومن ضمن هذه الشركات الوسيطة في إقليم كردستان : شركة كردستان لاستكشاف وإنتاج النفط (KEPCO)، شركات كردستان الوطنية للنفط (KNOC)، شركة كردستان لعمليات التكرير وتوابعها (KODO)، وشركة إقليم كردستان لتسويق النفط (KOMO).

بعد إقرار دستور عام ٢٠٠٥م، وقعت حكومة إقليم كردستان العراق حوالي ٤٨ عقد مشاركة في الانتاج النفطي مع شركات عالمية، ما عدا ثلاثة عقود وقعت عام ٢٠٠٤م، وهي عقدان مع شركة نروجية (DNO) أحدهما في أربيل والثاني في طاوكي، وعقد ثالث مع الشركة التركية (Genel Energy) في طق طق، من ضمن (٤٨) عقداً (٦) عقود مع شركة اكسون موبيل الأمريكية في عام ٢٠١١م، تشمل هذه العقود الموصل وديالى ومحافظة واسط وكركوك (سدحان & المحمداوي،٢٠١٩، ٨).

المطلب الحادي عشر

النتائج المحتملة لعقود المشاركة في الإنتاج

في عام ٢٠٠٥م، قام Greg Muttitti بدراسة بعنوان " نهب ثروة العراق النفطية"، وذلك لحساب مقدار خسارة العراق في حالة قيامه بتطوير (١٢) حقلاً نفطياً بعقود مشاركة في الإنتاج، وتوصل إلى أن خسائر الحكومة العراقية أو أرباح الشركات الأجنبية تزيد بزيادة أسعار النفط العالمية، وهو ما تؤكده أغلبية المؤشرات النفطية، كما توصل إلى أن أقصى حد للخسائر هو عندما يتم توقيع العقود على وفق النموذج الروسي، وأدنى حد للخسائر هو لو تم توقيع العقود على وفق النموذج الليبي الأكثر صرامة (محمد، ٢٠٠٨، ٩٣) ، كما هو موضح في الجدول (٩) التالي:

جدول (٩): الحد الأعلى والأدنى للخسائر عند توقيع العقود على وفق النموذجين الروسي والليبي

سعر النفط (دولار/ البرميل)	الحد الأعلى للخسارة (النموذج الروسي)	النموذج الأدنى للخسارة (النموذج الليبي)
٣٠	١٤٣	٥٥
٤٠	١٩٤	٧٤
٥٠	٢٥٠	٩٤
٦٠	٣٠٠	١١٠

المصدر: محمد، سامي عبيد (٢٠٠٨)، "دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على عقود المشاركة في الانتاج"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢٢، ٩٣.

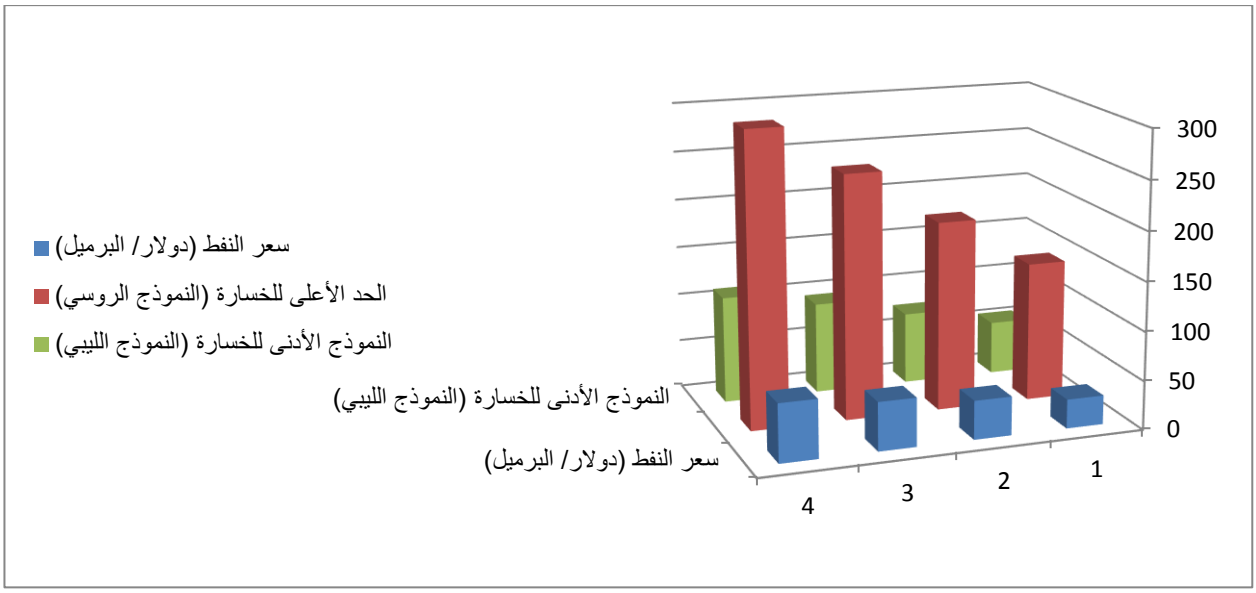

الشكل (١٣): يوضح الحد الأعلى والأدنى للخسائر عند توقيع العقود على وفق لنموذجين الروسي والليبي

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

وترى الباحثة وجوب استغلال أفضل الفرص ، وطالما أن العراق لا يمتلك أحدث الوسائل التكنولوجيا المستخدمة في قطاع النفط، وأن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط أمر لا مفر منه، يجب على العراق أن يتعامل بذكاء مع الشركات الاستخراجية الأجنبية وذلك برسم خطة إستراتيجية واقعية قابلة للتنفيذ لاستغلال ثروة العراق النفطية وإنشاء هيأة للرقابة على تنفيذ هذه الخطة وتقييم كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

كما ترى الباحثة ضرورة زرع تعزيز ثقة الشركات الأجنبية في التحكيم المحلي وتفادي اللجوء إلى التحكيم الدولي، وذلك لأن المادة (٣٧) في العقود تعطي "غرفة التجارة العالمية"، الحق في التحكيم القطعي والذي يكون مقره باريس، وذلك لعدم ثقة الشركات بالتحكيم الوطني للعراق، هذه المادة في العقود تفقد العراق بعض حريته في تحديد كمية الانتاج والتوزيع بين الآبار والحقول، كما فيها بعض المساس بالسيادة الوطنية، فضلاً عن تكاليفها المالية الباهظة.

ونظراً لعدم قدرة العراق على الخروج من منظمة الأوبك نتيجة لتحكمها في حصة إنتاج العراق من النفط وهذا التحكم تنتج عنه خسارة للعراق خاصة في حالة انهيار أسعار النفط عالمياً، لأن هذا الخروج تنتج عنه خسائر مادية وسياسية فضلاً عن تسببه في انهيار الأسعار وحدوث خسائر كبيرة، وترى الباحثة ضرورة التوصل إلى اتفاق مع المنظمة على سن قوانين أكثر مرونة تقلل من الخسائر التي تتعرض لها عند انهيار الأسعار عالمياً.

كما ترى الباحثة ضرورة إعادة النظر في البند (في عقود التراخيص) الذي ينص على: (أن يقبل العراق بدفع حوافز للشركات عن البراميل التي لم تنتج)، كما أننا نرى ضرورة التفاوض مع الشركات لإلغاء أو تعديل هذا البند بالصورة التي تخدم العراق، ويمكن العمل بها، وبما أن هذا التخفيض يعني تقليل الاستثمارات الأولية (إي تقليل الإنتاج)، إلا أنه يخفف من ضغط القروض على البلاد، إلا أن التفاوض في هذا البند ليس مستحيلاً، طالما يوجد مجال المساومة في فقرات أخرى من العقود، مثل قضية هامش الربح وغيرها .

المبحث الثاني

عوائق الاستثمار بالعراق وسبل معالجتها

يفتقر العراق إلى بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات، وذلك لأسباب عدة بعضها يرتبط بعدم الاستقرار الأمني وتدهور البنية التحتية، وبعضها الأخر يرتبط بالافتقار إلى السياسات المناسبة لتطوير القطاع الخاص العراقي، وكل هذا شكل عوائق في جذب الاستثمارات إلى العراق. على الرغم من الإصلاحات والسعي من جانب الحكومة العراقية لتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وتحقيق النجاحات في ذلك، إلا أن العراق ما زال يعاني من عوائق أدت إلى التقليل من كسب ثقة المستثمرين المحليين والأجانب (الذبحاوي، ٢٠١٢، ٢٤).

المطلب الأول

عوائق الاستثمار بالعراق

مشكلة العراق اليوم ليست قوانين الاستثمار بل تتمثل بالعوائق التي تواجه تكوين البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار، ومدى توافر الجدية والوضوح في تطبيق الأبعاد المختلفة للبيئة الاستثمارية وخاصة البعد القانوني والسياسي والاقتصادي، وتحول السلطة السياسية الحاكمة من حالة النزاع والانقسام إلى حالة التكاتف الوطني وتقديم المصالح الوطنية في المرتبة الأولى عن المصالح الأخرى (Ashwarya, Sujata , 6 , February 2013).

ويترتب على ذلك خلق بيئة استثمارية مناسبة، وذلك من خلال استقرار النظام السياسي وتعميق الحكم الديمقراطي والشفافية واطلاع الشعب على جميع التفاصيل سواء كانت متعلقة بشفافية الموازنة والتقارير المالية والمحاسبية ونظام المناقصات، فضلاً عن زيادة وتعميق دور مؤسسات المجتمع المدني وإعطاء للصحافة والإعلام دور رقابي بوصفها عين رقابية على العمل الاقتصادي والسياسي (Foote et. al., 2004, 47-70).

كما أن كفاءة القطاع المصرفي والمالي تعمل على مساندة العملية الاستثمارية، إذ تعد مؤسسات الوساطة المالية والاستثمار عاملين متلازمين لرفع مستوى النمو والتنمية المستدامة، كما أن القطاع المصرفي يعد من العناصر الرئيسة للأنشطة الاستثمارية (Abdullah, 1990, 79- 89) ، ولقد غابت فعالية الوساطة المالية في العراق وخاصة البنوك التجارية، حيث أنها لا تتعامل وبمرونة عالية وهو ما يجعلها لا تستجيب بسرعة لمتطلبات القطاع الخاص والأجنبي وفي مجال التمويل (Al-Tai & Sabah, 2019, 12).

ويتطلب ذلك مواصلة الجهود لتفعيل وتحديث القوانين والأطر العلمية، وذلك لتنشيط المصادر التمويلية لتكون عاملا مشجعاً لرجال الأعمال والشركات في مجال الاستثمار، كما انه لابد من الاستفادة من

الخبرات والكوادر المصـــرفية العربية أو الأجنبية والمؤســـسـات المالية الدولية لاســـتخدام التكنولوجية الحديثة المصرفية، فضلاً عن إعادة هيكلة المصارف، تخفيض المخاطر، الالتزام بالمعايير الدولية، تشجيع التعاون مع المؤسسات العربية والأجنبية، خلق أدوات استثمارية جديدة ... الخ (العقابي ، ٢٠٠٦، ١٧٩).

كما انه لم تتوافر الإرادة السـياسـية حول تعميق مفهوم الاسـتثمار وأهميته للاقتصـاد العراقي بوضـوح حتى الآن، حيث لم تتحول هذه النية الواضـحة إلى إرادة إدارية ومهنية لعملية الاستثمار ومنافعه، وذلك لوجود نقص واضـــح في البنى الارتكازية وخاصـــة الكهرباء والخدمات الأخرى. ولعل الأهم من ذلك حالة التأهيل والتحول وتجنب الصـــراع السـياســـي حيث أن وراء ضـــعف الوعي الاســـتثماري لدى غالبية المواطنين وكذلك السياسيين وبعض الهيآت الإدارية لإدارة شؤون الاستثمار، كان الابتعاد لسنوات طويلة عن تجارب الدول العربية والإقليمية ودورها في تنمية الاقتصاد (Sdralevich , 2014, 13).

ومن هنا ظهرت أهمية الدور الإعلامي الواضـــح لتحقيق الثقافة الاســـتثمارية أو عقد ندوات وتأليف الكتب حول المواضـيع الاستثمارية و إدخال المناهج الاستثمارية إلى بعض الأقسام الدراسية والمختصـة لتطوير الهيآت الإدارية والقائمين عليه و إنشاء المعاهد المتخصصة.

وبالرغم من المجهودات المحققة في مجال الإصـلاح للنظام الإداري والقضـائي، إلا أن فسـاد التخطيط المركزي المتراكم لا يزال يشـكل عقبة أمام اسـتراتيجيات الإصـلاح، وهو ما يجعل المسـتثمرين المحتملين قد يضـــطرون لتحمل نفقات مرتفعة ويصـــرفون وقت أكثر وجهد، إذ تكون النظم الحالية مرهقة ومربكة، كما أنه قد تواجه بعض المعاملات الخاصـــة بالاســـتثمار تأخيرا بيروقراطيا، كما إن الفســـاد المسـتشـري يعرقل التجارة والاسـتثمار، ويجعل آليات فض المنازعات لا تزال غير شـفافة ويتعذر الاعتماد عليها (Basem & Saeh, 2013, 14) .

ومن العوائق عدم وجود الكيانات الداعمة لتطوير الاسـتثمار كشـركات التقييم الائتماني وشـركات الاســتشــارات المالية والمحاســبة والتدقيق وشــركات الاســتثمار والتمويل غير الموجودة، التي ما زالت بدائية وأعمالها ضـــعيفة ورأس مالها قليل، وقد انعكس ذلك على دورها التمويلي ومســـاندة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، حيث أن توســـيع عمل هذا القطاع لا يمكن له النجاح إلا إذا رافق قطاع مالي حديث، وهنا يجب انتهاج سـياسـة جذرية تناقش هذا القطاع وتقف على نقاط الضـعف وتضـع الحلول لها لوضـعه على الطريق الصحيح (علي، ٢٠٠٩، ٧٢-٧٥).

كما إن فقدان الأمن نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، يعد من العوامل الطاردة بشـــدة للاســـتثمار الأجنبي، حيث انه من المعلوم أن رأس المال يبحث أو يتجه نحو المناطق ألاكثر أمناً لأن هناك علاقة طردية بين توافر الأمن والاسـتثمار الأجنبي، فبدون أمن لا يسـود اسـتقرار سـياسـي، ولا اسـتقرار اقتصـادي، وما يترتب عليه من تهريب رأس المال إلى حيث الأمن والاسـتقرار، كما أن عدم الاسـتقرار الأمني

والسياسي والاقتصادي يجعل من أي بلدٍ بؤرة توتر تعرقل توافد الاستثمارات الأجنبية إليه (العزاوي، ٢٠٠١، ٣٥).

وقد عانى العراق في السنوات السابقة من فقدان الاستقرار الأمني، الذي أدى إلى خسارة العراق إلى الكثير من الاستثمارات الأجنبية، والكل يعلم بصعوبة السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي للعراق، وبالتأكيد فإن المستثمر الأجنبي في مثل هكذا أجواء أمنية لن يفكر أصلاً في زيارة العراق فضلاً عن جلب أمواله والاستثمار فيه (الهيتي وعبد الغفور، ٢٠١٤، ٦٠).

وتؤثر حالة عدم اليقين المستقبلية الناتجة عن غياب الرؤية الاستراتيجية لمستقبل وتوجهات التخطيط الاقتصادي في الدولة وخاصة في مجال الاستثمار، وفقدان التنسيق والانسجام بين الهيأة الوطنية للاستثمار والوزارات ذات العلاقة حول الاستثمار على المناخ الاستثماري للعراق. كما تؤثر الإجراءات المتنوعة في المستثمر كثيرا، حيث انه يدخل عند قدومه للبلد المضيف بمنظومة من العلاقات المتشابكة مع الدوائر والأجهزة الحكومية (World Economic Outlook, 2019, 25).

من الجدير بالذكر.. لا تكفي القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة وحدها لتحفيز الاستثمار دون وضعها قيد التنفيذ الفعلي ودون عوائق، لذلك نجد أن تتمتع الجهات المنظمة والمشرفة على الاستثمار بانضباط مهني ويتعامل بنزاهة وشرف مع المستثمرين فالموظف الحكومي لازال يعيش على تقاليد عمل في مجملها تقليدية وسلبية، وهذا كله يتعارض مع التنمية التي تتطلب سلوكاً منظماً وواعياً وجاداً اتجاهها (علي ، ٢٠٠٩، ٧٢- ٧٥).

ويعاني العراق من تردي البنى التحتية المشجعة للاستثمار الأجنبي وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية ، وسهولة الحصول على الوقود، وضعف الخدمات المصرفية وعدم تطورها بالدرجة الكافية بما يوازي دول الجوار على الأقل، فيما تزداد جاذبية الدول لرؤوس الأموال الأجنبية في حال توافر البنى التحتية الأساسية المتمثلة بخدمات الطاقة الكهربائية، والوقود، وتوفير المياه، وخدمات الاتصالات والنقل وبناها التحتية من موانئ بحرية ومطارات وسكك حديد وطرق وجسور، والخدمات المالية والمصرفية والتأمين، فإن جميعها تشكل حزمة من العوامل المشجعة للاستثمار الأجنبي (الهيتي وعبد الغفور، ٢٠١٤، ٦٠).

وقد تكون الإجراءات الضريبية التي تطبقها الدولة المستقطبة لرأس المال جاذبة للاستثمارات الأجنبية وفي أوقات أخرى قد تشكل عقبة أمام هذه الاستثمارات. وذلك لأن المشروع الذي يتهرب من الضريبة يقلل من تكاليف الإنتاج بسبب الانخفاض في نفقاته، ويسيطر على السوق ويتفوق على المشروعات التي تمتثل للقانون من خلال دفع الضريبة المفروضة عليها (المرصفاوي ، ١٩٧٣، ٥٣).

أما فيما يتعلق بالازدواج الضريبي، والذي يقصد به عمومًا فرض الضريبة نفسها أكثر من مرة، على الشخص نفسه، فيما يتعلق بالمال نفسه، في المدة نفس، يجب أن تكون هناك أربعة شروط لتحقيق الازدواج الضريبي وهي وحدة الشخص المسؤول عن دفع الضريبة، ووحدة الأموال الخاضعة للضريبة، ووحدة حقيقة امتلاك المنشأة له ،والوحدة الضريبية(أي ان تكون مفروضة على نفس النوع) (مراد، ١٩٦٢، ٢٢٠ – ٢٢٢).

أما من الناحية القانونية، فمن الممكن فرض ضريبة على دخل المستثمر الأجنبي في كل من بلد جنسيته، أو الدولة التي يقيم فيه، أو الدولة التي يوجد فيها ماله، او ينشأ الدخل من مصادر في إقليمها، طالما أن الضريبة هي حق مستمد من السيادة التي يتمتع بها كل بلد على مواطنيها، وعلى مواطنين أجانب يقيمون في أراضيها، وعلى أموال، ودخل من مصادر فيها. ومع ذلك، فإن هذه المسألة هي في الواقع عقبة كبيرة أمام المستثمرين الأجانب، كما انه يمثل عقبة أمام التجارة الدولية بشكل عام والسبب في ذلك هو أن الازدواج الضريبي يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه، كما أنه يقلل من العوائد التي يتوقعها المستثمر الأجنبي (الهيتي وعبد الغفور، ٢٠١٤، ٦٤-٦٥).

كما انتشرت ظاهرة الفساد المالي والإداري في كل من المجتمعات النامية والمتقدمة، وعلى كلا الصعيدين الأدنى والأعلى، إلى حد اتهام بعض رؤساء الدول والحكومات بالتورط في الفساد، لأن الموظفين العموميين والموظفين قد يحجبون العمل، وقد يتخذون القرارات دون دعم ويسربون المعلومات إلى طرف دون حزب، كل هذا من أجل الربح (Basem & Saeh,2013 , 15).

ويؤدي الفساد المالي والإداري إلى فقدان العدالة في التعامل ، والإنصاف في توزيع الثروة ، وفقدان العلاقة بين الدخل والجهد ، وارتفاع تكلفة المشروعات الاستثمارية ، وانخفاض الكفاءة ، وهذا عقبة أمام الاستثمار الأجنبي ويقلل من جاذبية الدول كبيئة مناسبة للاستثمار، وتعد ظاهرة تفشي الفساد في العراق ليست خافية لأي شخص ،إذ قد يضطر المستثمر المحلي والأجنبي في بعض الأحيان إلى دفع الرشوة والعمولات غير القانونية لبعض الموظفين لتسهيل بعض العقبات التي يضعها أمامهم هؤلاء الموظفون دون سند قانوني، فان هذه الظاهرة منتشرة في أجهزة الدولة والإدارات العراقية بشكل كبير (عفيفي ، ٢٠٠٤، ٩٥).

كما أن عدم دراية المستثمرين بإجراءات تسجيل الشركات يقف عقبة في جذب الاستثمار، إذ يجد المستثمر الأجنبي صعوبة في معرفة الخطوات اللازمة لتسجيل شركته في العراق ، وفي أي تسلسل ينبغي أن يحدث ، كما إن جميع أنشطة تسجيل الشركة مع دائرة مسجل الشركات تتم مركزيا في بغداد (Diamond & Berkuti, 2017, 6).

ويمثل الفشل في سن قانون ينظم عملية الاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز وإنتاجه في العراق احدى أهم العقبات أمام المستثمرين في هذا المجال الحيوي، كما انه تم استبعاد أحكام الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز والاستثمار في قطاعي المصارف وشركات التأمين (المادة ٢٩ من قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦).

كما ان تكاليف استخراج النفط العراقي وتطويره هي الأقل في العالم ،إذ يمتلك العراق ثروة كبيرة من الغاز، على وفق الأرقام الرسمية لوزارة النفط العراقية ، وتبلغ احتياطيات الغاز المؤكدة ٣١٠٠ مليار متر مكعب و ٤٣٥٠ مليار متر مكعب كاحتياطي محتمل ، وقد أدت السياسة الداخلية والحروب والنكسات الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية دورًا سلبيًا في تطوير قدرات العراق النفطية (O'Driscoll, 2018, 5- 6).

وقد أدى ذلك الى تراجعه وتدمير مرافقه وبنيته التحتية ، فضلاً عن التسبب في أضرار كبيرة في حقول النفط المنتجة ، وفشل العراق في تثبيت التكنولوجيا الحديثة في صناعة النفط ، وعدم قدرته على اعتماد العديد من التطبيقات الحديثة في مجالات حقول التنقيب والحفر والإنتاج ومرافق البناء والصيانة والإدارة ، ومعظم المتخصصين في مجال صناعة النفط والغاز إلا أن العراق يحتاج إلى استثمارات كبيرة قد تصل إلى أكثر من مائة مليار دولار والدولة العراقية وحدها غير قادرة حاليًا على النهوض بهذه المهمة العملاقة، بسبب الهجرة غير المسبوقة للعقول المتخصصة من الحروب، فضلاً عن قلة الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الحديثة (الجلبي ، ٢٠٠٥، ١٧٠).

وفي عصرنا الحديث ، عصر المعلوماتية أو العصر الإلكتروني ، أصبحت المعلومات أموالاً تُرجع إليها الحقوق وتُبرم العقود، كما افتقر العراق إلى القوانين وإلى بعض الجوانب المهمة لنظام المحاكم الفكرية الحديثة ، لذلك أعدت الحكومة العراقية مسودة جديدة لقانون حقوق الملكية الفكرية ، وحتى الآن ، لم يقم هذا المشروع الذي أقره البرلمان العراقي ، على الرغم من أهمية الموضوع ، خاصة وأن مشروع القانون تم تطويره على وفق المتخصصين (بندق، ٢٠٠٤ ، ٧).

كما أن عدم وضوح رؤية العراق لمسألة الخصخصة ،إذ يلتزم العراق بمعظم مشروعات القطاع العام الخاسرة ، والتي تشكل عبئًا كبيرًا على الميزانية العامة ، ويلتزم العراق بدفع ملايين الدولارات سنويًا لهذه المشروعات كمرتبات بالنسبة للعمال أو كمصروفات صيانة لهذه المشروعات، وعلى وفق وجهة النظر الاقتصادية الليبرالية ، فإن الهدف من الخصخصة هو تهيئة الظروف المؤاتية لسوق اقتصادية حرة تعكس الأسعار بشكل حقيقي وندرة الموارد المتاحة ، لقيادة المستثمرين والمنتجين والمستهلكين نحو اتخاذ قرارات

عقلانية وفعالة ، وإذا كانت أنشطة المشروعات العامة غير فعالة في تشغيل الموارد ، فسيتم تبرير الخصخصة (رشيد ٢٠٠٦، ٢٠٩).

تعد البيانات الإحصائية عن الاقتصاد الكلي في أي بلد مهمة للغاية بالنسبة للمستثمر الأجنبي لمعرفة مجالات الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال توفير بيانات عن مكونات الناتج المحلي الإجمالي للزراعة ، الصناعة ، التجارة ، النقل والخدمات ، السياحة ، وما إلى ذلك ، ومعدلات التضخم السائدة والإحصاءات المالية الحكومية ، من أجل معرفة السياسة المالية للبلاد واتجاهات الضرائب، وكذلك إحصاءات المسح النقدي من أجل التعرف على السياسة النقدية وتحديد سعر الفائدة ، فضلا عن إحصاءات التجارة الخارجية لمعرفة استيراد وتصدير السلع والخدمات بطريقة تعكس هيكل الاستهلاك والإنتاج في البلاد (الهيتي وعبد الغفور، ٢٠١٤، ٦٨).

المطلب الثاني

سبل معالجة عوائق الاستثمار في العراق

يعد توافر الإرادة السياسية والتشريعية والتنفيذية لتنفيذ ومراقبة الاستراتيجية الوطنية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية هو العامل لنجاح هذه الاستراتيجية بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهيدا لزيادة هذا التدفق (Moran, 1999, 20–21). فعلى المستوى التشريعي فقد قامت الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ والتي ألغت بموجبه القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ الذي صدر عن سلطة الاحتلال.

وتم بموجب القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ تأسيس هيأة الاستثمار الوطنية التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم تشكيل هيآت للاستثمار في مناطقها تتمتع بصلاحيات إصدار التراخيص ومنح الإعفاءات وتنظيم المشروعات الاستثمارية ، كما وأعطى إعفاءات وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب عن طريق الإعفاءات الضريبية واستئجار الأراضي والاستثمار في الأوراق المالية وإدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها وإلزام القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم، أن إصدار هذه القوانين لتوافر الأمان والضمان للمستثمرين الأجانب (قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦).

وعليه، فان البيئة الاستثمارية تتمتع بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومة واما على المستوى التنفيذي فيجب على الحكومة أن تقوم بتنفيذ هذه التشريعات وتحويلها، إلى قوانين وإجراءات حكومية تنفيذية تسهل وتحمي الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكي يتم تفعيل هذه القوانين يجب أن تتوافر فيها الشفافية والوضوح والاستقرار كي يضمن تنفيذها، ويجب أن

تطغى على هذه القوانين صفة الاستمرارية والتجدد حسب الظروف التي تستجد وبما يؤمن تحقيق مصالح مشتركة للبلد المضيف والمستثمر الأجنبي والمحلي (Mehdi, 2018, 49).

ونرى أنه من الضروري أن يفوق المردود الاقتصادي للحوافز والتسهيلات التي تقدمها هيأة الاستثمار العراقية الأعباء المالية التي تنتج عنها كالإعفاء الضريبي من الرسوم ومنح تسهيلات مالية أخرى تتحملها موازنة الدولة في صورة تكاليف مالية، وبالتالي فلابد أن تغطي العوائد النهائية للحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التكاليف المصاحبة لها بل وتتعداها بكثير (صافي ربح) وإلا فلا داعي لدعم هذا التدفق، من هنا فلابد أن تكون الأهداف المرجو تحقيقها من قبل الاستثمار واضحة ومحددة، وتحديد هل الغرض منها زيادة الصادرات، أم إشباع السوق المحلي أم زيادة الكفاءة الاقتصادية أم استثمار واستغلال المواد الأولية والطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي؟ ويرجع الغرض من تحديد الأهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم للبيئة الاقتصادية في العراق وبالتالي توجيه الحوافز على وفق الأهداف المحددة منه وبالتالي تحقيق الهدف بأقل تكاليف تتحملها الميزانية العامة للدولة.

كما أنه لابد من وجود سياسات داعمة ومكملة لسياسات جذب الاستثمار المحلي وخاصة للقطاع الخاص وليست متناقضة معه، لكون كثرة الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر تولد مخاطر في الاقتصاد الوطني، خاصةً في أوقات الأزمات العالمية والمحلية. فعلى الرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنة مع غيره من التدفقات المالية الخارجية فأنه قد ينخفض بظروف عالمية ومحلية كما حدث عام ٢٠٠١ (شلغوم، ٢٠١٢، ٨١).

وترى الباحثة أنه من الضروري أن تتماشى إستراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة دعم الاستثمار المحلي، ويكون الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ليس في كل المجالات بل في مجالات محددة تتطلب تكنولوجية حديثة أو رأس مال ضخم، وان لا تؤدي سياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نفور الاستثمار المحلي بل إلى زيادته، كما أننا نرى أنه من الأفضل دمج استثمارات محلية مع أجنبية في بعض المجالات كي تستفيد الاستثمارات المحلية من خبرة الاستثمارات الأجنبية وأن تضع يدها على التكنولوجيا الحديثة ونقلها إلى باقي الاستثمارات المحلية الأخرى.

كما ترى الباحثة أن يكون جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق بداية من مرحلة البحث واستخراج النفط نظراً لمحدودية الوسائل والإمكانات التكنولوجية التي يمتلكها العراق في هذا المجال كي يمكن تحقيق قيمة مضافة يستطيع العراق توظيفها في خدمة أهداف التنمية الأخرى في القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة وغيرها وتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة إذا علمنا أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل رئيس في تمويل الميزانية ،ويتطلب تحسين المناخ الاستثماري وخلق فرص عمل تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة توافر أركان وعناصر أساسية في المناخ الاستثماري ومنها

ضرورة استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة النقدية والمالية والتحكم بالتضخم (العزاوي، ٢٠١٦، ٨).

وترى الباحثة، أنه نظراً لكون مسألة تحسين الوضع الأمني في العراق ذات أهمية كبيرة في تحديد القرارات الاستثمارية للمستثمرين سواء كانوا المحليين أم الأجانب، وإنها أحد أكثر المشكلات أولوية في ضرورة إيجاد علاج لها، لذا نرى أنه من الواجب على الحكومة العراقية اتخاذ تدابير شـــاملة لتحقيق الأمن وخفض معدلات الجريمة ، فلن يستطيع العراق جذب استثمارات أجنبية مباشرة إلا بتحسن الوضع الأمني، إذ يجب توحيد صفوف الأحزاب السياسية من أجل إرساء قواعد ديمقراطية ومحاربة الفساد السياسي بسيادة القانون، كما يجب عدم إغفال قضية فائقة الأهمية وهي قضية الاستقرار الاقتصادي، فالهدف من أي استثمار أجنبي هو تحقيق أعلى معدل ربح باستخدام طاقة الإنتاجية أفضل استخدام وبالتالي فإن البيئة الاقتصادية إما أن تكون محفزة ومستقرة لجذب الاستثمارات الأجنبية كالمغناطيس أو تكون منفرة للاستثمارات الأجنبية والمحلية معاً، ومن ثم من الضروري توفير سعر صرف مستقر نسبياً ومعالجة الارتفاع المستمر للتضخم الذي يعاني منه العراق.

وفي إطار السياسة النقدية فأن الحكومة العراقية قامت بإصدار قانون جديد للبنك المركزي ذي الرقم ٥٦ لسنة٢٠٠٤ وهو يتضمن استقلالا قانونيا وتفويضا لأداء السياسة النقدية للبلد في ضوء المتطلبات الجديدة وتحرير أسعار الفائدة وتم إلغاء الرقابة على التحويل الخارجي وتفعيل دور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل توحيد متطلبات الاحتياطي القانوني والإدارة السليمة لعمليات السوق المفتوحة، حيث تم تحديد نسبة الاحتياطي القانوني ب٢٥% منذ شهر كانون الأول عام ٢٠٠٤، الأمر الذي سيحول نسبة الاحتياطي القانوني إلى أداة نافعة لغرض امتصاص التقلبات الواسعة في السيولة للمصارف، ودعم البنك المركزي عمليات السوق المفتوحة لتحقيق الاستقرار النقدي عن طريق إقامة مزادات لبيع وشراء الأوراق الحكومية (السندات وأذونات الخزينة) وبالتالي ضخ المزيد من السيولة لتكون في خدمة المشروعات الاستثمارية ومن ثم زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية العراقي (عباس ، ٢٠١٠، ٢٩).

كما أننا نرى أنه نظرا لأهمية وفاعلية الدور الذي تؤديه السياسة المالية بالعراق في خلق مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وذلك بأتباع أدوات السياسة المالية كأدوات الدين العام الداخلي المرتبط بسياسة السوق والتي من المحتمل أن تقلص الدور الحكومي وتعزز دور القطاع الخاص عن طريق توفير السيولة اللازمة، وبالتالي تحقيق استقرار مالي واقتصادي يتمثل في تخفيض العجز في الميزانية العامة. أما بالنسبة للإنفاق العام (الإنفاق الحكومي)، فإننا نرى أنه لابد من توجيهه لخدمة تمويل التنمية البشرية وتطوير البنى التحتية التي هي من أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبني نظام ضريبي

من خلال الإعفاءات والتسهيلات التي تقدم للمستثمرين. اما في إلاطار الخاص بالمناخ الاستثماري فلابد لهيأة الاستثمار في العراق بوصفها الهيأة الحكومية القائمة على رسم سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أننا نرى أنه من الضروري رسم خطة واضحة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوافرة لها، إذ يؤدي الجانب الترويجي دوراً مهما في نجاح مثل هذه الخطط وإقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي وتشمل الجهود إبرام اتفاقيات ثنائية إقليمية ودولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم التسهيلات ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل انتقال رأس المال والإرباح.

كما وترى الباحثة أنه من الضروري أن تتبني هيأة الاستثمار في العراق خطة ترويج تتكون من ثلاث مراحل :الأولى الدعاية والترويج من خلال المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد اللقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول، والثانية خلق الاستثمار أي إيجاد فرص مؤاتيه ومشجعه لاستثمار وبناء المؤسسات وإصدار القوانين، أما الثالثة فهي المحافظة على الاستثمارات القادمة من خلال توفير كل الخدمات الحكومية اللازمة وخصوصا البنية التحتية الحديثة ومن المفترض أن يتولى عملية الترويج هذه مكتب خاص لتشجيع الاستثمارات الأجنبية مما يملكه من الخرائط والبيانات والأرقام والإمكانات المادية والبشرية والقانونية في هذا المجال.

كما أننا نرى أنه لكي يتحقق الترابط بين مؤسسات قطاع الإنتاج المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق، لابد من تقديم التسهيلات والإعفاءات الضريبية للشركة أو المستثمر التي تقوم بتعزيز تعاونها مع الشركات المحلية بالشكل شريطة أن تؤدي إلى تسهيلات لتعظيم الانتفاع من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتحقيق ترابط مع القطاع الإنتاجي المحلي بما يعزز الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات المحلية. وقد تناولت هذه الفقرة قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ في الفصل الخامس المادة ١٥ الفقرة الثالثة والتي تشير إلى أن القانون يتيح مشاركة المستثمرين العراقيين مع المستثمرين الأجانب ويعطي حوافز مغرية منها الإعفاء من الضرائب لمدة سنتين.

ونظراً لأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط العراقي تعتمد بشكل أساسي على إبرام العقود سواء كانت عقود مشاركة أم عقود تراخيص أو غيرها، وعلى وفق والتساؤول "هل باعت جولة التراخيص نفط العراق للشركات العالمية" بأنها عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالإنتاج مما يعني أن النفط لن يكون تحت سيطرة الشركات الأجنبية، وأنها فرصة ممتازة لتحديث الصناعة النفطية العراقية على يد الشركات الأجنبية التي تمتلك الإمكانات التكنولوجية التي ستسهم في زيادة الإنتاج وذلك سيسهم في رفع مستوى معيشة المواطنين و بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتوفير

فرص عمل للمواطنين العراقيين وتحسين الأجواء الاستثمارية مما سيحفز المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق. كما يمكننا الأخذ برأي الاقتصادي المصري عبد الحافظ الصاوي بأنه يجب ألا تفرط الحكومة في جميع حقوقها فإذا كانت أزمتها المالية وحاجتها للنفط قد دفعتها للتوقيع على الصفقة فلا أقل من أن تضمن إحدى الميزتين وأن تتمسك بحصة من الإنتاج لا تقل عن الثلثين.

كما أننا نرى أنه من الضروري تعديل قانون النفط والغاز العراقي الصادر عام ٢٠٠٧ بما يتوافق مع ما وصلت اليه لعقود الاستثمارات النفطية المبرمة في الوقت الحالي في كثير من الدول المنتجة للنفط، ومن ثم يجب على المشرع العراقي عند صياغة وسن القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي العراقي أن يضع نصب عينه عقد المقاولة الناجح الذي تم إبرامه في عام ١٩٦٧ مع شركة ايراب الفرنسية والعقد المبرم الناجح في عام ١٩٧٣م مع شركة بتروبراس البرازيلية بحيث ينظم هذا التشريع ويضم جميع القضايا المتعلقة بالصناعة النفطية بما فيها من ملكية الدولة للموارد النفطية ، وكيفية الإعلان عن المناطق المطلوب تنميتها ، ووضع تنظيم كامل للعمليات النفطية بدءاً من مرحلة البحث والاكتشاف ، إلى مرحلة التنمية والاستثمار ، مع تحديد المدد في كل من هاتين المرحلتين.

وعليه، فإن تبني برنامج إصلاح اقتصادي واضح ومحدد ضمن إطار زمني، يجب أن يتناول حل المشكلات المتراكمة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي من خلال إعادة الاستقرار والتوازن الاقتصادي وبما يؤمن في مراحل لاحقة إعادة هيكلة الوحدات الإنتاجية لغرض رفع كفاءة الإنتاج وزيادته وهذا لا يتحقق إلا بوجود القرار والإرادة السياسية التي تقوم بتلك الإصلاحات والاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال.

وأن تأخر برامج الإصلاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ في العراق يرجع إلى عاملين هما التركيز على القضايا السياسية وثانيهما وجود مصدر للدخل وهو عوائد النفط، وإدراكا منا لحجم هذه المشكلة وهي انخفاض معدلات النمو وتذبذبها من سنة إلى أخرى طبقا لأسعار النفط وعوائدها (ألشمري& عبد الرضا ، ٢٠١٦، ٢٧).

ومن الضروري إيجاد مصدر للتمويل يوفر استقرارا بالنمو الاقتصادي ويجلب التقنيات ووسائل الإنتاج الحديثة فمن الضروري البدء ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة النظر في كثير من القضايا ومنها الخصخصة، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام في القطاعات غير الكفوء اقتصاديا منها. إن اعتماد سياسة الإصلاح الاقتصادي يجب أن تهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية لعوامل الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وتوسيع قاعدة الإنتاج بدلا من الاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز.

وعليه، فإن انتهاج سياسات تتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، قد تأتي بفوائد على اقتصادات الدول النامية ومنها العراق إذا ترسخت الأسس والظروف الهيكلية المتعلقة بحجم السوق ونوعها

ودرجة تكاملها مع السوق العالمية، لذلك تبقى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى العراق محدودة من غير استقرار أمنى وسياسي على الرغم من كل الحوافز المالية وجهود تحرير التجارة إذ أنها ليست سوى محاولة لاغتنام فرصة ما وقد لا تؤدي إلى الديمومة اللازمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث

رؤية مستقبلية لقطاع النفط العراقي في ضوء الاستثمار الأجنبي

تعد الصناعات النفطية أكبر مصدر لإيرادات الحكومة العراقية، نظراً للدور الذي يؤديه القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي وما يملكه العراق من احتياطيات نفطية هائلة تجعله في مصاف الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز الطبيعي المصاحب، تؤدي الصادرات النفطية العراقية دوراً مؤثر في الدخل القومي وتوزيعه وتوجيه الاستثمارات وبالتالي رسم اتجاهات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الدور الذي تقوم به في هيكل التجارة الخارجية، وتأثيرها الواضح في ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري والميزان التجاري. فما يميز الحقول النفطية العراقية دون غيرها على مستوى العالم هو انخفاض تكلفة الإنتاج بسبب عدم وجود عقبات جيولوجية وقرب النفط الخام من سطح الأرض، مما يجذب ويشجع الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع.

ونظراً للظروف التي فُرضت على العراق من حروب وعقوبات اقتصادية حرمته لسنوات من الاستفادة من طاقتها النفطية وما نتج عنه من تقادم الوسائل الفنية والأساليب الإدارية في مجال إنتاج النفط، هذا مما خلق حاجة ملحة للاستعانة بوسائل فنية وتكنولوجية وإدارية حديثة للاستفادة القصوى من النفط، وهذا ما توفره الاستثمارات الأجنبية. ونظراً لأهمية الاستثمارات الأجنبية التي لا غنى عنها في جميع دول العالم، إذ تتنافس الدول المتقدمة والنامية على جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب ما تحدثه من تأثير بالغ الأهمية سواء كان اقتصاديا أم اجتماعياً، على الرغم من أهمية الاستثمارات الأجنبية إلا أنها يشوبها العديد من العيوب كما ذكرنا في المبحثين السابقين لذا وفي ضوء أهميتها لابد من ترويضها في القطاع النفطي العراقي بما يحقق للشعب العراقي أكبر فائدة منها.

وفي ضوء ما سبق، سنركز في هذا المبحث على صياغة رؤية مستقبلية للقطاع النفطي العراقي في ضوء الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول

الدروس المستفادة من تجارب دولية في التعامل مع الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط

أولاً: تجربة المكسيك

في أغسطس ٢٠١٤، أصدرت المكسيك قانوناً ينظم الضرائب على المشروعات النفطية فيها كبداية لممارسة المستثمرين الأجانب في الصناعة النفطية، ويشمل هذا القانون بعض السمات الرئيسة وهي كالآتي (ميلز ٢٠١٨، ٩١):

١- يبلغ الحد الأدنى للأرباح التي تحصل عليها الدولة من نحو ١٣٪ خلال الاستكشاف، و٢٥ ٪ في السنة الأولى من بدء عملية التطوير الميداني ثم ترتفع إلى ٣٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

٢- تتحدد الأرباح التشغيلية بناءً على أسعار النفط والغاز العالمية، تبدأ من ٥,٧٪ للنفط، ثم تزداد عند زيادة الأسعار.

٣- تفرض ضريبة دخل على الشركة الأجنبية تقدر بنسبة ٣٠٪.

٤- تقوم الشركة الأجنبية باسترداد التكاليف بخصمها من الإيرادات الشهرية بحد أقصى ٦٠٪، وتكاليف الاستهلاك خلال مدة زمنية تتراوح من سنة إلى ١٠ سنوات.

٥- الأرباح التشغيلية تعد عطاءات تقدمها الشركة الأجنبية لكل منطقة تقوم باستكشافها، بحد أدنى من ٥,٨ إلى ٨,٢٤ ٪ وذلك بالاعتماد على العطاءات المقدمة في مزاد البلوكات النفطية في المياه الضحلة في يونيو عام ٢٠١٧، وتستخدم العطاءات لتحديد صاحب العطاء الفائز.

٦- يتم توزيع الأرباح بين الحكومة وبين الشركة الأجنبية على وفق معدل العائد قبل الضريبة، مع تقليل الحصة إي ٢٠٪ من المبلغ المتفق عليه سابقاً بشرط تجاوز معدل العائدات ٣٠٪.

ثانياً: تجربة النرويج

في مجال الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي، يمكن الاستفادة من خصائص النموذج النرويجي في منح التراخيص والمشاركة في الإنتاج وهي كما يلي (القاسم ٢٠١٠، ٣٦٣):

١- تكون صيغة التعاقد مشروعات مشتركة أو عقود تشغيل تكون الدولة شريكا فيها مع الشركة الأجنبية التي ترسي عليها المناقصة .

٢- إن تكون مدة الاستكشاف (٩) سنوات ويمكن تمديدها.

٣- تحدد الدولة حصتها من المشروع.

٤- أن تنفذ عدة مهام قبل الشروع في التفاوض مع الشركات، ومن هذه المهام ما يلي (ندوة حول الثروة النفطية العراقية، ٢٠٠٥، ٨):

- تقوم بعمليات المسح الزلزالي.
- القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية.
- صياغة نموذج للعقود على وفق معايير أهلية الشركات.
- تصنيف الحقول وتهيئة مناطق الاستكشاف.

٥- يمكن للدولة أن تنوع في استثماراتها النفطية بالتعاقد مع تشكيلة من الشركات النفطية الوطنية والدولية لكل مشروع بحيث تقدم كل شركة خبراتها المختلفة للمشروع .

٦- قيام النظام المالي في الدولة بفرض ضرائب.

ثالثاً: تجربة إيران

يعد عقد النفط الإيراني الجديد هو بالضبط عقود الخدمات التقنية في العراق ولكنه أكثر مرونة، ويتم سداد تكاليف الشركات من حصة الإنتاج، ولكنها تستهلك على مدى عدة سنوات، إذن لا يكون تاريخ استحقاقها في آن واحد، ثم يحصلون على رسوم لكل برميل نفط أو ألف قدم مكعب من الغاز، بالطريقة نفسها التي يتم تنفيذها في عقود الخدمات التقنية. ومع ذلك، يتم تعديل هذه الرسوم إما بالزيادة أو بالانخفاض بما يتماشى مع أسعار النفط ومخاطر المشروع. ويمكن زيادتها أيضاً إذا زادت الشركة من الإنتاج بما يفوق خط الإنتاج الأساسي (ميلز ٢٠١٨، ٩٢).

يمكن تطبيق نموذج العقد الجديد على منح عقود جديدة، إما للاستكشاف أو للتطوير، أو لإعادة منح عقود الخدمات التقنية للحقول التي تم التخلي عنها من قبل الشركات الأجنبية مثل حقل مجنون، ومع ذلك سيكون من الصعب ترحيل عقود الخدمات الفنية إلى نموذج جديد مع مراعاة ميزانية العقد شاملة التعويض المناسب للاستثمارات السابقة والمخاطر التي تتعرض لها الشركات الأجنبية، وعدم مقاطعة العمليات والاستثمار ، ويمكن تطبيق الشيء نفسه إذا تم تحويل عقود المشاركة في نهاية المطاف إلى الإنتاج الكردي (PSC) إلى نموذج عراقي مشترك، يتطلب التصميم الكامل لنموذج العقد، التشاور مع السلطة المختصة ومناقشته مع المستثمرين المحتملين، وتطوير النماذج الاقتصادية لمجموعة متنوعة من الحقول النفطية في ظل أسعار النفط والغاز المختلفة، يمكن أن يكون نموذج العقد كما يأتي (ميلز ٢٠١٨، ٩٢-٩٣):

١. الاستمرار في إتباع مبدأ عقود الخدمات التقنية، بحيث لا يحق للشركة الأجنبية أخذ حصة من احتياطيات النفط أو الإنتاج، ولكن تأخذ حصتها من التدفقات النقدية للمشروع.
٢. استهلاك التكاليف الرأسمالية على مدى زمني معين لتجنب تحمل الحكومة عبئاً مفرطاً من استرداد التكاليف.

٣. تحسب تكاليف الشركة الأجنبية المتعاقد معها كنسبة مئوية من أرباح المشروع، ويتم تحديد الأرباح كالتالي: (إنتاج النفط x سعره) + (إنتاج الغاز x سعره) – تكاليف التشغيل – الاستهلاك – تكاليف التمويل. واحتساب سعر النفط بسعر البيع الرسمي الذي ينتجه الحقل، واحتساب الغاز بسعر مرجعي معقول، وتحسب تكاليف التمويل بناءً على التدفقات النقدية، مع عائد سنوي يمكن حسابه على وفق النظام الأسترالي فضلا عن ٥٪ نفقات التنمية و١٥٪ نفقات الاستكشاف. وبما أن العراق ليس لديه منحنى عائد ثابت للسندات الحكومية، فيمكن استخدام سعر الفائدة الفدرالي الأميركي أو سعر ليبور سعر الفائدة في البنوك في لندن.

٤. النسبة المئوية من هذه الأرباح المستخدمة لحساب تعويضات الشركة الأجنبية المتعاقد معها، تكون مؤشراً غير ثابت، تمهيداً لتخفيضها إلى أدنى مستوى ثابت وهو ٥٪ ما يتوافق مع صيغة محددة تستند إلى معدل عائدات المتعاقد مثل قيام الشركة الأجنبية المتعاقد معها بعرض حصة أولية بنسبة ٣٠٪ ومع زيادة الربحية تنخفض إلى ٥٪.

٥. تملك الشركة الحكومية المشاركة للشركة الأجنبية المتعاقد معها حصة من العقد لمشاركتها في تسهيل عمليات التدريب والتعليم والإشراف على المشروع، لذا يجب ألا تكون ميزانية هذه الشركة عبئاً على الحكومة، لضمان اتخاذ قرارات تجارية عقلانية طويلة الأجل.

وترى الباحثة أنه يمكن للعراق الاستفادة من التجارب السابقة في إدارة الاستثمارات الأجنبية للقطاع النفطي كالتالي:

١. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة المكسيك في الاتفاق بين الحكومة والشركة الأجنبية على تحديد حد أدنى للأرباح التي تحصل عليها الدولة بشرط أن يكون هذا الحد قابلاً للزيادة وبالتالي تزداد أرباح الدولة من النفط كلما زاد أنتاج الشركة منه. أيضاً الاتفاق على أن الأرباح التشغيلية يتم تحديدها على وفق أسعار النفط العالمية لتجنب حدوث صدمات خارجية إذا حدث تقلب في أسعار النفط العالمية، وأيضاً الاتفاق بين الشركة والحكومة على أن يتم توزيع العائد قبل خصم ضريبة الدخل.

٢. يمكن للعراق الاستفادة من تجربة النرويج في فرض الضرائب، على الرغم من قيام العديد من الدول النفطية بتقليل الضرائب أو إلغائها كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ولكن للعراق أن يفعل ذلك ولكن ليس بشكل دائم وإنما لمدة ٣–٥ سنوات من بداية النشاط ومن ثم فرض ضرائب على الشركة الأجنبية تدريجياً، كما أن للعراق أن يدخل كشريك للشركات الأجنبية وليس كمتفرج على نشاط الشركة الأجنبية منتظرة أن تحصل على نصيبها من العائد بل لابد أن يكون شريكاً مطلعاً على كل تفاصيل النشاط.

المطلب الثاني

تعامل الحكومة العراقية مع الاستثمارات الأجنبية

نظراً لكبر أهمية قطاع النفط العراقي وما يترتب عليه من زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الاحتياطي الأجنبي يعاني قطاع الصناعات النفطية في العراق من مشكلات كبيرة، مرتبطة بعمليات استخراج النفط، لم تنجح الحكومة العراقية بشكل عام ولا وزارة النفط بشكل خاص في وضع خطط مناسبة لإدارة الثروة النفطية، على سبيل المثال لم تنشيء وزارة النفط العراقية جهة مختصة في مجال استثمار الاحتياطيات الفائضة في صندوق تنمية العراق، على الرغم من حاجة العراق الملحة لها، فضلاً عن الاعتماد المتزايد على إيرادات وصادرات النفط من قبل الموازنة العراقية مما يزيد الضغط على قطاع الصناعات النفطية لذا من الضروري تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على التنوع.

وبحسب البرنامج الاستثماري التابع لوزارة النفط، فان تنفيذ عقود التراخيص والمشاركة وغيرها من عقود الخدمات التي تقدمها الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع النفطي سوف يرفع الإنتاج العراقي من النفط الخام إلى ما يزيد على(١١) مليون برميل يومياً بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى وفق متوسط التكلفة الاستثمارية في اتحاد الأوبك سوف يكون إجمالي تكاليف البرنامج الاستثماري يقدر بحوالي ١٢٠ مليار دولار، على أن تكون التكلفة الاستثمارية للبرميل تقدر بحوالي ١,٨٨ دولار، بوصف الاستخدام الداخلي للنفط سيكون في حدود ٢,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، وسيستحوذ النفط الخام على مصادر الإنتاج نحو ٨,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠(خنجر، ٢٠١٦، ١١).

وترى الباحثة أن هذا البرنامج طموح جداً ولا يأخذ في الاعتبار العوامل التالية:

١- ضعف القدرة الاستيعابية للنقل ومنافذ التصدير ومراكز التخزين وقدرة الموانئ المحلية المحدودة والبنية التحتية المتهالكة للصناعة النفطية.

٢- الطاقة التصديرية الحالية وغير المستقرة وما قد يحدث من صدمات اقتصادية أو سياسية مما يؤدي إلى تأخر تنفيذ مشروعات تطوير القدرة التصديرية.

٣- محدودية الطلب العالمي على النفط وتذبذب أسعار النفط العالمية.

من الضروري إن يتوازن عرض النفط مع الطلب عليه، لتحديد الطاقة التصديرية التي تتناسب مع الطلب، حتى يتمكن العراق من تعويض الفرص الضائعة على مدار ٢٩ سنة ماضية.

كما ترى الباحثة أن صناعة النفط في العراق تواجه العديد من التحديات منها الطفرة الأمريكية في إنتاج النفط، وتطبيق سياسة حماية البيئة الصارمة، والتغيرات السياسية في الشرق الأوسط، وتقدم الطاقة البديلة

والمتجددة والسياسة المناخية، وظهور المركبات التي تعمل بالوقود البديل، وانتعاش سوق الطاقة الشمسية النظيفة، كل هذا وأكثر فرض على العراق ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي والمصدر الوحيد لتمويل الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن عدم الاعتماد على صادرات النفط كمصدر وحيد لتحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ليس فقط من أجل التحديات السابقة ولكن لكون النفط مورداً طبيعياً محدوداً لا يمكن الاعتماد عليه أبد الدهر، لذا من اللازم إعادة النظر في السياسة الاقتصادية في العراق وتهيئة البيئة الاقتصادية الداخلية لتحويل العراق إلى اقتصاد قائم على التنوع.

يتم تطوير معظم الحقول الرئيسة في العراق من قبل شركات النفط الأوروبية الرائدة في هذا المجال بموجب عقود الخدمات التقنية، ومع ذلك، فإن هذه العقود لا تمنح الشركة حقوقاً في احتياطيات النفط وإنتاجه، وبناءً عليه، تسلم حكومة الدولة المضيفة الحقل إلى الشركة الأجنبية التي تم التعاقد معها لتطويره عندما يصل الإنتاج إلى القيمة المستهدفة في الخطة التي أعدتها الحكومة للنهوض بالحقول النفطية العراقية ثم تقوم الدولة بسداد التكاليف التي تحملتها الشركة ودفع رسوم كل برميل من النفط أو ألف قدم مكعب من الغاز المنتج. أما عمليات التشغيل وتحديد الموازنة فيتم وضعها من قبل اللجان المشتركة التي وافقت عليها وزارة النفط العراقية، وهذا النموذج من العقود انتشر على المستويين العالمي والإقليمي (ميلز، ٢٠١٨، ٨٠).

وقد تم تحديد رسوم النفط والغاز عن طريق مناقصات أو عطاءات تنافسية في الجولات الخمس التي عقدت، إذ حددت وزارة النفط الحد الأقصى للرسوم المقبولة لكل حقل. وقد تختار الشركة أن تدفع الرسوم لها إما نقداً أو عيناً أي مقدار ما يعادلها من النفط. ويتم دفع الرسوم فضلاً عن سداد التكاليف كل ثلاثة أشهر وبحد أقصى يبلغ ٥٠٪ من الإيرادات الإضافية المستحقة من الحقول (٧٠٪ في حالة البلوكات المستكشفة). في المقابل تدفع الشركة التي تم التعاقد معها مكافأة لتوقيع العقد تتراوح بين ١٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار (صفر لحقول الغاز و١٥–٢٥ مليون دولار قيمة البلوكات المستكشفة)، فضلاً عن وجود شريك حكومي تابع لوزارة النفط، تبلغ حصته من المكافأة ٢٥٪ (ميلز ٢٠١٨، ٨٤).

ترى الباحثة إمكانية استفادة العراق من التجربة الإيرانية في إدارة التكاليف بأن يتم توزيعها وتحميلها على سنوات بتواريخ استحقاق مختلفة، ويفضل أن تكون الرسوم التي تحصلها الشركة من الحكومة العراقية على كل برميل أن تتبع الأسعار العالمية أي تتغير بالزيادة أو النقصان على وفق تغير الأسعار العالمية وذلك لتجنب الصدمات الخارجية.

كما ترى الباحثة أنه بدل الاعتماد على الشركات الأوروبية في استكشاف واستخراج وتكرير النفط العراقي يمكن الاستفادة من تجربة النرويج وذلك بقيام الحكومة العراقية بجذب العديد من الشركات سواء كانت محلية أم إقليمية (شرق أوسطية أو أفريقية أو خليجية) أو أجنبية بحيث تستفيد من تنوع خبراتهم جميعاً.

المطلب الثالث

برنامج مقترح لتطوير سبل التعامل بالعقود النفطية

ترى وزارة النفط العراقية انه طالما لا يمكن الاستغناء عن الاستثمار الأجنبي والذي يكون في صورة عقود الخدمات، فإنه يمكن بمقدورها تحسين شروط هذه الخدمات بوضع برنامج جديد للتفاوض وفرض شروط جديدة تهدف من خلالها إلى تحسين شروط الربحية في المقابل زيادة مستويات الإنتاج والاستثمار، ويتم التفاوض على هذا البرنامج مع الشركات الأجنبية، فإذا تمت الموافقة عليه سيتم تجريب كفاءة هذا البرنامج في الحقول والبلوكات النفطية الصغيرة فإذا أثبت كفاءته يتم تعميمه على الحقول الكبيرة، ومن أهم مميزات هذه الشروط الجديدة ما يأتي (ميلز ٢٠١٨، ٨٩-٩٠):

- التوافق بين شروط البرنامج والدستور العراقي.
- صياغته بوضوح مما يسهل على المجتمع المدني وغير المتخصصين فهمه.
- السماح بتقليل الإنتاج على وفق متطلبات منظمة الأوبك.
- أن تحقق الحكومة من خلال أرباح كبيرة تتفق مع حجم الثورة النفطية العراقية، فضلاً على فض التكاليف الاستخراجية التي تتحملها الحكومة.
- تقليل العبء المالي على الحكومة العراقية الناتج عن استرداد التكاليف خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط العالمية.
- ربط ربحية الشركة المتعاقد بالأسعار العالمية.
- ضمان حصول الشركة الأجنبية على مستحقاتها على الفور وإذا تأخر حصولها على مستحقاتها تحصل على تعويض عن التأخير.
- للحكومة العراقية الحق في ممارسة رقابة على نشاط الشركات الأجنبية بشرط البعد عن البيروقراطية.
- خلق سبل لتحفيز الشركات الأجنبية على نقل المهارات الفنية والإدارية والتكنولوجية للكادر العراقي والشركات المشاركة، فضلاً عن السماح لها بالحصول على مستوى معقول من الأرباح.
- مرونة الاستجابة للتغيرات في الأسواق العالمية مثل التكنولوجيا و نوعية الخزانات وأسعار النفط.
- سداد التكاليف التي تتحملها الشركة الأجنبية كما هي حتى عندما ترتفع أسعار المواد الصناعية في الأسواق العالمية.
- تشجيع الشركات الأجنبية على تحسين أدائها بزيادة أرباحها كلما سعت إلى زيادة الإنتاج أو الاحتياطيات، أو معاقبتها في حالة الإسراف والتبذير والتكاسل والأداء غير الجيد.

- توفير إستراتيجية لإبرام العقود بناءً عليها تطبق في حالة التعاقد على جميع الحقول سواء الاستكشافية أو تطوير مشروعات قائمة بالفعل مع تعديل بعض المعايير والإبقاء على باقي العقود كما هي.
- تشجيع الشركات الأجنبية على الاستفادة من الغاز المصاحب أو غير المصاحب والاستثمار فيه.
- استخدام أساليب لتحجيم قدرة الشركات الأجنبية على تقليل أرباح الحكومة الإجمالية أو حتى تضخيم التكاليف الاستثمارية التي تستردها هذه الشركات من الحكومة.

وترى الباحثة، أنه قد يحدث تعارض بين بعض الشروط أو السمات المكونة للبرنامج مع السياسات العامة للدولة مثل خفض التكاليف ومحاربة التهرب الضريبي وغيرها، لذا فإنه من الضروري البحث عن التجارب الدولية الناجحة في الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي ومحاولة تطويرها بما يتناسب مع الاقتصاد العراقي للاستفادة من هذه التجارب بما يخدم الأهداف الإنمائية في العراق.

كما ترى الباحثة أنه طالماً كانت السياسة النفطية أحد أهم أولويات الحكومة العراقية إن لم تكن أهمها على الإطلاق والتي تتمثل في إعمار وتأهيل الحقول النفطية التي دمرها تنظيم داعش، فضلاً عن تطوير حقول جديدة وبناء معامل تكرير جديدة ومتطورة لخدمة التصدير والاستهلاك المحلي، وأيضاً استكمال برامج التنقيب عن النفط فضلاً عن سعي العراق الى تدريب وتأهيل الكوادر العراقية وأيضاً تشجيع القطاع الخاص المحلي لمنافسة المستثمرين المحليين للاستثمار في بلوكات النفط، واستغلال العراق لإمكاناته الهيدروكربونية الهائلة.

في البداية تحتاج الكوادر الإدارية العاملة في الصناعات النفطية إلى مستوى تدريبي عالي الجودة لضمان تنمية مهاراتهم، كما أن الصناعة النفطية في العراق بحاجة إلى وجود مناخ آمن ومستقر سياسياً واجتماعياً واقتصادياً حتى يتم إجراء عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتكرير وغيرها بشكل طبيعي وهو ما لم يوجد في العراق حتى الآن، بجانب عدم وجود حكومات مستقرة تمتلك الصلاحيات الكافية لاتخاذ قرارات طويلة الآجل نتيجة لغموض المشهد السياسي.

ونظراً لأن العراق في أشد الحاجة إلى صناعة نفطية نشيطة تتميز ببيئة تنافسية لديها القدرة على النمو السريع، وتستجيب سريعاً للتغيرات فإنها بحاجة إلى الخصخصة سواء الكلية أم الجزئية إلى الخدمات الملحقة بعملية انتاج النفط من تكرير وتنقيب وتسويق وتوزيع وغيرها. نتيجة لغياب الاستثمار المحلي المرموق، فضلاً عن تدني الإمكانات التمويلية للبنوك المحلية، فإنه يجب على الحكومة العراقية خلق مناخ استثماري ملائم ووضع سياسات مالية تمكن البنوك من تحفيز الاستثمار المحلي وتوفير التمويل اللازم بشروط ملائمة.

كما ترى الباحثة أن العراق يعاني من عدم وضوح الأمور الدستورية والقانونية المتعلقة بالمفاوضات بين الدولة وشركات النفط الدولية مما يمنع وزارة النفط من اتخاذ قرارات طويلة الأجل بشأن تطوير الصناعة النفطية، فمثلاً

الفقرة (١١٠) في الدستور العراقي التي تنص على "النفط هو والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات" هي فقرة مفتوحة جداً وتحتمل الكثير من التأويل فهي تنص على أن مسؤولية إدارة النفط والغاز وتوزيع عوائدهم مسؤولية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة بالنسبة للثروات الحالية في حين لا تحمل أي دلالة عن وضع الثروات المستقبلية والتي قد تكون من مسؤولية حكومات الأقاليم كما توضحها الفقرة رقم ١١٢، مما يعني أنه لن تكون سياسات نفط العراق في يد حكومة مركزية أو تحت قانون أو سياسة موحدة لذلك من الضروري إعادة صياغتها حتى تتمكن الحكومة المركزية بالاشتراك مع حكومات المناطق المنتجة للنفط وضع استراتيجيات وسياسات لتطوير الثروة النفطية والغازية بما يحقق أقصى درجات الاستفادة.

وترى الباحثة ضرورة صياغة ووضع مشروع سياسي وطني تنموي على أساس ديمقراطي تعلو من خلاله المصلحة الوطنية المشتركة، والبعد عن الطائفية والتي أدخلت صناعة النفط خاصة والاقتصاد العراقي عامة نفقاً مظلماً وللخروج منه لابد من ان تشرع قانوناً اتحادياً يمنح الثقة في إمكانية الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز بوصفه ضرورة لابد منها للنهوض بالقطاع النفطي المتهالك.

الإستنتاجات

١- تعد البيئة الاستثمارية من المقومات الأساسية في دعم الاقتصاد القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية حيث أنها من أكثر القضايا الاقتصادية الكلية المهمة في جذب الاستثمارات ،إذ يعتمد تطور أي دولة على حجم التدفقات الاستثمارية سواء كانت محلية أم أجنبية وكذلك على كفاءة الاستثمار .

٢- تتأثر البيئة الاستثمارية للدولة بما يحيط بها من الدول الإقليمية من مقومات مشجعة للاستثمار أو عوامل مؤثرة بشكل سلبي في الاستثمار بشكل عام فهذا يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة ، إذ لا يمكن لدولة ما أن تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الإقليمي لها وخاصة في حالة وجود علاقات اقتصادية مع هذه الدول حيث أن التأثير يصبح متبادلا سواء كان سلبياً أم ايجابياً.

٣- نظراً لهشاشة البيئة الاستثمارية نتيجة لضعف السياسات والتشريعات في العراق، شهدت تركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط، وتضمنت التنقيب في ١٨ حقلاً نفطياً وغازياً، من خلال اتفاقيات تراخيص عقود الخدمة النفطية على مدى ثلاث سنوات للجولة الواحدة، عقدت هذه الاتفاقيات مع الشركات الأجنبية بمبالغ مالية ضخمة تسدد على فترات زمنية متقاربة جدا، وشهد العراق خمس جولات لتراخيص العقود أخرها في عام ٢٠١٨. من أهم سلبيات هذه الجولات على الاقتصاد العراقي عدم ربط مستحقات الشركات الأجنبية بسعر بيع الوزارة للنفط المستخرج.

٤- اعتماد العراق وبشكل شبه كامل على الواردات النفطية مما يتسبب في الكثير من المشكلات في حال انخفاض أسعار النفط العالمية وهذا ما ينعكس سلبا على استقرار الاقتصاد لذا يجب انتهاج سياسات جديدة تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية والاتجاه نحو الاستثمار الخارجي واستغلال القطاعات الزراعية والصناعية وذلك من اجل تنويع المردودات، وهذه السياسة تحتاج إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد.

٥- تعاني صناعة التكرير في العراق من ضعف التشريعات البيئية ويرجع إلى غياب ملكية دور القطاع الخاص وملكية معظم المصافي للشركات في القطاع العام وضعف القدرة التمويلية للدولة لتطوير المصافي بما يتماشى مع المعايير البيئية العالمية .

٦- هناك ثروة هائلة يمتلكها العراق يتم إهدارها وحرقها يوميا ومن الضروري استثمارها والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد خاصة وان السعر العالمي للغاز الطبيعي سيجعل الشركات الكبيرة تقوم بتقدير تكلفة التحويل بين النفط والغاز وأنواع أخرى من مصادر الطاقة المتاحة.

٧- امتلاك العراق لثروة نفطية هائلة، لفتت أنظار العالم وخاصة الدول الغربية إلى الاستثمار في قطاع النفط العراقي، والسيطرة عليه إن أمكن في ظل تزايد الطلب على النفط عالمياً، خاصة وان الصناعة النفطية العراقية مرت بالعديد من المراحل بدأت بهيمنة الشركات الأوروبية، مروراً بتأميم الشركات الغربية واستعاد العراق هيمنته على الصناعات النفطية مروراً بحرب الخليج الثانية وفُرضت على العراق عقوبات اقتصادية والحصار الذي دام ثلاث عشرة سنة، كل هذا من شأنه أدى إلى ضرورة توافر الامكانات الفنية والمالية العالية لإعادة تأهيل الحقول النفطية العراقية القائمة واكتشاف حقول نفطية جديدة، وذلك من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية.

٨- أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط العراقي تعتمد بشكل أساسي على إبرام العقود سواء كانت عقود مشاركة أم عقود تراخيص أم غيرها وان العراق غير قادر على استخراج النفط بالكميات المطلوبة بالمعدات القديمة التي يمتلكها ، فهذه فرصة ممتازة لتحديث الصناعة النفطية العراقية على يد الشركات الأجنبية التي تمتلك الإمكانات التكنولوجية الذي سيساهم في زيادة الإنتاج وذلك سيساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين و بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى وتوفير فرص عمل للمواطنين العراقيين وتحسين الأجواء الاستثمارية مما سيحفز المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق.

٩- لا تعد العقود النفطية نصوصاً مقدسة لا يمكن التعديل عليها والتبديل فيها وهذا يرجع إلي كفاءة الحكومة العراقية في التفاوض بترجيح مصلحة العراق أولاً على أي مصالح فردية ووضع فرص النهوض والتطور والتنمية نصب أعينهم.

التوصيات

١- خلق بيئة استثمارية مناسبة وجذابة تسهم وبشكل واضح في نمو الاستثمار، حيث إن الأساس في تطور وتقدم المجتمع هو البيئة الاستثمارية المشجعة للاستثمار، ومعالجة الأبعاد الأساسية لها لتحقيق المزيد من الاستيعاب سواء كان في البعد الاقتصادي ام السياسي ام القانوني ام البيئي ام الأمني والذي يمثل أهم مناطق القصور في توفير وضمان بيئة مستقرة ومناسبة للمنافسة في الاقتصاد الوطني.

٢- يجب على الحكومة العراقية معالجة البنى التحتية والتي تشجع على الاستثمار وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية وسهولة الحصول على الوقود وخدمات الاتصالات والتأمين والتسهيلات المصرفية والمطارات والسكك الحديد والجسور وغيرها مما يزيد من جاذبية رؤوس الأموال الأجنبية ويشجع رؤوس الأموال المحلية.

٣- من الضروري استهداف المستثمرين لصناعات معينة ولمناطق جغرافية معينة، كصناعة الملابس والاجهزة الكهربائية والالكترونيات والمواد الغذائية وغيرها وأيضا لتعمير وتطوير مناطق مهملة في أقاليم مترامية أو إعادة تعمير مناطق دمرتها الحروب، بدلا من استهداف الاستثمار بشكل مطلق ثم نجد أنه تركز في قطاع واحد أو قطاعين فقط كتركز الاستثمارات في قطاع النفط وقطاع الاتصالات.

٤- محاربة الفساد المالي والإداري الذي يؤدي إلى فقدان العدالة والمساواة في التعامل وعدم الإنصاف في توزيع الثروة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشروعات الاستثمارية وانخفاض كفاءتها وهذا ما يشكل عقبة أمام الاستثمار الأجنبي ويقلل من جاذبية الدولة كبيئة مناسبة للاستثمار.

٥- زيادة الاهتمام بقطاع التكرير ووضع الاستراتيجيات المتكاملة التي من شأنها زيادة الطاقة التكريرية وإنشاء مصافي تكرير جديدة وبطاقات تتلاءم مع حجم الإنتاج ومن ثم زيادة الطاقة للمنتجات الأخرى من اجل توليد القيمة المضافة.

٦- العمل على إعادة تأهيل المصافي القديمة التي خرجت عن العمل منذ عام ٢٠١٤ وبالأخص بعد أن تمكنت من إعادة تشغيل المصافي الصغيرة لتلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات النفطية.

٧- تشجيع صناعة المشتقات النفطية وزيادة تصديرها بدلا من الاعتماد على تصدير النفط في صورته الخام لكي يسهم ذلك في التقليل من أثر صدمة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية.

٨- اتخاذ التدابير اللازمة والجدية الفعالة لمعالجة استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط لتقليل حرق الغاز لأنه يمثل موردا مهما من موارد الطاقة وللمحافظة على البيئة من التلوث الناتج عن عمليات الحرق .

٩- استغلال أفضل الفرص، طالما أن العراق لا يمتلك أحدث الوسائل التكنولوجيا المستخدمة في قطاع النفط، وأن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط أمر لا مفر منه فأنه يجب على العراق أن يتعامل بذكاء مع الشركات الاستخراجية الأجنبية وذلك برسم خطة استراتيجية واقعية قابلة للتنفيذ لاستغلال ثروة العراق النفطية وإنشاء هيأة للرقابة على تنفيذ هذه الخطة وتقييم كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

١٠- عقود المشاركة في الانتاج تتراوح مدة صلاحيتها من ٢٥ – ٣٠عام مع إمكانية تجديد المدة، وهنا نقترح أن يكون العقد مدة صلاحيته من ١٠–١٥ عاماً حتى يتسنى الحكم على جودة العملية الانتاجية هذه المدة تكون قابلة للزيادة.

١١- رسم خطة واضحة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل جميع المحافظات في العراق وجميع القطاعات لاستغلال أكبر عدد ممكن من الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوافرة لها، إذ يؤدي الجانب الترويجي دور مهما في نجاح مثل هذه الخطط وإقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

١٢- من الضروري أن تسعي الحكومة العراقية بالتعاون مع القطاع الخاص لتطوير وزيادة منافذ التصدير من خلال الوسائل المتاحة للنقل البحري أو البري باستخدام الصهاريج أو النقل بالأنابيب .

١٣- يجب على الحكومة العراقية تسوية خلافاتها مع دول الجوار ايران والسعودية والكويت والأردن وسوريا كي تتمكن من الوصول معهم لاتفاقيات حول استغلال الحقول المشتركة بينهم والتي تحوي كميات هائلة من النفط الخام والغاز الطبيعي بما يعود بالفائدة على العراق وهذه الدول.

المراجع باللغة العربية

اولاً: الكتب:

١. الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية (٢٠٠٩) ،دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية.

٢. بلبل ،احمد علي ،وعمران ،محمد مصطفى ،٢٠٠٣،الاستثمارات الأجنبية التطور المالي –النمو الاقتصادي – شواهد من البلدان العربية١٩٧٥_١٩٩٩،(ابو ظبي ،صندوق النقد العربي ،٢٠٠٣)

٣. جميل ،د.سرمد كوكب ،٢٠٠١،الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية ،دار حامد للنشر ،عمان .

٤. الحسيني ،احمد .(٢٠١٣).النفط هل هو نعمة اكبر من اللازم ،العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية ، بغداد .

٥. الراوي ،أحمد عمر ، (٢٠١١)، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

٦. الراوي، عمر أحمد ،٢٠١٠، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، دار الدكتور للعلوم، بغداد.

٧. رشيد ،عبد الوهاب حميد، ٢٠٠٦، التحويل الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨. زياد، رمضان (٢٠٠٨) مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى .

٩. شكري، علاء، (٢٠٠٤) مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ط١، الدار الجامعية، الإسكندرية.

١٠. شلغوم، عميروش محند (٢٠١٢) دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.

١١. صندوق النقد الدولي، (٢٠١٥)، "العراق: تقرير القضايا المختارة ".

١٢. عبد الحسن ،صلاح ،(١٩٩٨) الاستثمارات الأجنبية المسوغات والمخاطر ،بيت الحكمة ،بغداد.

١٣. علي، أحمد ابريهي ، ٢٠٠٩، الاقتصـــاد العراقي من التخريب إلى النهوض، دار الكتب والوثائق، تقديم : عبد الكريم شنجار، بغداد.

١٤. كرم، سمير (٢٠٠٦) الشركات متعددة الجنسية، معهد الإنماء العربي، لبنان، ط٧

١٥.مراد، محمد حلمي، (١٩٦٢)، "مالية الدولة"، مكتبة النهضة، القاهرة.

١٦.المرتضى ،عبدالرازق، (٢٠٠٧)، "الاشخاص الاعتبارية في العلاقات الدولية الخاصة"، الطبعة الأولي، دار الكتب الوطنية.

١٧.المرصفاوي، حسن صادق، ١٩٧٣، التجريم في تشريعات الضرائب، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى.

١٨.مطر، محمد (١٩٩٩)؛ إدارة الاستثمارات – الإطار النظري و التطبيقات العلمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.

١٩.ميلر ،روبن & الخطيب ،لؤي. (٢٠١٨)، "تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق"، مركز البيان للدراسات والتخطيط .

٢٠.ميلز، روبن،٢٠١٨ ،مستقبل النفط العراقي ،سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط ١٦،مركز البيان للدراسات والتخطيط.

٢١.نبيه ،نسرين عبد الحميد ، (٢٠١٠)، " عقود شركات البترول ومستقبلها في الدول العربية والعالم ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

ثانيا: البحوث والدراسات والدوريات

١. إبراهيم، خليل إسماعيل ، ٢٠٠٩. أثار الضرائب على الاستثمار في العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد٢٢ .

٢. اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٤، الحكومة الالكترونية ،مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد ٢٨٣.

٣. البديري، صلاح عامر أبو هونة (٢٠١٠) تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦: دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد ١٢، العراق.

٤. بندق، وائل أنور، (٢٠٠٤)، موسوعة الملكية الفكرية، الاتفاقيات الدولية وقوانين الدول العربية، المجلد الرابع، حماية الملكية الفكرية في (تونس، السعودية، البحرين، العراق، السودان، عمان، لبنان)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،.

٥. تويج ، رعد حمود عبدالحسين & الزاملي، حسين نعمة خشان، تحسين البيئة الاستثمارية في العراق : عينة البحث محافظة النجف الأشرف، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة – كلية القانون، المجلد/ ٥، العدد: ١٣ ، العراق، ٢٠١٢ .

٦. رسن ،د.سالم عبد الحسن ،البيئة المناسبة لتفعيل الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة الكوفة ،عدد خاص ،٢٠٠٦.

٧. الجبوري، عبد الخالق دبي، (٢٠١٦)، " اثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الاجنبي – العراق نموذجا للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٣ "، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٢.

٨. جعفر، محمد راضي، (٢٠١٧)، " واقع الاستثمار الاجنبي في العراق "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد، العدد ٢٨، الجزء الاول – كانون الاول ٢٠١٧.

٩. حجي، ادريس رمضان، (٢٠١٧)، " البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق واثرها في جذب الاستثمارات للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦) "، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد ٣، العدد ٣.

١٠. حسن ، باسم عبد الهادي، ٢٠٠٩،المناطق الاستثمارية قراءة في بعض تجارب التركز الجغرافي للأنشطة الاقتصادية مع إشارة الى العراق، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٢٢.

١١. حميد، محمد مزعل وخلف ،محمد عبدالله، (٢٠١٧) اهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الخاصة في قطاع الاسمنت باقليم كردستان العراق للمدة ٢٠٠٦–٢٠١٥، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الانبار– كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٩، العدد ١٧.

١٢.خنجر ، محمد محسن ، (٢٠١٦)، "أساليب الاستثمار النفطي في العراق"، مجلة دنانير، العدد ٨.

١٣.داوي، محمد (٢٠١١) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، الكويت المعهد العربي للتخطيط.

١٤.الدليمي، سعد عبد الكريم حماد، واللهيبي، هادي عبد الله، (٢٠١٨)، " اثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان العراق للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠١٦ "، تنمية الرافدين، العدد ١١٩، المجلد ٣٨.

١٥. الذبحاوي، حسن كريم حمزة ، ٢٠١٢، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: ٢٣، العراق .

١٦.سدحان ، سناء محمد & المحمداوي ،فاطمة علي عبد المحسن ، (٢٠١٩)، " أنماط العقود النفطية وأساليب إبرامها في العراق"، مجلة جامعة الحقوق، جامعة النهرين، المجلد ٢١، العدد٣.

١٧.الشمري، مايح شبيب & عبد الرضا، أحمد عبدالرزاق (٢٠١٦): ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط، العدد (٢٤).

١٨.شندي، اديب قاسم وابراهيم، نور عبد الستار، (٢٠١٣)، " تأثير الاستثمار الاجنبي على القطاع النفطي في بيئة الاقتصاد العراقي "، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١، العدد ١٢.

١٩.عباس، الحياني نعمان، ٢٠١٠، سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اشارة خاصة للعراق، مجلة الدنانير ،العدد الثالث ، العراق.

٢٠.عبد العالي ،أمجد صباح ، (٢٠٠٨)، "عقود بديلة لإتفاقيات المشاركة بالإنتاج لتطوير القطاع النفطي في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٥، العدد ٢١.

٢١.عبد العالي، امجد صباح، (٢٠١٢)، " اهمية الاستثمار الاجنبي للقطاع النفطي في العراق "، مجلة الكويت الاقتصادية، الجمعية الاقتصادية الكويتية، المجلد ١٦.

٢٢.عبد المطلب ،عبد الحميد ، (٢٠٠٨) مدى فاعلية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مصر، عدد ٢٢ .

٢٣.العبيدي ، سعيد علي محمد ، فيحان ، ممدوح عطاالله ، (٢٠١٠) ، " السياسة المقترح لجذب الاستثمار الاجنبي الي العراق " ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار – كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد ٢ ، العدد٤ .

٢٤. العبيدي ،كوان طه ، (٢٠١٧)، "تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي على النمو الاقتصادي في العراق في الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ١٠١.

٢٥. العبيدي، كوان طه ولي، (٢٠١٧)، " تحليل اثر الاستثمارات الاجنبية في القطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥ "، مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٤٠، العدد ١١١.

٢٦. عذافة ،حيدر حسين & عطية، قحطان لفتة (٢٠١٢)، "القطاع النفطي في العراق بين الواقع الحالي والأفاق المستقبلية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٢، العدد ٤.

٢٧. عذافة ،حيدر حسين ، (٢٠١٧)، "نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١.

٢٨. العزاوي ، كريم عبيس حسان ، ٢٠١٦: دور الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في لعراق للمدة ٢٠٠٣– ٢٠١٣، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٣.

٢٩. العقابي، حميد عبد الحسين ، (٢٠٠٦) ،" دراسة الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية" ، مركز العراق للدراسات، مجلة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، العدد ٣ .

٣٠. عقراوي ،نجدت صبري ، (١٩٦٨)، "تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق: دراسة مقارنة، دار القادسية، بغداد، العراق.

٣١. علوان ،محمد يوسف ، ١٩٨٢، "النظام القانوني في استغلال النفط في الأقطار العربية: دراسة في العقود الاقتصادية الدولية" ، الطبعة الأولى، جامعة الكويت.

٣٢. العلي ،أحمد ، (٢٠١٤)، "الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي"، كربلاء، العراق، ص ٢٦٥.

٣٣. عليوي، اثير عبدالله، (٢٠١٦)، " اثر تدفقات الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ "، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعو قناه السويس – كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد ٧.

٣٤. فهد، ايسر ياسين & جاسم، احمد محمد، ٢٠١٧، اثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٤، مجلة جامعة التنمة البشرية، المجلد ٣ ، العدد ٢.

٣٥. القاسم ،فاروق، (٢٠١٠)، "النموذج النرويجي في إدارة المصادر البترولية ، مجلة عالم المعرفة، العدد ٣٧٣.

٣٦.كريم، حسـن،٢٠١٢، مناخ الاسـتثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصـادية والإدارية، جامعة الكوفة – كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: ٢٣، العراق.

٣٧.محمد ، سامي عبيد ، (٢٠٠٨)، "دراسة في قانون النفط والغاز العراقي الجديد مع التركيز على عقود المشاركة في الانتاج"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢٢.

٣٨.محمد ،د.عقيل ،اثر المتغير الاقتصـادي على صـنع السـياية الخارجة ،دراسـة في الفلسـفة الاقتصـادية للعراق والسيايات البديلة واثرها على صنع السياسة الخارجية ،جامعة البصرة ،المجلد٦،العدد٢٢، ٢٠٠٨.

٣٩.المسـلم ،محمد بن علي ، الفرص المتاحة للقطاع الصـناعي في ظل تدفقات الاسـتثمارات الأجنبية ،مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ،٢٠٠١.

٤٠.المعموري، احمد سـامي & شـويع، محمد حسـناوي ٢٠١١. البيئة الاسـتثمارية في العراق: عقد اسـتثمار مطار النجف أنموذجا، مجلة رسالة الحقوق، العدد ١.

٤١.المنايلي ،هاني محمد كامل ، (٢٠١٤)، " اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية : دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.

٤٢.مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٠٤، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار ،القاهرة .

٤٣.موسى ،عبدالستار عبدالجبار ، (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٥.

٤٤.الهيتي، سهير ابراهيم حاجم، وعبد الغفور ، صبحي، (٢٠١٤)، " تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية – مع الاشـارة الي العراق" ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصـادية والادارية، جامعة الانبار– كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٦، العدد ١١، العراق.

ثالثاً: الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية:

١. الجلبي ،عصـام، (٢٠٠٥)، صـناعة النفط والسـياسـة النفطية في العراق، أعمل ندوة مركز دراسـات الوحدة العربية، حول مستقبل العراق، بيروت.

٢. حسن، باسم عبدالهادي، ٢٠٠٩، العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية، بحث مقدم الى مؤتمر هيئة استثمار بغداد الاول ، العراق.

٣. حلبوب ،محمد حسـن،٢٠٠٨ تحسـين بيئة الاسـتثمار، في الجمهورية اليمنية، بحث منشـور في مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلة العلمية المحكمة المتخصصة، الصادرة عن الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة عدن / العدد الثاني.

٤. السلامة، عبد الله (٢٠١٤) الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة، وزارة الخارجية، الرياض .

٥. العزاوي ،قيس جواد، ٢٠٠١، الضمانات السياسية والأمنية والاقتصادية للاستثمار عربياً وأوربياً، المؤتمر الدولي التاسـع الذي نظمه مركز الدراسـات العربي – الأوربي ١٣– ٢٠٠١/٢/١٥ في بيروت حول آفاق وضـمانات الاستثمارات العربية– الأوربية، منشورات مركز الدراسات العربي – الأوربي.

٦. عزت، فرج (٢٠٠٤) الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية، جامعة الأزهر.

٧. العطار ، أحسـان إبراهيم ، ٢٠١٦. ملاحظات حول جولات التراخيص البترولية وعقود الخدمة، ورقة بحثية مقدمة إلى ورشة عقود الخدمة المقامة في المعهد النفطي، بغداد، نيسان.

٨. عفيفي ،صـديق محمد، ٢٠٠٤، "تطوير الإدارة لجذب الاسـتثمار نماذج ومقترحات عملية، مؤتمر الاسـتثمار والتمويل تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار "، الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الادارية، في شرم الشيخ جمهورية مصر العربية.

٩. العنزي، رشيد ٢٠١٤، قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار، بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة، وزارة الخارجية، الرياض.

١٠. الغرفة التجارية بالدمام، ٢٠١٤،الحوافز المتاحة للاستثمارات الصناعية الأجنبية بالمملكة ودول عربية وآسيوية، بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة، وزارة الخارجية، الرياض،.

١١.مشعان ، مثنى ، (٢٠٠٩)، "الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منطور قوي الاستهلاك الدولي"، بحث غير منشور، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

١٢.ندوة حول الثروة النفطية العراقية، (٢٠٠٥)، قضايا الإدارة والتنمية بإشراف مدرسة لندن للاقتصاد والتي انعقدت في لندن، مجلة الحكمة، العدد ١٠ .

سابعا التقارير والنشرات والقوانين :

١. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والبحوث، العراق، بغداد، ٢٠٠٨.

٢. تقرير النفط الشهري لمنظمة أوبك، وزارة النفط العراقية،٢٠١٧.

٣. جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦.

٤. جريدة الوقائع النجفية، الجريدة الرسمية لمجلس محافظة النجف الأشرف، العراق، النجف الأشرف، مطبعة الرائد، العدد ٦، ٢٠١٠.

٥. منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(٢٠١٩)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت.

٦. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (٢٠١٨)، "صناعة البترول في الدول الأعضاء: التطورات الحالية والأفاق المستقبلية"، س ٤٤، ع ٢.

٧. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٢) تنامي دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي، النشرة الفصلية، العدد (١٧٠)، الكويت.

٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التقرير السنوي ٢٠٠٤.

٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التقرير السنوي ٢٠٠٥.

١٠.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التقرير السنوي ٢٠٠٦.

١١.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التقرير السنوي ٢٠١٠.

١٢.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ٢٠١٦. مناخ الاستثمار في الدول العربية : مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ٢٠١٦ ، الكويت.

١٣.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام ٢٠١٠.

١٤.نظام رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بيع وايجار عقارات واراضي الدولة والقطاع العام لاغراض الاستثمار.
١٥.الهيأة الوطنية للاستثمار ٢٠١٦، المشاريع المنجزة والمستمرة والمتوقفة الممنوحة إجازات استثمارية من قبل الهيأة الوطنية للاستثمار وهيآت الاستثمار في المحافظات ٢٠٠٨ لغاية ٢٠١٦/٨/١، تقرير داخلي.

خامسا :الأطاريح والرسائل الجامعية :

١. ارشيج،خولة ،٢٠١٠، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (١٩٩٧_٢٠٠٧) أطروحة دكتورا(غير منشورة) ،جامعة البصرة ،كلية الإدارة والاقتصاد .

٢. جودة ،ندوة هلال & جعفر، هدير نبيل ، (٢٠١٩)، " الأثار البيئية للصناعة النفطية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الأدارة والاقتصاد ،رسالة ماجستير ، جامعة البصرة، المجلد ١٣، العدد ٥١.

٣. الدلفي، حيدر عبد راضي، (٢٠١١)، " البيئة الاستثمارية وسبل الارتقاء بها في العراق – محافظة واسط دراسة حالة"، رسالة ماجستير ن جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد، العراق.

٤. الزبيدي، محمد ناجي محمد، فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في اتحاد المناطق الحرة _دراسة نماذج مختارة لبلدان اسيوية _الصين_ الامارات العربية المتحدة _العراق _اطروحة دكتورا (غير منشورة)،جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد ،٢٠٠٣.

٥. السامرائي ،هناء العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية واثارها الاقتصادية على البلدان النامية ،أطروحة دكتورا (غير منشورة)جامعة بغداد ،كلية الإدارة .

٦. عمر، دنيا أحمد، (٢٠٠٥) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقطاع عربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

٧. الفيصل، ايهاب عباس محمد، (٢٠١٢)، " القطاع النفطي العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية– رؤية مستقبلية "، رسالة ماجستير، جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد، العراق .

٨. كاظم ، حسين جواد ،٢٠٠٦،واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الاصلاح الضريبي ،اطروحة دكتورا غير منشورة ،جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد .

سادساً: الإنترنت

١. عبد الرضـــا ’نبيل جعفر ،(٢٠١٠) ’العالم يغرق بالنفط .متاح على شـــبكة المعلومات الدولية للانترنت 83www.iraqieconomists.net

٢. فهد، أيســـر ياســـين ، (٢٠١٠): أســـترتيجية ترويج الاســـتثمار في العراق، الهيئة الوطنية للاســـتثمار ، www.investpromo.gov.iq

٣. قـانون الاســـتثمـار العراقي ١٣ لســـنـة ٢٠٠٦ على موقع الهيئـة الوطنيـة للاســـتثمـار www.investpromo.gov.iq

٤. قانون الاســـتثمار رقم (١٣) لســـنة ٢٠٠٦، ٨الوقائع العراقية، رقم العدد: ٤٠٣١، تاريخ العدد :١٧-٠١-٢٠٠٧، ص ٤، مـــتـــوفـــر عـــلـــى الـــرابـــط: http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?page=1&SC=040120082853520

٥. قانون الاســـتثمار رقم ١٣ لســـنة ٢٠٠٦ مع التعديل الأول على القانون عام ٢٠١٠، جمهورية العراق، هيئة استثمار النجف الأشرف www.investnajaf.com

٦. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ مع التعديل الأول على القانون عام ٢٠١٠، جمهورية العراق، هيئة استثمار النجف الأشرف www.investnajaf.com

٧. الوقائع العراقية ، رقم العدد : ٤١٧٣، تاريخ العدد :١٠-٠١-٢٠١١، رقم الصـــفحة : ١، الغي هذا النظام بـــمـــوجـــب نـــظـــام رقـــم ٦ لســـنـــة ٢٠١٧، مـــتـــوفـــر عـــلـــى الـــرابـــط: http://iraqld.hjc.iq:8080/LoadLawBook.aspx?SC=160520119134893

المراجع باللغة الاجنبية

1. Abdullah, Nik Ibrahim , (1990), Role of Financial Institutions In Promoting Investment, Journal Ekollomi Malaysia , Vol. 21 , No. 22.

2. Ahmed, Mazen, (2016) , " Foreign Direct Investment in Oil-Exporting Countries: Long-run Determinants and Causal Relationship with Economic Growth " , degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester , School of Business University of Leicester , United Kingdom.

3. Al-Tai, Ali & Sabah, Jalil Kadhim, 2019, Impact of Financial Intermediation Transactions on Iraq's Gross Domestic Product (2003-2017),International New Arts and Sciences Research Journal : Volume 7, No. 7.

4. Ashwarya, Sujata , February 2013 , Investing in Iraq: Prospects and Challenges ,Middle East Institute, Washington.

5. Basem , Artimi & Saeh, Mohamed , 2013 , The Impact of Corruption on Some Aspects of the Economy, International Journal of Economics and Finance; Vol. 5, No. 8..

6. Diamond, T., & Berkuti, C. (201 7). Improving Services and trengthening Cohesion in Fragile States: The Case of Iraq. Chemonics International.

7. Foote, Christopher L. , William Block , Simon Thorburn Gray, August 2004, Economic Policy and Prospects in Iraq, Journal of Economic Perspectives 18(3)•

8. Ghassan F. Hanna , San Diego, Judith A. Russo-Converso , (20114), " Foreign Direct Investment in Post-Conflict Countries: The Case of Iraq's Oil and Electricity Sectors" , International Journal of Energy Economics and Policy, Vol. 4, No. 2, 2014.

9. Hossin , Shahin, (2009) , " Determinants of Foreign Direct Investment in Kurdistan Region (North of Iraq) " Document Five , Doctorate of Business Administration (DBA) , Nottingham Business School .

10. IMF 2011. World Economic Outlook–Tensions from the Two-Speed Recovery: Unemployment Commodities, and Capital Flows. Washington.

11. IMF, (2015). World Economic Outlook. Adjusting to Lower Commodity Prices.

12. INIC 2010: "Economic Free Zones EFZ in Iraq and implementation possibilities, NIC vision", Dr. Sami Al-Araji, Nov.2010.

13. International Energy Outlook, (2017), U.S Energy Information Adminstration.

14. Kristina Levišauskait, (2010), Investment Analysis and Portfolio Management, Leonardo da Vinci programme project, „Development and Approbation of Applied Courses Based on the Transfer of Teaching Innovations in Finance and Management for Further Education of Entrepreneurs and Specialists in Latvia, Lithuania and Bulgaria", Vytautas Magnus University, Kaunas, Lithuania.

15. Mehdi ،Ahmed, (2018), "Iraqi Oil: industry evolution and short and medium-term prospects", Oxford Institute for Energy Studies, Oتخقxford University.

16. Moran, Theodore H. ,1999, Foreign Direct Investment and Development, OECD Conference on the Role of International Investment in Development, Corporate Responsibilities and the OECD Guidelines for Multinational Enterprises, PARIS.

17. O'Driscoll, D. (2018) Governance and Development in Iraq, K4D Helpdesk, Brighton, UK: Institute of Development Studies.

18. Sdralevich , Carlo , aprile 2014, Iraq: Economic Challenges for the New Government, Istituto per gli Studi di Politica Internazionale , Milano.

19. Unctad, worid invesmtent Report, 1998 Trends and Determinants, UN New York, 1999.

20. UNICTAD 2013: The World of Investment Promotion At A Glance, A Survey of Investment Promotion Practices, ASIT Advisory Studies, No. 17. Geneva.

21. Zurawicki, Mohsin Habib and Leon, (2002) Corruption snd foreign direct investment Journal of international business studies vol 33, issue 2.

Abstract

Foreign investment plays an important role in the global economy today, and it has played a major role in promoting globalization in the third wave. Its importance in the global economy can be inferred through two main aspects, the first of which is through the investing state's share of global capital flows, and the second, through its positive effects. On the host economies and the main objective of this study is to explain the role of the investment environment in attracting oil investments to Iraq, since oil is one of the most important sources of external financing.

The study showed that foreign direct investment in the oil sector is constantly increasing despite the lack of an attractive investment environment for investment due to the high profits and exploration advantages that characterize Iraqi oil and the low extraction costs, which requires Iraq to draw a clear plan to support foreign direct investment that includes all provinces in Iraq and all sectors to exploit the largest possible number of investment opportunities available by providing a clear investment map for the most important projects offered, foreign direct investment, the sectors it includes, the objectives to be achieved, and the governmental services available to them, where the promotional side plays an important role in the success of such plans and convincing investors of the importance of investing in The Iraqi economy.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Basra University / College of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

The importance of the investment environment in attracting oil investments to Iraq

By

Seemaa Mohamad Amian AL_Mawaly

To the Board of the College of Administration and Economics at the University of Basra

It is part of the requirements for the Masters degree in Finance and Banking

Under the supervision

of Prof. Dr. **Muntader Fadhel Saad AL_Battat**

1442 AH _2020 AD